

دراسات ٧٤/٣

في العبرية وتاريخها

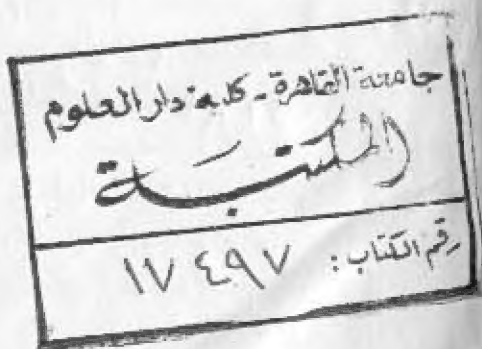
لفضيلة الاستاذ الاكبر

محمد الخضر حسين

شيخ الجامع الأزهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد
بالحديث - التضمن - تيسر وضع
المصطلحات الطيبة وتوحيدها - حول
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد
عليها - الامتناع بما يتوقف تأنيشه على
السمع .



النَّاشِر

مكتبة دار الفنتح

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

دمشق - ص.ب. ٨٠٠
شارع الحلبوني

الطبعة الثانية

١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يسر لنا معشر طلاب العلم - بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي - إماماً حكيماً ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين (رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) فقد شملنا بعنايته بعد وفاة صديقه القاسمي (١٣٣٢ هـ) ، وخيرنا فيما نحب أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن وقع اختيارنا - بتوجيه وإرشاده - على كتاب المستصفى في أصول الفقه لحجة الاسلام الغزالي ، وكتاب بداية المجتهد للفيلسوف ابن رشد في فن الخلاف ، وصحيح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمغنى في العربية لشيخ النحاة ابن هشام ، والكامل في الأدب للمبرّد ، فتولى شيخنا قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأنشأ تعليقات مهمة عليها ، يصح أن تكون مرجعاً فيما يشكل على الباحث في مطالبها المتنوعة ، ومقاصدها العليا . وقد نظمت أبياتاً في ذلك العهد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا الخضر والطلاب في جلسة الدرس ، فأعجبته ، (عليه الرحمة والرضوان) من حيث كونها تاريخاً لمجتمعنا ، وقرأتنا عليه ، وقدّمت إليه نسخة منها ، وها هي ذي :

يا سائلي عن درس ربّ الفضل مولانا الإمام
ابن الحسين التونسي محمد الخضر الهمام
سل عنه مستصفى الأصول لليث معترك الزحام
اعني الغزالي الحكيم رئيس أعلام الكلام
وكذلك في فن الخلاف بداية العالي المقام .

اعني ابن رشد "من غذا بطل الفلاسفة العظام
وكذلك المغني إلى شيخ النحاة ابن الهشام
وكذا كتاب أبي يزيد ابن المبرّد في الختام
تلك الدروس كما الشمس تثير أفلاك الظلام
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الثمام
فالحق عوضنا به من شيخنا شيخ الشام
وكذا صحيح أبي حسين مسلم حبر الأنعام
فعليه ما ذرّ الغزاة رحمة الملك السّلام .

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه
عليه ، وإلى اقتراحنا جميع أصوله المفرّقة ، وإلى استجابته لنا بقوله
(رحمه الله رحمة الأبرار) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت
مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصّل شروطه ، وتدلّ على مواقفه
وأحكامه ، وقد كتبت على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعته على كلمتي
فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وما هي ذي بنصّها :

القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومسايرتها
للملوم والمدنية ، وحالها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله
إياها لغة للشعوب ، وبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليرفع
لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً
بيّن فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً متمعاً تحت عنوان
« أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات » استهله
بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ،
فترد على أربعة وجوه :

(١) حصل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها
حكمها لوجه يجمع بينهما .

(٢) أن يعتمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم (الخمر) عند من يراه معتصراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث . ثم قال - بعد أن بسط القول في هذه الأقيسة الأربعة التي أوردنا منها ما يدل عليها - « وهذا النوع من القياس والذي قبله - أي الثالث والرابع - هما موقع النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي ، وعن الثاني بقياس التمثيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يحتج به في تقرير أصول اللغة ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر والأفعال ومشتقاتها ، كاسمي الفاعل والمفعول وأفعال التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصل القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلاً مهماً في الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين . وذكر منها اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها أو إمالتها (قلت : لعله أو إنالتها ، بالنون كما ذكره من بعد ، ومثّل بنحو : شحمه ولحمه : أطعمه ذلك . ص ٦٩) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق » وقد حقق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة وروده في محاوراتهم ومخاطباتهم مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يماثلها ، فيجب أن تبقى على هيئتها بدون اشتقاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

(٢) ومنها ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ؛ فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسموع مثلاً . ثم أنشأ فصولاً قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقيسة الكثيرة ، كأقيسة التمثيل والشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحذف ، ومواقع الإعراب ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاس عليه وما لا يقاس ، ومذهبه وسط بين المعجبين الذين يجحدون على السماع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيفاء شروطه ، وبين من يفتاتون على اللغة فيشتقون من عندهم أقيسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ؛ ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تفيد معرفة الأسس التي يبنى عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لابد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشتق منها الفروع ، وتجري على مقتضاها الأحكام .

هذا ما كتبه في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩

٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد يحيى البطار

دراسات

في العربية وتاريخها

لفضيلة الاستاذ الأكبر

محمد الخضرين

شيخ الجامع الأزهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد
بالحديث - التضمن - تيسير وضع
المصطلحات الطبية وتوحيدها - حول
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد
عليها - الامتناع بما يتوقف تأنيئه على
السمع .

جمعه وصححه
علي رضا التونسي

النَّاشِر

مكتبة دارالفتح

دمشق - ص.ب. ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٨٠٠
شارع الحلبوني

في التخصص • واتشاً جعية « الهداية الإسلامية » واصدر مجلة
تحصل نفس الاسم •

• عين عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق ، وعضوا في المجمع
اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية « القياس في اللغة العربية »
التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء •

• عين رئيساً لتحرير مجلة « نواء الاسلام » ، كما ترأس جعية
« جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية » • ثم اختير عام ١٩٥٢
لمشيخة الأزهر •

• ترك - رحمه الله - آثاراً قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة - ومن
كتبه المطبوعة : - رسائل الاصلاح (٣ أجزاء) - حياة اللغة
العربية - القياس في اللغة العربية - الحرية في الاسلام - آداب
الحرب في الاسلام - مناهج الشرف - الدعوة الى الاصلاح -
الخيال في الشعر العربي - قرض كتاب في الشعر الجاهلي -
قرض كتاب الاسلام واصول الحكم - هدى ونور - خواطر
الحياة (ديوان شعر) - هذا الى جانب عشرات المحاضرات
والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعاً
في الصحف والمجلات •

• رحمه الله رحمة واسعة وتقع بآثاره المسلمين •

آمين !

محمد



الْقَيْسُ

في اللغة العربية

يتضمن هذا الموضوع الأبحاث التالية :

مقدمة في فضل اللغة العربية ومساريتها للعلوم والمدنية - اللغة -
أصل نشأة اللغة - تأثير الفكر في اللغة - تأثير اللغة في الفكر - هل
يمكن اتحاد البشر في لغة ؟ - اللغة العربية لا تسوت - اللغة في عهد
الجاهلية - تأثير الاسلام في اللغة - فضل اللغة العربية - الحاجة الى
مجمع لغوي - تهديد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع
اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا للاحاق الكلم بأشباهاها - الحاجة الى
القياس في اللغة - أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات -
القياس الاصلي : ما يقاس عليه - القياس على الحديث الشريف - القياس
على الشاذ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر - سبب
اختلافهم في القياس - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر -
فعله - الافعال - افتعل - باب المغالبة - اسم الفاعل والصفة المشبهة -
اسم المفعول - فعل التعجب وأفعال التفضيل - اسم الآلة - مفعلة -
الاشتقاق من أسماء الاعيان - الاستقراء الذي قامت عليه أصول
الاشتقاق - قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة - أقسام علة
القياس - أقسام قياس العلة - شرط صحة قياس التمثيل - مباحث
مشتركة بين القياس الاصلي والقياس التمثيلي - القياس في الاتصال -
القياس في الترتيب - القياس في الفصل - القياس في الحذف - القياس
في مواقع الاعراب - القياس في العوامل - القياس في شرط العمل -
القياس في الاعلام - الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا
الاقتراح .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان ، والصلاة والسلام على نبيهم العربي لهجة ، وأبلغهم حجة ، وأقوم الدعاة إلى الحق محجة ، وعلى آله الأُمجاد ، ومسحبه الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التزيين في الأغوار والأنجاد ، وحببوا إلى الأعجمين حتى استقامت السنتهم على النطق بالقضاء .

أما بعد : فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرّ على أحكام تختلف فيها آراء علماء ، فيقصرها بعضهم على السماع ، ويرأها آخرون من مواضع القياس ؛ وقد يحكى الكاتبون المذهبيين دون أن يذكروا الأصول التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بشئ هذه الأقوال من المتابعة التي لا ترتاح إليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب هذه الأقوال قد تلتوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس ؛ حتى فُتحت بقواعد وقفت على جانب منها في سريخ كلامهم . وألمت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب استدلالهم .

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب « مغني اللبيب » بمحضر طائفة من أذكاء طلاب العلم ، كنت أوجه

في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس إلى تلك الأصول المتفرقة أو المستبعدة التي اقترح على يومئذ أولو الجهد منهم جمع هذه الأصول المتفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المتابعة ، فسكرت همتهم ، واستخدمت التلم في تحرير مطلبهم . فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه وأحكامه .

ثم عدت منذ عهد قريب إلى تلك المسائل ، ورأيت جماً بحاجة إلى تهذيب . وفصولاً تقول هل من مزيد ، فجذبت العلم تهذيبها . وأسفست إلى تلك الأصول بعض ما يتسع به لطايفها ، وتكبر به قاذفيها . بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أهميات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع .

ولا أدعى أنني أخذت بجامع هذا الموضوع الأوسع ، وبلغت في بحثه الأمد الأقصى ، فإنه واسع المجال ، مترامي الأطراف . يستلزم إلى كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل مسألة ، وإنما هي أقوال لبعض ثمة العربية انتقيتها ، وآراء خاطرت على الفكر فتقبّلتها ، ولتقتي بأن باعزت - أيها القارئ - في علوم العربية غير تعبير ، ونصيبك من الألبان بأوابها ودرس مسائلها غير يسير ، بل لم أذهب في بسط القول وضرب الأمثلة مذهب من يتعرف في مقام الاقتصاد ، ويكفل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على بلوغ المرام ، والمستعان به من كيوّة الفكر وفصول الكلام .

محمد الخضري حسين

المدخل

فصل اللغة العربية

ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بالحدس الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الابد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس . وهذا الحيوان غير حاضر عندما يترك اللفظ أسباعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافياً في الدلالة ، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ، ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما افترق شيان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتعطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب . وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرفه بطريق التجربة مثلاً . أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود . وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتتقرر تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفة دالة ، وأخرهما بصفة مدلول عليها .

وإذا قلنا : أن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعي ، فما نفس الدلالة قائمها

لا تتحقق إلا بعد أن يكون الناظر قد علم أن استمرار الوجه ينشأ عن
التخجل . وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجري حال الأمور التي لا يرتبطها بها تدل عليه
قانون طبيعي ، وإنما هو العرف والاصطلاح . فإذا رأينا علماً على شاطئ
البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود
سفينة بالمرسي غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على
أن يرفعوا على الشن أعلاماً .

ومن هذا الوادي دلالة الألفاظ على المعاني . فإن المعنى لا يحضر
عند النطق باللفظ أولاً يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم
بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى . وإن المتكلم به من
يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

اللغة :

اللغة — كما قال ابن جني — أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .
وهي مزية عرف بها الإنسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان
يعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب
أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الغالية أنهم كانوا محرومين من هذه
المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيحة
الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الإنسان من الحيوان
لغة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال
تحت البحث .

أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين
واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها
التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح واشواقل . واثقلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون ان تعدد اللغات ونسبها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الأحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا تنكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقتلوا عليها ، بها علموا ماهية الأشياء وكمياتها وحدودها . ثم قال : ولا تنكر أن لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً .

وليس في أدلة هذه المذهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالفه رب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها إلى أقصى ما يسعه التاريخ - يصل إلى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحداثاً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوي أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكماً فاصلاً ، وإنما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزى مادتها وتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لتفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذي يربط الالفاظ بمعانيها فيعدها إليها وهي أموات فارغة ، فيردها كالأصداغ تحبل من دبر المعاني ما يبهز العقل ، أو كالأغصان تحبل من أشجار ما تشبهه النفس . والفكر هو الذي يتوصل به الإنسان إلى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يتدع فيها أساليب طريفة ،

ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند
التطبيق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرفع شأنها وتظهر
فصاحة ألفاظها وغازاة مادتها وحسن بيانها ، إلا أن تعد أعضائها رجالاً
ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة .

تأثير اللغة في الفكر :

الفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه . وهذا لا يمنع من أن يكون
للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وفيما يلي هذا أن العلم يزيد
الأخلاق تهذيباً ، والأخلاق المهذبة - كالشعر على قبول البحث .
والإنصاف في المحاوراة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحييد ما يشكل
من مباحثه .

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتدرج ولا تخرج في
وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بنقطة يختصه ، فالدقة وسيلة إيضاح
المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذي يريد أن
يقود المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب
أكثر من أن يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لا شبهة
فيه ، والذي يدرس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني
مجملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها باليسر أو التنسيق ، وإنما
يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي . وليس هذا الكلام
النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة .
فلغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلب أو المسام .

واللغة تصور ما يختر في الفكر من المعاني ، وهي التي تجعل المعاني
محتوية باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التي لا تودع

في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتسوت » :

ولا تقتصر اللغة على مثل ما يجري في قول الأجيال الماضية من المعاني الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل بنا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الأقباط يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرق تفكير كل قوم ماثوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطبتهم .

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر قصيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنف البشر وانتراكمهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقل عددها واتسع نطاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكاوت) أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب ؛ وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئة ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعا . وقد سعى لاقاد هذا الرأي الطبيب البولوني : « لودفيج زامنهوف »

لوضع لغة عالمية تسمى الاسبرانتو Esperanto . وقد اعتد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفا ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ، وفي العالم جمعيات تدعو لهذا اللسان يحدونها بنحو ١٧٧٠ جمعية ، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبزيك والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريس وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفا .

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن السبب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتغرس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، ونحن من سبيل الى أن نتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها ؟

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بالتقبل على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية راضية أن تتخلى عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين يصفون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وإن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب عجز اللغة العربية بتحويل ألسنتها الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذي هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلام ، وحكمة الأساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خليجها أو شاعرها أو كاتبها المحلى في حلبة البيان ، فلم زهدت هذه الشعوب الإسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، واضاعت من يدها لساناً بلغ في الإبداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الإنسان .

كتب « جول ثون » قصة خيالية ^(١) بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الأرضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود الى غابر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك آثاراً يمش على مبعث رحلتهم فكتبوا على المسحر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول ثون عن وجه اختياره اللغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شأن أنه يصوت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه .

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للإستاذ محمود باش حليم .

اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به
 قرائحهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعاني . فما كانوا يحسوا
 نقصاً في لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعتهم -
 كالنحر والنسيب ، فسيحة الأرجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناسي ،
 في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعنوية مثل مأخذهم ،
 ومن نظر في أشعارهم وخطبهم وحواراتهم . وجد من جودة تصرفهم
 في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر
 والخيال ويصوغون ما شاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم
 وأساليب أثرية تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإنيك مثلاً من أبداعهم
 في الفخر بالبسالة والشباب في حومة الوغى ، قال ودالك بن ثعلب المازني
 يخاطب بني شيان :

رويد بني شيان بعض وعيدكم
 تلاقوا غدا خيلي على سَفَوَان
 تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى
 اذا ما غمدت في المأزق المتداني
 عليها السكابة الغر من آل مازن
 ليسوث طعان عند كل طعان
 تلاقوهم فتعرفوا كيف مسبرهم
 على ما جنب فيسهم يد الحسدان
 مقاديرهم وصيالون في الروع خطوهم
 بكل رقيق الشفقتين يمان
 اذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم
 لأية حرب أم بأى مسكان

هذه الأبيات إيدان بالحرب . افلحنا الشاعر بشيء من التهنيم .
 فقال : « رويد بنى شيان بعض وعيدكم » وإنما كان عليه الكف عن
 بعض وعيدهم تهكبا . لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر من يعتقد فطرتهم
 على تنفيذ كل ما يوعدون به . وبعد أن تظاهر بكبرهم والرهبة من
 وعيدهم على وجه التيكهم فاجئهم بإنذار يليق هو لتأوهم فرسان قومه
 بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلي على سفوان » .
 ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هياينة من
 مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوضي
 إذا ما غدت في المأزق المتداني
 وليست الخيل كافلة لتضر إلا أن تكون أمتها في الكفة رجال
 لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليها الكماة العُسر من آل مازن
 ليوث طعسان عند كل طعان

وفي وصفهم بالفر إساء إلى شاهد من شواهد قوة الجاش وعمو
 ملاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران . وقال : « عند كل طعان » ليبدل
 على أن الشجاعة قد أشربت في قلوبهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا
 تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :
 تلاقوهم فتعلموا كيف صبرهم

على ما جنت فيهم يد الحسدان
 ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا
 ممن يزفون إلى الحروب زفيف النعاء حتى إذا طال عليهم أمدها : وكثر
 بالاقوه من مكارهها . ضجروا من صحتها ، ومالوا بالسيف إلى
 أنصافها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

يسلطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصده الشاعر
الى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :
إذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم

لأية حرب أم بأي مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون
على أن يسعوا نداء من يستجدهم فيطروا الى ما يناديهم له غير سائلين
عن سبب الحرب أحمق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد .
تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون
بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبّر عن هذه المعاني
بألفاظ ازدادت بها اللغة نباء . ومن الجلي أن القرآن الكريم والحديث
النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم أن فتح
الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها
من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في
غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض
التي يتسابق اليها فرسان الخطابة والكتابة .

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها
قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف
وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات
سنة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو
على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في
الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن

سياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المألوفة الوضاعة قطعاً أو خطاً أو
قصائد تسترقق الأسجاع وتبحر الأبواب ، ولعناية العرب بتوسيع
الإنشاء زعم قوم أن العرب تعنى بالإنشاء ، وتفعل المعاني ، وهؤلاء هم
الذين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص : ومما
قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أمسخوا أنشأاتهم وحسنوها ،
وحبوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها ورففوها ، فلا تترين أن
العناية إذ ذاك إنما هي بالإنشاء بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه
وتشريف ، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتركيبته » .

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة
وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الأعاجم
الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن
جني في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية من أصله أعجمي وقد
تدرب قبل استعرابه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل
السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه .
سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت » .
وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن
الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المذاهج
الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من
كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون
الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في
وضعها ووضع الإنشاء بازائها ، وفي إحكام مبانيها واقترباتها ، وطلب
التقائيم وتنبياتهم واستطراداتهم وحسن مأخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالملكية الصادقية في تونس

بالأقوال المخيلة كيف شاءوا ، لزاماً على ما وضع من القوانين الشعرية »
هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فساداً من جهة
لها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم • وإنيك شهادات ممن لا يؤمنون
بالقرآن ، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق
« أرنت رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية ، وتصل إلى
درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل • تلك اللغة التي فاقت
أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها • وكانت هذه
اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حل الكمال إلى
درجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل ضوا
حياتها لا مقولة ولا شيخوخة - لأنكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها
واقتضاراتها التي لا تبارى ، ولا نعلم شيئاً لهذه اللغة التي ظهرت
للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » •
وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ،
وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقاً على النظم الطبيعية ، قال المطران
يوسف داود الموصلي :

« من خواص اللغة العربية وفنائها أنها أقرب سائر لغات الدنيا
إلى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق
صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف • باتباع
ما يدل عليه القانون الطبيعي - وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية
تشارك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلنا نجدها في اللغات
المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأثرنجية منها » •

لندع الحكم بين اللغة العربية وإلى لسان أعجبي لمن يعرف العربية
انقصحي ويعرف ذلك اللسان الأعجبي ، فهو الذي قد يصغي إليه الناس

متى آنسو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه باتقيول • والذي أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني . فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية القفصحي من شبهه ، وسلم بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب •

الحاجة الى مجمع لغوي :

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يتف غلهم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يسكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود ضافية محيرة • ثم أدركنا نحن منذ حين ، وأخذت تباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبير عن معان تثقف دونها اللغة العربية صامتة •

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباين ثقلة مترداتها ، أو ضيق دائرة تصرفها ، أو إبايتها قتل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها ، ولو كان شيء من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسة عنها ، ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا وأنا على ذلك النقائص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة وما يرتبها للعلوم والفنون والمدنية •

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كنفا لكثف ، أعنى تأليف مجمع لغوي ينظر فيها تجدد أو

يتجدد من المعاني ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ؛ فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقوا الى عقد المجامع اللغوية منذ أختاب ، فالمجمع اللغوي في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوي في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجري على لسان أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهي غريبة المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ؛ ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تجدّد النهار والليل ، وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية التامة الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار اليها انما هي من صنع أفراد قد تنساق اليهم من قسما فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فتلتفتها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملاّ للمدنية عيناً ، وانما يشفى غلة العلوم الشكارة ، ويملأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوي يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يستط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإننا نبيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واستغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ؛ فقبضون منهم موت الخاطر ؛ وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونيان أنسابهم وأخبارهم ، ويوود علومهم ؛ هذا موجود بالشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة » .

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الأمة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير إلى الخطاط أو ضياع . وهذه لغات الأمم التي يجدها الأجنبي في حياته . ويتسكن من أن يبقيا في حياتها ، أما الأمة التي تفتقر لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة . وتلك نه ما يتبدى إليه من سبيل : فلا تلوا جيدا في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لإعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها . ويرى السامع ليرمى بها متاتلها . وفي البلاد التي تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ، ومن أثر هذه الغيرة التي تنأ ما بين جوانحهم ، وتبرزهم أفرادا وجماعات إلى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدنا . فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايها ، وتقوم اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها : وما ذلك من هم أبناءها وضوحهم إلى الحياة المجددة بعيد .



تعميد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلت مفرداته . ومحت
دلالاتها : واستقام تأليفها . ثـما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على
مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة
ترتيبها : أو في حال حركتها وسكونها ، وثـما صحة دلالاتها فباستعمالها
على وجه مقبول في لسان العرب : وثـما استقامة تأليفها فبانطباعه على
أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم : ولا تتحقق هذه المطابقة إلا
برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف
والذكر .

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص
ونظيرها العارد . بحيث لا نستعملها حتى يشبث لدينا من طريق الرواية
كيف نطق بها العرب ؟ أو لنـ : واضح اللغة أبهى طريق القياس مفتوحاً
فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها .
ونسوئـ بينهما في الأحكام إذا أعوزنا الساع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية . فبعد اتفاقهم
على العمل بالقياس : وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغة : يغلو
بعضهم في التعلق به ، ويجرى فيه غير خلاف ، ولا يجد في نفسه حرجاً
من أن يفتقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب
عن موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجود تأليفها .
والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعاعها

ويسقط في نطاقها بسقدار ما يتسوغه الذوق العربي ، وتقتضيه العلوم
على اتساع دائرتها ، والمدنية على اختلاف أطوارها ، وتجدد مرافقها •
ولا تجد عالما أو عسقاء بلد امتردوا في هذه الجادة ، ولم يحددوا
عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال • بل ترى القول الحق
والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصبيه هذا تارة ، ويصبيه مخالفه
تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل
الظنية إذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين •



الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، وتردد في نفسه من المعاني . ومن البين جلية أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً غشياً كالسواء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوصل للدلالة على يقينها بتقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها ، فيقع في قيمة المعنى والفهاة ، ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن الست والرزاة ، ويرتكب التشايب محاولاً بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة .

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، وتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها : وتباين وجوها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تسكن الانسان من النطق بأكلاف من الكلم والجل دون أن تفرع سبعة من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريبتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمشور العرب ومنظومها .

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات

في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء ^{١١١} ،
وتوعد له مصرف التواضع هذه المترادفات التي جانب من المعاني التي تركبها
لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورسالة
تأليف الكلام ، وإثابة وزن الشعر ، وتكوين النفاية ، فضلاً لا يعني غيرها
فيه غناءها ، فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد
وجوهاً من الحاجة غير الوجود التي يسدها القياس . ولا تنسى أن الكثير
من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف
دقيق في الأحوال والصفات .

هذا وجه الحاجة إلى القياس في صيغ الكلام واشتقاقها ولا يخفى
عليك بعد هذا وجه الحاجة إلى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما
يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والافتصال ،
والاعراب والبناء ، والحذف والذكر ، فإن تباين الاغراض ، وتشعب
العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي
اطلاق العنان للمستكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيتهم ، ويتعلقون
منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصنوع ، والشاعر
المقلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المضحك ، والمحاضر الغواص على
الدرر ، والعلامة المثجلى للمعاني الغامضة في أجمل الصور .

١١١ ذكر صاحب التاموس في مادة (سيف) أن السيف أسماء تليف
على ألف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معانى الألفاظ العربية وأحكامها فتد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشايبته له في احتضاله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالأعراب . وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « خسار ع الأبرار بعمل التواب الأوتاب » ، فالتفعل لمضارعتة الاسم فاز بالأعراب . وكما يقال : دخلت الفاء خير الموصول في نحو قولهم : « من يأثني قله درهم » قياساً لموصول على الشرط لمشايبته إياه في إفادة الصوم .

وكما يقال : نصبت « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على « إن » لمشايبتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد النفي ، كما تأتي « إن » لتوكيد الإيجاب .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي نبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات .

(ثانيها) أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على معنى يدور معه الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تتحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب ألا لوصف هو مخازنه للعقل وستره ، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المضربة المخزرة للعقل ، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرًا تسمية حقيقية لغوية •

وإن شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع من يأخذ مال الأحياء خفية ، فإنت تجد من ينشئ القبور لأخذ ما على الموتى من كتمان ، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تفررت من طريق القياس لا من طريق السماع •

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمألة « هل تثبت اللغة بالقياس ^(١) » •

(ثالثها) إلحاق اللفظ بمثاله في حكم ثبت لهما باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصنيع التفسير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخويل المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها •

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمتنظي الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية : انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان ، وإذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والإحاديات الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه . كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بـياء التانيث . وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، فنقول : قضيت الليلة التي ولدت في سرور . أي ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوي درهما ، أي الورقة منه بدرهم .

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واختلفت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي وعن الثاني بقياس التشيل .

القياس الاصلى

(ما يقاس عليه)

يجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلاف يسيرا ، ووجود هذا الاختلاف منفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها . أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون . أو الاعراب والبناء ، أو انثاء والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المد والقصر ، أو الاتمام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف في بعض اللفاظ من حيث وضعها في لغة معنى ، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة معنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجود النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم في لغة ، ولا يقدم في أخرى •

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها ما يصح القياس عليه . قال ابن جنى في الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة . والناظر على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان في شرح التنزيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه » • وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالتقاس على ما وردت عليه
كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال
الجاري فيما وصل اليه من شعر العرب ومشورهم ، وما جاء على وجه
الغرد به ، ولا تتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون بمذهب
التأويل ليوافق آراءهم النحوية . قال الرازي في تفسيره « إذا جوزنا
اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى » وكثيراً
ما نرى النحويين متحيزين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فإما
استشهدوا في تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب
منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وقفه دليلاً على
صحته ، فالآن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى » .

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب من أن وجد
لامرئ القيس أو زهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطمرماتح أو لمرامى
أسدى أو سلسى أو تيسى أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر
جعل في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق
اللغات وأهلها كلاماً ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن
وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه »

فمن الحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة
تقتضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النجاة من ينتزع من المقدار
الذى يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ، ويتخذ مذهباً ، ثم يعرض
له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن
أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو
« تسع بالمعبدنى خير من أن ترام » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء
على نحو هذا المثل قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً)
ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ،
والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحصل الآية مالا تطيقه
بلاغتها من التعسف في التقدير ، نبقيا على ظاهرها ، ولا نسلم أن
الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد ابن
جنى في الخصائص شواهد متعددة ولا أخل أحدا يعول في مثل هذا
على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه
بين المضاف والمضاف إليه بأحد معيولات المضاف ، فإن مثل هذا
لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مدارد على ما يجري به
الاستعمال ، ويثبت في الرواية ، فما نجد واردا في الكلام النصيح نعلم
أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة
فتيلا .

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق
الخاص ، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك
اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الألماني مثلا
يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفصل
مركبا من قطعتين ، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلقون
الأخرى في نهايته ، فينتفى أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر .
وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة ، ولا شبهة
أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو
علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف
بالمضاف إليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بعموله تشبه صلته
بالمضاف إليه .

حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجهيخائف
مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس ثقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم شرعي فصحيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، أوهى من بيت العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب ، زيادة في تسليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سمته .



الحديث الشريف

جرى جسيور الخفاف على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرت على الاستنباط به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجسيور ، وسبته إلى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال غضب الكلام الذي قلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « وإذا وجد - يعني الباحث في العربية - الرسول الله (ص) كلاما فعل به مثل ذلك (أي صرفه عن وجهه ، وحرفه عن موضعه) فإنه لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، ولما كان بمكة أعلم بصفة قومه وألسنهم ، فكيف بعد أن اختصه الله بالنبوة ، واجتباؤه لوسيلة بينه وبين خلقه . »

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجسيور ، لأن الجسيور لم يستعوا عن الاستنباط بالحديث النبوي في تقرير أحكام المسائل لاعتمادهم النقص في فصاحة الرسول (ص) ، فهذا لا يخفى على من تحدتهم بشيء من سيرته ، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان فصيح من نطق بالفضل ، وأوتي من جوامع الكلم وعظم السنة العرب ما لا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما امتنعوا من ذلك كثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواة مؤلفون لم يشاروا على النطق بالعربية الصحيحة ، والليل على تصرف الرواة في كتاب الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافا كثيرا ، فترى الحديث الواحد في وثيقة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جاريا على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفا . وتصرف الرواة في الأحاديث

هذا التصرف لانهم كانوا يوجهون سهمهم الى ما تودعه الحديث من
أحكام وآداب : فمتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته
من جوانبه ، أملتنيها غير ملتزم اللفاظ التي تلتى فيها المعنى أولاً .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على
نحو ما سنع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه
والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى
وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن
كاف في تقرير الأحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث
بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب
فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ،
وتدوين الأحاديث وقع في المصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين
يتصرفون في ألفاظ الحديث — على تقدير تصرفهم — من يوثق بهم
ويحتاج في أحكام اللفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع
من الأحاديث :

(أحدها) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فتاحته ، وبلوغه
أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ، فإن المعروف في رواية
الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث تنسبها لقوله (ص)
(حسي أنوفيس) أي أشد الضراب في الحرب ، وقوله (مات جف
نقه) أي مات على فراشه وقوله (الناس صناد كمدان المسب والنفقة
خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) .

(ثانياً) ما يروى للاستدلال على أنه (ص) كان يخاطب كل قوم
من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ، وكلامه مع ذي الشعار الهمداني
وطهفة النهدية وغيرهما .

(ثالثها) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كإلفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

(رابعها) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ، فاتحدت الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يتبدى ، من روي عن النبي (ص) ، فالأمر واضح ، فإن اتحد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي ، صح الاستشهاد به أيضا ، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة مما يخرج به في العربية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة برأوي يحتج بعبارة في الأحكام اللغوية .

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على شعار الجاهلية كمرى ، التيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كصان ولبيد ، والاسلاميين ، وهم الذين نشأوا في سدر الإسلام ، كالفرزدق وذو الرمة . وأما المحدثون وهم المولدون ، وتبدى طبقتهم بشار بن برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ، وكان بشار قد هجا الأخفش ، فأورد الأخفش في كتبه شيئا من شعره ، ليكشف عنه (١) ، وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقربا إليه لأنه كان قد هجا تتركه الاحتجاج بشعره (٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الأيضاح ببيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهوومه

روض الاماني لم يزل مهسزولا

(١) كتاب الموشح للمزباني : (٢) خزائن الادب للبغدادي

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عطف الدونة كان يجب هذا البيت
وينشده كثيرا (١) .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به
من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد بيت
لأبي تمام في تفسيره وقال : « وهو وإن كان محدثا لا يستشهد به في
اللغة ، فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى
الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحنابلة ، فيقعون بذلك لو ثوبهم
برأيتهم واتقاه » ونحا هذا النحو العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر
أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على
هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص : « أجعل ما
يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » .

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الشب
والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم
بالعربية بمتقضى النشأة والقطرة ، وكيف يحتاج أقوال هؤلاء المولدين
وقد وقعوا في أغلام كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول
فهذا أبو تمام يقول :

لعدائته في دمتين تقادما

محموتين لزيب وسعد

والصواب « تقادما » . وهذا المتنبي يقول :

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة

ففي الناس بوقات لها ومبول

والصواب في جمع بوق بثوق أو أبواق .

ومن هنا يشين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض

الكلم التي استعمال أحد أهل العلم غير سديدة . فمن الخطأ أن يرد على صاحب القاموس في قوله « وألا نبذج نحن » بأن الزمخشري سب كتابا له بالنبذج ، والنووي عبث به في احتجاج فقال « النبذج المتناهل » . وكم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تختلف منهجية الصريح . فلم يشترط ابن هشام في كتاب المعنى لدخول هذه التنبية على التفسير كون خبره اسم الإشارة . ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في خفية الكتاب نفسه « وهاتان بائحتان » . ووقع صاحب القاموس في هذه الخفوة بعينها . فشرط لاتصال هذه التنبية بالتفسير ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم الإشارة . ولم يتخذ نفسه بهذا الشرط . فقال في خفية القاموس « وهاتان بائحتان » .

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم ما كنا نقل بعد هذا الحكم من تسيويه والاختش قد استعمالها في كتابهما . فالحق أن لا حجة فيما ينطق به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مألئ يدك بما هو حجة . أو منتظر لأن تظهر بالحجة .

ولابن السيد البطلوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر أبي الغيث المتنبئ ، هي أن أنبيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه ورد في الاستشهاد على صحة إضافة « آل » إلى الضير قول المتنبئ :

والله يسمع كل يوم جده

ويمزيد من أعبدائه في آل

ثم قال : وأبو الغيث وإن كان من لا يحتج به في اللغة ، فإن في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عتروا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والتحريرين كابن خالوية وابن جنبي وغيرهما ، وما رأيت منهم أحدا أنكر عليه إضافة آل إلى المنصر ، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالوليداني وابن عباد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعترافا على هذا البيت .

وهذا الذي يقوّيه البطلاني في شعر المتنبّي الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستثناس به إلى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان . ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رواء عربي ينطق بالعربية مقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للأخر ، فيرويه عنه كما سبعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، وهذا تكرر الروايات في بعض الأبيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وإن لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهدا لم تعرف أساء قائلها ، فأنما يكون الرد وجيبا إذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحيا ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح .

القياس على الشاذ

لحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عنه ، ولا قياسا كان من نوعه . وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه . ومثال هذا شئنا في النسبة الى شئونة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلي قياسا في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة .

ومذهب الأخفش بكلمة « شئنا » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس . وأخذ بالأصل الأول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقي . ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلي ، نحو حكيمة وصحيفة وبجيلة . فيقال في النسبة اليها حننى وحكنى وبجكنى .

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجيزون لأحد النسخ على مثاله ؛ وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ؛ فجعله مقيسا في كل ما كان لأمه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسوع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا . ومن هذا النبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل

الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « راع » مكرّوم . وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما : فقال بعض العرب : ثوب مَكْسُورٌ ، ومسات مَكْسُوفٌ (١) . ونُكِرَ مَفْوُودٌ . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجنبور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها . وخالفهم في هذا البردة والحنها بفيل ما يقيس عليه .

(ثالثاً) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف . حتى يقل أو يُقَدَّر استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب . فقد ورد على خلاف القاعدة القافية بقلب واوها ألفاً ، كما يقال استقام واستعاد واستار . ومثل عييد : تصغير عيد ومتنقضى القياس عويده . لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يردُّ الاسماء إلى أصولها .

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضاً نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال ، لأنه مأثور عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلَّ في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس .

أما الالفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عييد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بسبب من يبيز اجراء الالفاظ على متنقضى القياس زيادة على الوجه الذي ثبت من طريق السماع . وسنحدثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها » .

(رابعاً) أن ترد الالفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعاً مقروناً بآء أو

(١) مبلول أو مسحوق ، ومسمع مدووق على القياس .

مجرداً منها . وورد الساعدي في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثال
 « على الخويز أبقوا » وقال الشاعر « لا تذلن إني عيت صائماً » .
 والعلامة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث
 الاعتماد به في القياس ، وفي شرح الفصح لابن خالويه « كان الأسمعي
 يقول أفسح اللغات ، وبلغني مسموها » وأبو زيد يجعل الشاذ
 والفصح واحداً » .

وممن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج : فقال « ولو اعترض
 بالشاذ على القياس انطرد لجل أكثر الصناعات والعلوم : فتنسبت
 حرفاً مخالفاً لماك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ . فإن كان
 سبع ممن ترضي عربيتهم ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا
 نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعدون بها ورد من الكمات
 الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يستعملون من القياس على
 الشاذ ، ويذهبون في مثله إلى أن فائده نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه .
 ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض
 النحاة كابن مالك لا يكف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب
 الكوفيين من إباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من
 قبيل ما دفعت إليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط
 صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن فاعل نحو
 أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض

أبيض من تحت بنسي أبيض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه
 من قولهم « بأض فلاناً » إذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك

على ظاهره وطرحه الى المستوعات الشاذة .

ومن الأقوال الشاذة ما لا نجد للتأويل فيه مساعداً ، ومن مثلته أن
البصريين يستعملون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر
سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازوه الكوفيون تسكماً بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم
حلائل أسودين وأحمرين

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد إلا بطرحه الى النادر الذي
لا يقوم عليه قياس .

والتأويل إنما يقتضيه البصريون إذا كان اللفظ المخالف للمعروف في
اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة الملوغية ، وأما إذا ثبت
أنه لغة قبيلة ، فإن وجه التأويله والمخرج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل
ابن هشام تأويل أبي علي النارسي وأبي فرار لقولهم « نيس الشيب » إلا
المسك « برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء ثبت أن رفع خبر
« ليس » الواقع بعد « إلا » لغة تميم .

والحق — فيما يظهر — أن ما يجيء على غير القياس قسماً :
(أحدها) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع
عام ، فتسرع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تختلف
المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس ،
بل الكلمة أو التكرار لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها
الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي إذ يجوز أن
تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فإن
السنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير
الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصحى عن
الشدوذ ، ولا يبالون أن يستوا خروج المولثة عنها بالخطأ والنحن ،
وقد يصفون خروج العربي عن الأصل بالغلط ، بناء على أن العربي
يستطيع أن يلحن إذا تعدد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته
إذا تعدد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة
أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فترد
قول الفرزدق :

« إذ هم قرش وإذا ما مثلهم أحد »

تقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ أو
غلط أي لحن ، لأن الفرزدق قيسى وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ،
ولم يدرك أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وفعلهم
أن العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على
حال سليقته ، وأما عند تعدد اللحن بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور
له من غير شبهة .

(ثانيا) ما ورد في الكلام الفصحى ، وتنحرف عنه لم يصدر عن
خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والأحاديث
التي قامت القرائن على أنها مروية بالفاظها العربية الصحيحة وهذا أن
كان كمنه خرجت عما نسيه قياسا نحو « معاش » بالجز في إحدى
أقراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم المستحوز واستصوب
فمتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا رجع بأماجا إلى
حكم القياس . وهو أن مفاعل لا تثلب الياء فيه هزأ متى كانت الياء
عينا في بناء مفردة ، فإن كان راجعا إلى النظم خاتماهم في دعوى خروجه
عن القياس ، وصح لنا أن نعده قياسا يماس عليه ونسج على منواله ، أن
أبناء البصريين والكوفيين ، فلا نبالي أن تقدم معقول المصدر على

المصدر متى كان المعسول طرفاً أو جاراً أو مجبروراً ، وإن منعه
 جماعة من النجاة ، فهو قال أحد : رُؤف فلان على خنسه الخوز أن قال :
 يعجبني أمام السلفان تكلمات بالحق ، لقضيتا لقوله بالصراحة ، إذ له
 أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالى :
 « فلما بلغ معه السعي » ولا ينال تقديم معسول صلة آل على آل ، متى
 كان المعسول طرفاً أو جاراً أو مجبروراً وإن منعه كثير من النجاة ، فهو
 قال أحد : اني لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالتبصر ، إذ لم يزد على أن
 اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين » وقوله تعالى : « إنا
 له لمن الناصحين » .



القياس على ما لا بد من تأويله

بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع • ولا يستقيم المعنى إلا بتخرجه على خلاف ظاهره • ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس • وصا يساق مأخذاً على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالاً : إنه مقصور على السماع • مع أنهم يقولون المصدر باسم الفاعل أو يتدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً • فيكون المراد من المصدر نحو : بعتة • في قولهم « منع زيد بعتة » اسم الفاعل • أو محمل على أنه في التقدير « ذا بعتة » • وإطلاق المصدر مرادة منه اسم الفاعل • وحذف المضاف • شأنه في الاستعمال بحيث لا يفتقد عند حد السماع • ومذهب بعضهم إلى أنه من باب ما يناس عليه • وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس • مذهب وجيه • ويشد ثوره أن علماء البلاغة استحسنوا حل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدل أو رضا • وهذه المبالغة قد تقتضد عند إيراد مورده الحالية •

ومن هذا الباب قولهم : إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات • وجاءوا إلى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأوردوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافاً إلى الهلال •

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس : أما اذا نوى في الكلام اسم معنى يقيفه الى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فإنه يلتحق بهائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقربة تشير اليه .
ولنست اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو فرايتي » وليس هذا يستكر من القول متى عرف المتكلم أن الترابية مصدر ، وعنه أن إطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » بالخطأ ، والتصواب اذن بالعصر ، مع أن اشد الفعل الى المصوب به ولو يومياً حرفه الجر غير عزيز ، وإنما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر من لا يدري وجوه تصارييف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

وبشا كل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب : « الملة ينصب الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أضع ملة . وذلك خطأ إنما الملة موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه : « وليس يتنع غندي أن تسمى الخبزة ملة لأنها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان معه بسبب . » أو يخرج على حذف المضاف الى خبر ملة .

والصواب ما عرفت من أن الخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيها الى حال المذهب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقانه أنه أطلقها على اعضاء أنها مرسوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يفلس من سهام التخفة ولو احتسب عبارة وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضاً على قول العامة « تجبره الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بشديها » فقال

ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا يأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف إلى نجر أو ثمن ثديها أو على المبالغة جعل أكلها لأجر ثديها بـسكان أكل الشدين أنفسهما •

والتفصيل الذي سبق آنفا من النظر في مثل هذا إلى حال التكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل ، والأمثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وإن كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت من يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد إلى ذلك الوجه من المبالغة •



سبب اختلافهم في القياس

من اجل ان العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من احوال الكلام ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون احواله ، فاذا وجدوا في الكلام قصبا أو في آيها حالاجرى عليها العرب بحيث يتصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الالفاظ المسبوقة أشباهها ونظائرها .

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتكوين القاعدة ، فيجوز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقتصر الامر على السماع . وقد يستوي الشريكان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقمه الآخر فلا يتخطى به حد السماع .

وقد يختلفون في القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الافيسة بالشاهد وانشاهدين — قالوا : ان صيغ المبالغة : فَعَالٌ ورمفعال وفَعُولٌ . لا تعمل على اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوولون الشواهد التي سردوها البصريون مثل « آخر الحرب بُتسا اليها جلائها » واعتذروا عن عدم قبولها والتسك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهة بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العسل ، أخذوا بتلك الشواهد وأبطلوا

— ٤٩ —

دراسات في العربية • م — ٤

ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها
 المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما قلصها من النسبة في اللفظ ، فتقابل
 مشابهة اسم الفاعل لسطارح في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختست به
 ابنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العسل من غير
 تفاضل .

ومن سباب اختلافهم في القياس اختلاف نظائرهم في الشاهد أو
 الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في
 صحة عربية قائلها ، أو في وجود فهمها وإعرابها . ومن لا يثق بأمانة
 الناقل للكلام . أو لا يسلم أن الكلام صادر عن ينطق بالعربية
 الصحيحة ، لا يقيم لذات الكلام وزنا ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام
 اللسان . وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام وإعرابه وجه يفتح لك
 السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة ، ففاد تبادر إلى ذهن
 غيرك في فهمه وإعرابه وجه يطابق أصلا من الأصول الثابتة من قبل ،
 فيخالفك في ذلك الحكم ويروا خارجا عن سنن القياس ، ومبني على
 غير أساس .

القياس في صيغ الكلام واشتقاقها

لنلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرجاً لهذه الأبواب بالتفصيل ، واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن تقف به عند حد السماع ، وإنما هي كلمات أتداول بها بعض مباحثها . وأريدك أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً .

المصادر :

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة " من " في اللسان الألماني ، وعلامة " مك " أو " مق " في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تنحطه العلامة في الألماني أو إحدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مصادر الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فإنها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تتأثر بعلامة أو علامات خامسة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والألمانية . وما تمايز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشرأ كمصدر لقي .

وقد بذل علماء العربية جهودهم في جمع متفرقات تحت مقاييس ورجاءوا

الى عشرة الفايص من ناحية الماني والمضارع قريبا ما أخذها
ما استطاعوا وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) مالا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعلنا » مصدرا
للفعل الرباعي المجرد كتحرج وشرب ونحو « إفعال » مصدرا للفعل
الرباعي المزيد ككبره . ونحو « تفعل » مصدرا للفعل المضاعف ككلم
ونحو « مفاعلة » مصدرا للفعل الرباعي أيضا كخاصم ، ونحو « تفعّل »
مصدرا للفعل الخماسي كارتقى ، ونحو « تفعّل » مصدرا لما جاء على
تفعّل كتكلم .

(ثانيا) مالا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في
الكلام . كالمصدر النوارى على « فَعَلَّ » نحو كَذَّبَ كَذَّابًا ، أو
النوارى على فَعَلَّى نحو الحِثِّي للبانة في النحات . أو ما جاء على
فَعَلَّى نحو جَسَرَنِي ، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن سئية باطلي

وأشار بالوجلّي على مشير

وقوله :

على الغزلي مني السلام قريما

لهوت بها في ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسع من الوجلي والغزلي فعلى . وإنما قاسهما بشار .
وليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع .

(ثلثا) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كقائفة من
مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعَلَّ » مصدرا للفعل المتعدي كشرّب ،
وفهم . ونصر ، ونحو « فَعَلَّ » مصدرا للفعل اللازم ، كحرج ، ونحو
« فَعُول » مصدرا لفعل اللازم ، كقعد وغدا .

وسبب الخلاف في القياس أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من

صحيح هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب
القياس .

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة ما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس
قد وردت مصادرهما في صحيح خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاس
هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية
انما يرجع فيها إلى السماع .

ثم إن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فرقتان : فريق يجعلها مقاييس
لمصادر الأفعال التي لم تسع لها مصدر ، أما ما سح له مصدر مخالف
للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس (١) ، وفريق آخر أفسح
طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون
للعمل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت
بطريق القياس .

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة ،
فيؤخذ به على متدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها إلى
القياس ، قال أبو علي الفارسي : إن الغرض مما قدوته من هذه
الدراوين انما هو يلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من
ليس بنصيح ومن شو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض
مطلوب ، وعُدل عن القياس إلى السماع (٢) .

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرهما أن
تصاغ في أوزان خاصة ، قد استلحقت أن تكون لها مصادر على هذه
الأوزان بحكم القياس . فورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير
قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على
مقتضى القياس .

(١) هذا مذهب سيويه والاقفش

(٢) ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني

فَعَلَةٌ

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أثني به على وزن فَعَلَّة ولو لم يكن المصدر عني وزن فَعَل ، فتقول في المرة من الرمي رَمِيَّة ، ومن الجُلوس جلُوسة ، ومن الذهاب ذُهَبَة ، ومن الإتيان آتِيَّة ، أما ما زاد على الثلاثي فبالحق التاء له وهو بحاله : فَنَسُول : إكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة . يريد واحدة من الإكرام والارتقاء والاستدراج . هذا هو التماس . ونقل عنهم قالوا : آتِيَانَة ولَقَاءَة ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح التماس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الميث : لا تقل : آتِيَانَة واحدة إلا في اضطرار شعري قبيح . لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة ردت إلى بناء « فَعَلَّة » وذلك إذا كان الفعل منها على فَعَلَ أو فَعِل (١) .

الأفعال

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يقع من تقرير القوانين العلمية ، صرح بك أن تستدل بأحدهما عني الآخر . فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استعمل » أو « يستعمل » مثلاً ، على أن صيغة مصدره « استعمال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استعمال على أن الماضي استعمل والمضارع يستعمل دون أن تتوقفه على السماع .

فإن كن اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون نوع من الأفعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلَ » التعدى كشر ، فوزن مصدره فَعَل لا غير . ولكن وزن فَعَل لا يختص بمصدر فَعَلَ بل يكون مصدر فَعَلَ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلَ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدري كيف

(١) لسان العرب في مادة (آتى)

تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم .

وإذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنت أن تستبين الجواب ما كنا بصدد بيانه . فنتظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ونحو على وجه الاعلية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فعل » غير حلقى العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فار مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل . وبفعل أيضا حتى كان غير حلقى العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعته ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر .

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فعل » بضم العين ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضا ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لنا الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي اللزوم العين ، بل يأتي مضارعا للفعل المفتوح العين نحو وكتب .

فإذا سمعته ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزل .

وكذلك يكون التحكم في الأفعال الرباعية نحو أكرم ، والخامية نحو استغنى ، والسادسية نحو استقبل ، فإن كلا من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيفتيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي .

فإن كان الفعل الماضي من باب « فَعَلَ » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يتفعل تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فَعَلَ » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماضٍ من « فَعَلَ » توقفت في صوغ مضارعه على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع للفعل جاء على وزن « فَعَلَ » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللتكلم الخيار في أن يصوغه مضوم العين أو مكسوراً إلا أن يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ؛ قال صاحب المصباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريفه « فَعَلَ » المفتوح العين ؛ أما المضارع إن سمع فيه القسم أو الكسر فذلك ، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن شئت فسمت وإن شئت كسرت إلا انحلت العين أو اللام . فالفتح للتخفيف والجراد بلاغيب . وقال الرضي في شرح الشافية وهو يتكلم على مضارع فَعَلَ أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ؛ وقال : كلاهما (الخمس والكسر) قياس . وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويصح استعماله فإن عرفت الاستعمال فذلك ، وإلا استعمالاً معاً ؛ وليس على المستعمل شيء (١) » ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل الكسر هو القياس (٢) .

ومن الصيغ المختلفة في القياس عليها صيغة « أفعل » أعني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه هيئة النتل ، فتعديه إلى مفعول واحد إن كان لازماً ؛ أو إلى مفعولين إن كان متعدداً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدداً إلى مفعولين .

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي ؛ ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس . وذهب آخرون إلى أن دخول الهزة على اللازم يتعدى إلى مفعول واحد ، قياسي ؛ نحو جلس وأجلسه ، فإن كان في أصله متعدية إلى واحد ، فدخل الهزة عليه سماعي . نحو لبس الثوب وثبسته إياه . وذهبت عائدة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدى إلى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وعلى هذا الحكم لظن وحسب وخال وزعم وإن لم يرد به سماع .

وسبب اختلافهم أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كلهم ولم يدخلوا عليها هزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقرروا ؛ أظرفه ، ولا اضرب زيدا عمراً ؛ أو أمدحه فلاناً ؛ جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقدروا لجهته قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع .

ومن نظر إلى أن استعمال هزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكافية لإجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدي لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم قيساً ، ووقف دخولها على المتعدي إلى واحد على السماع .

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي إلى واحد بكثرة وشدة الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لإدخال القياس ، سوى بينهما وجعلها في صفة القياس سواء . وأما إجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدي لمفعولين ، فالحاقاً لظن وأخواتها ، بأعلم وأرى ؛ لتشابهها في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب .

ونظر السهيلي في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتب منه التأثيل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل العمل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه فعلته ، فإذا قلت : فتمته

أو أتعدته ، أو أفهمته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العتود أو اتفهم ؛
ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتتته إياه ، أو أذبخته الكبش ، لأن العامل
في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في
ذاته وصفه باق .

ومن السبع المختلف في إخراجها مجرى القيس عليه وزن « فعل »
وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسن
وقبح وجدد ، وفي الفعل المتعدي الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو
ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ،
ليتعدى الى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه القسمة ، فرأى بعضهم أن تضعيف
الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ،
وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يعمدون أفعالا بهمزة النقل
نحو ضحكته وأشجره ونهره وزهقه وأرشده وتخطه ، وأشبعه
وأصلحه وأنضبه ، ويعدون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وفقدته
وحشيه ونظفته ، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو
ذكره وأذكره ، وأضافه وضيفه ، وشرده وأشرده ، وطيبه وأطابه ،
وبعده وأبعده ، وفسده وأفسده ، وفلته وأفلته ، وجنعه وأجنعه ،
فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في
كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو
بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فإن
لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق
القياس ، وليس لك أن تقول : شرفته أي جعلته شريفاً كما ساء لك أن
تقول : حلتته اذا جعلته حليفاً ، ولا شخسته أي جعلته شخفاً ، كما
ساء لك أن تقول : فخسته أي عظمته .

ومن الصيغ المحتملة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في اعتبارها حكم انقياس « افعل » الآتي مطاوعاً لفعل الثلاثي ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسع ولا يقاس عليه ^(١) .

ونحاه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : إن الباب في مطاوع فعل هو افعل ، نظرا الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام الفصيح .

ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة افعل بابا هو مجيئه مطاوعا لما كان على « فعمل » من الافعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الأفعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فندته أو وجدته أو علبته ، لأن فندته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء ، وعلبته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك للشيء ، أو حصوله بين يديك أو ثمر صورته في ذهنك علاج منتهى حتى يصح لك أن تأتي به بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل .

فمن قصر « افعل » على مطاوعة « فعمل » الذي يكون فيه علاج وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهاد ، وأما ما ورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد ، فموقوف على السماع .

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعي فنحو انطلق جاء مطاوعا لذلك الفعل الثلاثي المقدر ، ولم يقصد

(١) شرح الرضي للشافية

اننى ان يكون مضارعاً لأخلق ؛ وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قمة نحو انخلق . فقد ورد في استعمال قليل خلق بمعنى خلق .

افتمصل

ومن الافعال المزيدة ، افتمصل ، وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعله الثلاثي اللازم نحو رقي وارنقي . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للستعدي نحو خلصة واختلصه . وحازره واحتارزه . وحاده واصطاده . ولا خلاف في ان هذا النوع سماعي . فليس لك ان تجيء انى فعل ثلاثي لازمه أو متعدد . وتصوغ منه فعلاً في وزن الفتمصل موافقاً له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حاكسوا على ان احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد ان العرب تكلموا به .

وقد يأتي الفتمصل مضارعاً لفعل ثلاثي متعدد . نحو جمع تقوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتمد . وزاده فازداد . ورفعه فارفع . وستره فاستتر . أو مضارعاً للفعل رباعي . نحو أنبضته فانبض . وهذا ما يحتل أن يكون مقيساً . ولكن علماء العربية يتفقون به عند حذف السماع . فليس لك ان تقول : غرسته فاعترس ولا مسحته فامتسح . كما لا يسوغ لك ان تقول : أنسدته فانتسد . ولا جلسته فاجلس .

باب المغالبة

ومن المحتسل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان معنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَّ . والمضارع في وزن يتفَعَّل فتقول : كاربني فكارمته أي غلبته في الكرم . أو إن كاربني اكرمه أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خاصمني فخصسته وأخصسته . وفاخرني فخبرته وفخرته . وشاتمني فستسته وأستسته . ولكن علماء العربية مع اغترابهم بكثرة ما ورد منه يقصرونه على السماع .

قال سيبويه في الكتاب : وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : فازعي فلانة أزعته . استعني عنه بقلبه . وقال الرضي في شرح الكافية : ليس باب المبالغة قياسا بحيث يجوز لك قول كل تخط أردت إلى هذا الباب .

وإذا لم يصل باب المبالغة أن يكون مقبلا . فمعنى هذا أنك لا تأخذ من صيغة المفعلة ما ضارعا لمعنى المبالغة على وجه القياس . أما إذا ورد فعل ماض المبالغة . قلت أن تتكلم بضارعه في وزن يفعل من غير توقف على سماع . وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المبالغة .

اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بآن كلا منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها . ويترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة . والصفة المشبهة تدل على ثبوتها . والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل . نحو كاتب وعالم . أو يفتح بسم مضمومة . وبكر ما قبل آخره . نحو مكرم ومخترع . ومستكشف ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل . والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجيء على نحو فاعل كضخم . وفعل كحسب . وفعل كفرح . وفعل كأيض . وفعل كحيل . وفعل كعجلان . ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف . حولتها إلى صفة فاعل . فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف وميت وضيق ومريض وجواد : حسن . وعاف . وشارف ومات وضائق ومريض وجائد . وتقول ذلك قياسا لا تنقيد فيه بسماع .

وأوزان الصيغة المشبهة عند علماء العربية سماعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعَّل أو فعَّلان أو فَعَّل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فَعَّلان ، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ ، ويضغى أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة . ولا يبتنى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الموصف والذات التي قام بها . ويقوم مقام اسم الفاعل فعال ومنفعال . وفِعُول وفِعِيل وفَعِّل ، وهذه المساء عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصبور وعليه وحذر . ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الأمثال ، ويستطرد أو يوجز في الخلاف الجاري في أعمالها عمل اسم الفاعل . ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعال^{١١} خاصة . ووجه هذا المذهب أن صيغة فعال وردت في مقدار من الكلم التصحيح يكفي لصحة القياس عليه .

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فِعِيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقتفون به عند حد الصاغ . وهذا ابن دريد قد سرد له في الجعيرة أمثلة كثيرة ، ثم قال : « أعلم أنه ليس لمولد أن يبنى فعلاً إلا ما بنته العرب ، وتكلمت به ، ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تنفت إلى ما جاء على فَعِيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح » .

اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « المتعول » فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المتعول مجرى اسم الفاعل في الافتتاحه بسم مضمومة ، وخالفه بثخ آخره بدل الكسر .

(١١) روح الشروح على التصويد

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحتة ، فإذا ورد فعل متصرف ، فذلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني أنه قال : « لا يقال من » تقع « اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجباً للتقييد في مثل هذا بالسماع فقال : إن تقع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول تقع متوقع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغة أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فعل كذبح ، بمعنى مذبح ، وفعل ككنس بمعنى مقنوس . وفعله ككتابه مقنوط . ومنها ما اختلفوا في جعله منسياً ، وهو فعل كتيل بمعنى مقنول . ومربع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفصح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجر من فعه فعل بمعنى فاعل ، يقال يقتضي هذا المذهب حصيد بمعنى محسود ، وحصيد بمعنى مشهود حيث لم يجر في فعله بمعنى فاعل . ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لأنه جاء نصير بمعنى ناصر ، وليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم . وسبب الخلاف أن « فعيلا » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لنسج باب القياس ، ورأى الطائفة الثانية كافية لعمدة القياس ، ولكن انصرفوا القياس على ما لم يجر من فعله فعل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب التباس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

فعل التعجب وأفعل التفضيل :

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل . وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلفة فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت النقط عن انعوب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فحصلها الجمهور على الندود ، ووقفوا بها عند حد السابع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحصل أكثر من ثلاثة أحرف مضافة عليها الهززة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة ، فإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عربيد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل إسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي إلى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربيدته ، أو هو أشد عربيدته ، وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيدة نحو افعل أو افعل أو استعمل ، في هذه الأحرف يأتي بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

(١) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون هززته في أصل وصنعه نحو أفلم الليل ، دون ما تكون هززته للنقل نحو اجلس ، ووجهه أن الهززة في نحو أفلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحدفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

(٢) طائفة تجيز أخذها من « أفعل » لا فرق بين ما تكون هززته في أصل وضعه ، وما تأتي هززته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من

قبل ، واعتقد هذا المذهب على أنه سجع من العرب أخذوها من « فعل »
بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للمدة غير ،
وأولاهم للتعريف ، وأكرمهم من كل أحد .

(٣) طائفة تجزئ أخذها من كل الأفعال اللفظية المزيمة . كـ فعل
واستعمل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف
الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن تقضية
أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأن فعل التفضيل أن يكون الفعل
مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته . لأن الموت لا يقع به
التفاوت ، ومتنفي هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته . متى جاء على
وجه يحتل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت . فتقول ما أموت أهل
هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يبقى سوى أن ما أموته لم يسع من
العرب بوجه . فارجع إلى حكم الأفعال التي تحتفت فيها شروط أخذ
فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب ففعلوا بها أو أخذوها
على طريق خاص ، ومنبر بهذا البحث بعد صفحات قليلة أن شاء الله .
وذكروا في شروط صوغها أن لا يكون الفعل مبنيًا للمجهول ،
وهذا في حال ما يحصل به ليس ، نحو ما أضرب زيداً ، فإنه يسبق إلى
الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فإن كان
التقص من التعجب واضحاً كأن تقول ما أنبس هذا الثوب ، تتعجب
من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة ^(١) قياساً سائغاً ،
اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره
وما أخصره ، ومن أمثالهم (أشغل من ذات النحن) .

اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم الآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعَل

(١) ابن مالك في التسهيل

نحو مخيطة ، ومضكلة نحو مطرقة ، ومضعل نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الأوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الأفعال الثلاثة .

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثيا هو أن الأفعال المزيدة يؤتى بها معان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن متعل ومضعة ومضعل لا يسع إلا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو سبغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة لقامت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل . وكذلك تصد من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس . فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وشرح بعض الكتابين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا وأعلمهم فظروا أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية ، ونحن نجد في الأمثلة اسم الآلة ما هو منصوع من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلح ، ونحو مرفاة لتدرجة . ومن استأنس بأهبال كثير من علماء الصرف اشترط التعددي ، واقتصرهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة ، لا إزاء ذاهبا مذهباً بعيداً ، فلو وضعت آلة للتسباحة وبدأ لجماعة أن يسبحوا مسبححة أو مسبححا لم يكونوا - فيما نراه - مخطين .

مفعلة

يشترك العرب للكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن مفعلة ، فقالوا : أرض مأبلة أي ذات إبل ومأسدة أي ذات أسود ، ومسبعة أي ذات سبع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومشاة أي كثيرة القثاء ، وقالوا للأرض كثيرة الصوص : مكساة ، ولكثيرة الرمان مرمته ، ولكثيرة الخزان (١) مخزاة .

(١) ذكر الأوزان

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في انقياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سجع منه ، وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا ان تقيس شيئا وتعلم ان العرب لم تكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فان قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

ومن صرح بصحة القياس فيه مثنيان الذين صاحب شرح المفصل المسمى بالمتكامل اذ قال : « اعلم انهم اذا ارادوا ان يذكروا كثرة حصول شيء بكان ، وضعوا لها متعلقة ، وهذا قياس مندرج في كل اسم ثلاثي كقولك ارض متسبعة لاني اكثر فيها السباع ، وساقى بعد هذا امثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة اخذ متعلقة من كل اسم ثلاثي بكثرة معناه في ارض ، نحو الذهب ، فنقول في الارض كثيرة الذهب مذهب .

الاشتقاق من أسماء الاعيان

تتصرف العرب في أسماء الاعيان على وجه الاشتقاق ، فتحذفونها منها أفعلا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدت علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه : منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو امالتها ، أو العيل بها ، قال ابن مالك في التسهيل : « ويترد صوغ « فَعَلَ » من أسماء الاعيان لاصابتها ، نحو جَلَدَهُ ، ورأسه ، أو اذلتها ، نحو شَحَسَهُ ، ولَحَسَهُ : أضعفه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَمَحَهُ ، وسَهَمَهُ : أصابه بالرمح والسهم » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنها غير متيسرين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملت بها أو اشتقاقه من اسم العين التي أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أي فَعَلَ) لعملها نحو جَدَرَ وبَارَ . عمل الجدار والبنير ، أو أَخَذَهَا ، نحو ثَلَثَ المَالُ وربَّعَهُ : أخذ ثلثه وربَّعَهُ ، الى العشر » .

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للأرض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مَأْسَدَةٌ ومَقْتَنَةٌ ومَذْيَنٌ (١) .

ونقل شراح درة الغواص عن أبي محمد ما يفخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للأرض يكثر فيها الدباب ،

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استعمل وأصله الهزقة ، وهو جائز كثير ، كاستأهل الرجل ، واستأهل النخل ، واستأهل الجبل ، أي صار نافقة ، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الأعيان بأطلاق ، وهو موضوع يستدعى بسطاً في القول ، فنكتفي في هذا الفصل بما حدثناك به ، ونُدع البسط إلى غير هذا المقام .

ما هو الاستقرار الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل واسم المكان واسم الزمان - عندما يريد تفسير قواعدهما - أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فإنه يتعذر عليه الوصول إلى هذه الغاية ، نظراً إلى سعة اللغة وانتشارها إلى ما لا يسكن الإحاطة به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتي على مقدار يفيد ظناً قوياً ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقرائه يكون قاصداً لأجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يثيق دون أن نتوقف على سماع .

وهنا إشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية ، وهو أن واضع القاعدة إذا لم يلزمه استقرئ جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الأفعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويدع ويذع ، بأنها لا تنصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقرؤه من المصادر والأفعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافاً

أو فعلا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويج ونعم وما
شاكلها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : انها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يمسح لها غرور في
الاشتقاق على ضربين :

(أحدهما) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن
يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويج ونعم ويذر وما يائها ، وعدم تصرفهم
فيها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لا بناءها
على هيئتها . فمن تصرف فيها : فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى
تركه . والناظر بما يقصدون إلى أصله فاسج على غير منوالهم : وناطق
بغير ليجتهم هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم إلى جواز
استعمال ما أصله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في
شرح النصيح « انما أصل استعمال ودفع ووذكر لأن في أولها واوا
وهو حرف مستقل ، فاستغنى عنها بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال
« واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الأصل : وهو في
القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النشر) ١١ » .

(ثانيها) ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بعبارة
واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصرفه . وهذا هو الذي تعمل به على
طبق القاعدة وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلتفظوا
فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا
النوع وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق .
قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا
ترى أنك لم تسع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وانما
سعت بعضها . فقت عليها غيره . وقال ابن جني - بعد أن سرد أمثلة
من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول - : هذا كله من

كلام العرب ولم يسع منهم . ولكنك سمعت ما هو مثله وفيما به .
 فإن قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة
 الذين اغتنوا بالقياس والنظر فيما بعده من صلب كلام العرب وما
 لا بعده ، لم يشعوا شيئاً الا بعد الاستقراء التام ، ولا تعود الا بعد
 الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاوله كلام العرب ومداخلة كلامهم فيهم
 مقابلهها الى ما ينشجم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الاحوال التي
 لا يقوم غيرها مقامها » .

فتنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذي يفيد لنا قولاً يكفي
 لتفريق أحكام اللغة . ويدل على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع
 أقوال العرب قولاً فقولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعده
 « فلو اوجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فإن
 وجد الامر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الاول ، لم يسعه الا
 مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه
 قد نقل أن امام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمته »
 و « ما أقرد » بناء منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من
 المثلث والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال
 العرب للفعل الثلاثي من المثلث والفقر ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال :
 ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من النقص
 مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واضح القاعدة يستند الى الاستقراء الذي
 يكسبه لنا بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند
 الى الاستقراء الذي يفيدنا بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر
 بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضٍ - مثلاً -



قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنني أريد بقياس التمثيل الحاق نوع من الكلام بنوع آخر في حكمه ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه في قوانينهم : أن اللغة لا تثبت بالقياس .

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لإثبات أصل الحكم ، وكثيرا ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم إلى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر إليه في بعض الأحيان ، كما قال : أن الناصب إذا فعل شرطها ، قياسا على سائر أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية إن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث « فضل أن يدري كم صلى » فقياس « إذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل .

قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أساء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم ، وأثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معنول أساء الأفعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها •

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم يتساء التأنيت في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيت ، ومنها أن التعغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيت ، ولشبهه في هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخييه بحذف الجزء الثاني قياسا على ترخييم المؤنث بحذف التاء •

وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا المضرب « قياس العلة »

أقسام عدة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راغبتا :
وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :
(أحدها) ما يقرب مأخذ ويتلقاه النظر بالتبول ، كما وجهوا
تعريف بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التثاق الساكنين ، ووجهوا
حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطع أن نردها
على قائلها . كما أنك لا تضعها بسجل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا
كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعنا عن الإضافة لفظا : (انيسا
ثابها الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ،
فإذا قلت أن هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها
آثرها وهو حكم البناء . قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص
الاسماء بعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الإعراب ،
فإن قلت لهم : ما بالهم بنوا أي الموصولة فيسا إذا أضافوها في اللفظ
وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : أن ظهور الإضافة يبعد عن
شبه الحرف لأنها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا
المضاف اليه في باب أي منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أي في حكم
المقطوع عن الإضافة في اللفظ ، تستحق ما استحقته قبل وبعد من
البناء .

ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسل يدك من هذه المجادلة ، وتنفصل
منها وليس في ذهنك آثاره من علم .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ،
 نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ؛ فتدخل على مبتدأ
 خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكننا لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ؛
 نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم
 خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ؛ فقال : لأن هل إذا لم تر
 الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رآته في حيزها حنت إليه لسابق
 الالف فلم ترض حينئذ إلا بمعاقته ، وكلام هذا انحرى وهو يفسر
 حقيقة عليّة لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

صليحة عشقت طيبا حوى حورا فنه رآته سمعت فورا لخدمته
 كهل إذا ما رأت فعلا بحيزها حنت إليه ولم ترض بفرقتنه



أقسام قياس العلة

تقياس العلة اقسام ثلاثة :

(أولها) قياس الاولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل ، ومثاله هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضضن أن يقال غُضِضن ، قياساً على قول العرب في نحو « اقررن » قرن ، بحذف أحد المتين ، وعلة هذا التقياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا فر من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

(ثانيهما) قياس المساوي ، وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياساً على عسى فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى .

(ثالثهما) قياس الأدنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف إلى الفعل الماضي يجوز بناؤه على التثنية نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة وإن كان في الظاهر مضافاً إلى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلتي قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الإضافة لفظاً لا معنى ، وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل

الماضي واقع موقع المضاف اليه : الذي قد يكتسب منه المضاف شيئا
من أحكامه كالتعريف والتكثير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون
للاضافة - وأن كانت في ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم
البناء من المضاف اليه .

فإن كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع : والمضارع معرب ،
فحو « على حين أتات الزمان » فعلة بناء اسم الزمان : وهو حين أضعف
منها في حال اتصاله بفعل ماضٍ : حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت
به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البحرّيين والكوفيّين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا
بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو
الانقطاع عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .

شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام المنطق ، متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحاً ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل ويضاف الى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الاصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفاً للاصول خارجاً عن حد القياس .

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي - بلن . قائلاً إن لن أضرب ، فلي قولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيداً سأضرب . يجوز قولك : زيداً لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضي العبارة في الجملة التي يسبقها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التثنية . ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أساء فعل نحو عليك وأمانك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها ما لم يرد به سماع ، ومن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أساء الأفعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح انقياس عليه بحال .

والحق أن الأمر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فان الأصول التي يجيء حكم الاصل على خلافها تنافوت في اقتضاء حكمة الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع

من زيادة الكلمات مثلاً ، وهو أن الالفاظ انما وضعت لافادة المعاني ،
أقوى من الاصل الذي ينسج من تقديم المفعول على العامل . ولهذا
كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المفعول على العامل أكثر من مخالفتهم
لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمسجئد في العربية أن ينسج قياس زيادة
« كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه . وليس
من البعيد صحة تقديم خبر زال النسخة عليها قياساً على تقديم مفعول
الضرر الثابت على خلاف القياس . إذ القياس تقديم العامل على المفعول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الاصل
موضع الخلاف : ومثال هذا أن الكوفيين اتفقوا فعل التعجب بأفعل
التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، ورد البصريون هذا
القياس بأنه قياس على مختلف فيه . لأنهم لا يوافقون على حكم الاصل
وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الالوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف
في حكم الاصل ، أما من تقرر عنده حكم الاصل بدليل واضح . فله أن
يتعلق بشل هذا القياس في تعديته الى الفرع .

مباحث مشتركة

بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي

القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم
لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر وانداء تختص بالاسماء ،
ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها
مطلقا بين الاسماء والافعال ، نحو هبة الاسفهام : وما النافية ، أو
مطلقا بين المضارع والماضي ، نحو قد . ولا النافية ، وإن الشرطية .

فإذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من
الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا
الاصل « لما » الحينية : فانما انما جاءت في كلام العرب موصولة
بالفصل الماضي ، ومقتضى الاصل المذكور امتناع دخولها على الفعل
المضارع ، ولهذا لحن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الضمير في التلحين
وإذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد الا مجردة من أداة
التعريف مثلا ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، يجري
هذا النظر في نطق كل وبعض فقد أنكر الاصمعي أن تدخل عليها
أن المعرفة حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها وأجاز استعمالها
بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الاصمعي
في وجوب تجردهما من أداة التعريف وإن استعمالها بعض الأدباء كابن
المتنوع وبعض النحاة كسيبويه والآخرين موصولة بها ، وكل من هؤلاء

الادباء أو النحاة لا يحتاج بما يقع في كلامهم ، وإنما الحجة في روايتهم ،
وبقتضى هذا الأصل انكر الحريزى ادخال ال المعرفة على لفظ
« كافة » ناظرا الى أن العرب لم تفعل ذلك (١) .

قد يخطر ببالك أن هذا المعبر يقتضي أن لا تدخل أن على اسم
الآ إذا سبغ استعمالها به في التفتيح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن
يتبع واضع القاعدة جميع الاسماء العربية ، ليتحقق هل نطقوا بها
مقرونة بال المعرفة أولا .

فالجواب أن لا ندعى أن هذه الكلمات لم يستعملها النحاة إلا بعد
أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا فوجدوها تعجب موصولة بال
ما عدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها ، وإنما جاز لهم
استثاؤها من جهة أنها دائرة على السنة الفصحى بكثرة حتى لا تكاد
تبر بعميدة أو خطبة أو محاوره ، دون أن يعرضك شيء منها ، وعدم
استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم ،
دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة ، ولا يسوغ لنا إلحاق
الكلمة بأشباها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم إخراجها على القاعدة .

وملخص القول أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من
الألفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثر دورانها في
أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ،
وفقنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، وإذا
لم تكن شائعة في فنون المحادثات شيوع كل وبعض ، فإنه يسوغ لنا
أن نتصرف فيها ونعتمد بها حدود الرواية ، حيث لم يتم الدليل على
قصده اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة تقليدها على التسهيل
ودورانها في محاوراتهم .

(١) لنا عودة في فصل المياس في مواقع الأعراب إلى زيادة البحث في
استعمال هذه الكلمة .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الالفاظ التي قال صاحب اصلاح المنطق وغيره : انها لا تستعمل الا في سياق النفي وهم احدى وعرب دديتار وآخوانها ، ويدخل في هذا نحو قصاصي وحادي ولبيد ودوالي من الكلمات التي لم ترد موصولة الا بنوع خاص وهو المضاف اليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد الا متصلة بان وصلتها ، فبال فلان كثير المان بيد الله يغفل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال . كان تصنيفها الى اسم صريح قياسا على كلمة « غير » ارجا توافقهما في المعنى .

وان شئت مثلا يزيد البحث بياناً فان العرب لم يستعملوا الشير المسبوق بهاء التنبيه عموماً باسم الاشارة نحو هاتاندا قائم ، فرائي ابن هشام ان النواهد الواردة بهذا الاسلوب قد بلغت في الكثرة الى ان يؤخذ منها لزوم اتصال هذا التفسير باسم الاشارة ، فصح من ان يجيء التفسير المتروك بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الاشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى في « غير » المنبئية على القسم ، فقال : انها لا تستعمل الا متصلة بليس فتقول : عندي كتاب ليس غير وهو لهم « لا غير » لعن ومن عد واستعمال « لا غير » فصيحاً ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جواباً به تتجو اعتمد قوربنا . لعن عمل أسلفت لاغير تأل

واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم وروداً لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقبلاً ، كناء التأنيث تنصل باسم التفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب . على وجه القياس ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ، كطبي وضيبة ، وامريء وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانية في مؤنت انسان الا اذا قل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الأصل أنكر الصفدى فولجيم للظبية : غزاله ، مع ورود غزال المذكر ،
 لأنه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك
 إلا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها .
 فالمذكر من أسماء الأعيان لا تلحقه التاء قياسا : وكذلك المؤنث
 منها لا يجرّد من علامة التأنيث ويستعمل في المذكر إلا إذا ورد به نقل
 عن العرب ، كما سمع إلحقه أسما للقرادة : ولا يقال في ذكرها النوق ، حيث
 لم يتم شاهد على استعماله .

* * *

القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للآخرى من جهة المعنى ، فانتناسب الطبيعي ينتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على المنعوت ، والمبين يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على المبدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال .

فمن يحيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فانما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون - مثلا - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه . وانكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والقراء والاختص ذهابا الى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف . وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس الا مستندين الى شواهد وأوها كافية في تقرير ما ذهبوا اليه .

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : اما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، واما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والأصل في محل الاختلاف يبد من لا يحيز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام الى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، كذناك كان مذهب الاختص وأبي الفتح في اجازة عود الضمير المتصل

بما عمل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين
يسمون هذه الصورة إلا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا العيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سفيان

ووجه نظر الجمهور في عدم الإخذ بهذه الشواهد وحيلها على
الشذوذ أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على
خلاف الأصول المعتد بها ، لا يجعل مقيسا إلا حيث تكثر شواهد حتى
تدل على قصد العرب لامتزاجه .

ومتضمني هذا الأصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب
ترتيب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب
إليه من الحكم ، نحو قام الرجال الأعليا ، فإن مرتبة المخرج بعنوان
أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا أن المستثنى مخرج
من المستثنى منه أو من الحكم المنعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال
تقدمه على المستثنى منه ، نحو جاءني الأ زيدا النجوم ، أو على الحكم
فقط نحو النجوم الأ زيدا أخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليها معا على
أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياسا ، والحق أن مخالفة الأصل
يكل واحد من امرين على أفرادها ، لا تدل على جواز مخالفتها بالأمرين
كليهما .



القياس في الفصل

الأصل في الألفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى بينها بفواصل ، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كأنفصل بين مفعولي وأيت في مثل قول الشاعر :

ومستحق الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك ذانيا
أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى : « وإنه لقسم لو تعلمون
عظيم » ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفى من التواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطها ما لا يكفى في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، ويدل على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسجوع الأمور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفردا نحو الثرف والمفعول ، ولما أجاز مائتة الفصل بسجوعها قياسا على الفصل بين « تقول » العاملة عمل فنن وأداة الاستفهام بسجوع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الثرف والمفعول ، وطلعوا في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف إليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والثعل المستفهم عنه .

وزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثرا في تحكيم الحو أن كثيرا من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الجرفي وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالا وصلته من الموصول غير العامل ، إذ الأول طالب لتصلة من جهة المعنى والعمل ، والثاني الثاني فطلب لجا من جهة واحدة وهي الموصولية .

القياس في الحذف

من التجلي أن حذف أحد أجزاء الجملة يعبر أسلوبيا ، ويحتمل فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربي تقتضي أن لا يلفظ الانزياح بعبارة إلا أن تجيء مطابقة للهيئة العربية .

وهذا الأصل هو الذي ينسب به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن مكيون حذف أحد مفعولي ظننت ، منعوا حذف هذه الاصناف من الكلم وإن قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح .

فإذا جرى خلاف في حذف إحدى الكلم فالأصل - بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : أن العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمنبذ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتبيز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل بسكن الاطراد ، وهو صحة الحذف للدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالتعت أو التعتون إنما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، إذ أقصى ما تدل عليه شواهد أن الحذف هنالك غير مخالف لاسنوب اللغة ، وإنما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولي ظننت ، اعتنادا على شواهد مبسوطة في كتب الفروع .

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم : كما ورد في قوله تعالى « تالله تفتأ تذكر يوسف » وقول الشاعر :

أليس حب العراق الدهر أنعمه والحب يأكله في القرية السوس
واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يرفعهم إرادة الإثبات الذي هو ضد مدلوها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يصح الحاق لفظ « ما » بها وإن كانت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي يقتضى العدول بها عن الأصل ، وهو كثرة الاستعمال .

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظت في منبج ، وسع في حذفها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارني أيهم أفضل ، والأصل أيهم هو أفضل ، فحذفوا الضير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضير مع غير أي من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك ، فالقائل بنسخ القياس ناظر إلى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع ولحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال وحذف متعلقة كما حذف متعلقها . والقائل بجواز اللاحق ناظر إلى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فما يثبت لأحدهما من الأحكام يصح إعطاؤه للآخرى حيث أن الأسلوب معهما متماثل .

القياس في مواقع الاعراب

إذا وردت الكلمة بـمكان من الاعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان ، فاسولهم تقتضي أنها تفرد فيها سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكللات : قل ولو ما ن وفومان بحال النداء ، وقت وعوض بالظرفية أو الجر بن .

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التتاراني : ان لفظة كل إذا اضيفت الى التفسير لم تستعمل في كلامهم الا مؤكدا ، فيستنع ايرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كثيما وهو ناهل »

ومما يجري على هذا الاصل قولهم : ان كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوام الزمخصري تخريجه لقوله تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس » على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير رسالة كافة ، ومن فزعوا في اختصاصها بالحالية يفتنون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا اليه سائر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » .

وحاول الشهاب الختاجي هدم هذا الاصل المقرر في الصدر : فقال في شرح الدوة : فان كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكره ، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكرا بوجود الاعراب ، وفي الناس

وغيرهم ، زاننا نو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة
والمستعربة حينئذ الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم .
وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يستضاء به في كل حال
فانه لا يطابق ما قاله آساذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية مالم
ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الاول بكاف في
التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الي
ذلك الاديب في فني نظمه ونثره ، حضرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات
المعوية في مفرداتها وتركيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب والفتش .
ولو افتدينا بالشهاب في ابحاثه ، وسرفنا على أثر مقالاته المطلقة
المنان ، لصدنا الى مثل فط وقيل وعند ومع ، وأخرجناها عن الظرفية
الى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه القوضى ،
فيفهم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

التحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجريه على القاعد في
الاعراب نوجان :

(احدهما) ما يدور على السنة البلقاء وغيرهم ، ويجرى في
محاضباتهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقامبة ومع . وهذا
هو الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجارى كلامهم
نظما ونثرا ، وتقلبه في آساليهم بحالة مخصوصه من الاعراب ينسجم
بقصدهم الى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم
الا أن نحري الطريقة المألوفة في استعماله .

(ثانيها) مالا يتردد في أغلب محاضباتهم ، وانما يره في حال لا يدل
على قصدهم الى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو
الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة ، ونستعمله في المواضع

التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم يسع لفظ الضرعام أو اللودعي أو
الفيصل إلا فاعلا أو مفعولا ، كان لنا إيراد في تراكيب من عندنا مضافا
إليه أو مبتدأ أو خبرا .

فيوضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه . ويسكنك
أن تقضي به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحاشية بمجرد
النظر إلى حال الوضع ، فإن هذه الكلمة من القسم الأول قطعاً ، فيجب
على من ذهب إلى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا — مثلاً — إقامة
شاهد على ذلك ولا يكفي التمسك بأنها قابلة لهذه الوجود من الأعراب
بحسب وضعها .

والشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن
نحو قولك : في الدار على والمسجد خالد^{١١} ثم قال : إن جزئيات
الكلام إذا أفادت المعنى المنقود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى
النقل والساع ، والألزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك .

وهذه العبارة مطلقة العنان فلا بد من وقفها عند حد ، فنقول :
إن أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن
المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملاً . فهذا لا يكفي في
صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً ، فإن من التراكيب ما يفهم منه
المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجع عليها ،
وإن قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الأسلوب عربية ، قلنا : هذا
هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار على ، والمسجد
خالد ، فإن المانع يراه غير مطابق للأسلوب العربي الصحيح ، فلا محيص
للكافيجي وغيره من إقامة الدليل على صحة هذا التركيب .

(١١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على مضمولي عاملين مختلفين
فإن المسجد معطوف على الدار المضمول لحرز الجبر ، وخالده معطوف على
علي المعبول للابتداء

القياس في العوامل

من البين أن الرفع والنصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسيه العامل كالتفعل وانحرف النبا هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم .
ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم أن يجعلها وسيلة للعمل ، جاز تأخيرها عن المعول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملا في صاحبه كاسم الشرط والتعليل المجزوم به نحو « آيا ما تدعوا فله الاسباء الحسنى » ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الآخر لا يوجد قبل علته الفاعلة ، وساع لهذا المعنى أيضا أن يتوارد إعلان على معمول واحد ولكنهم ضعفوا قول المبرد : أن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهذا أي الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ، فقالوا : أن توجه عاملين إلى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبطل هذا الوجه ضعفوا قول الغراء : أن زيدا في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفاعل . واختاروا أن يكون فاعلا للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل الأول ضميرا مقدرا .

وأكثر اختلافهم في تحيين العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ، وقد بنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين والبصريين في الرفع لاسم كان الناسخة ، فيقتضى قول الكوفيين : أن الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وإن كان انما صلت في الخبر ، امتناع نحو كان زيد كاتباً وعمر شاعراً لأنك عطفت قولك « عمرو شاعراً »

على قولك « زيد كاتباً » فيكون التركيب من فاعل عطف معولين على معولي عاملين مختلفين ، وهما أي العاملان كان والابتداء ، ولكنه يقتضي مذهب البصريين كلام عربي فصيح ، لأن المضاف عليها وهما « زيد كاتباً » معولان لمعول واحد هو لفظ كان ، وعطف المفعولين على معولي عامل واحد وإن اختلف اعرابها لا مزية في صحته .

وعوامل الاعراب ترجع الى ستة أصناف :

- (أولها) الأفعال المنتزعة ومصادرهما وما يشتق منها : نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة وأفعال التفضيل .
- (ثانيها) الأفعال غير المنتزعة : نحو عسى وليس ونعم وبئس .
- (ثالثها) الحروف : مثل الحروف الخافضة للأسماء والحروف الناصبة للأفعال أو الجازمة لها .

(رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة ، كالمضاف يعمل في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .

(خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة ، كالابتداء والإضافة في الأسماء ، والتجرد من الناصب والجازم في الأفعال .

(سادسها) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تنصب الأفعال في المعنى ، كاسم الإشارة وحرف التثنية في رأي من يجعلها عاملين في الحال ، نحو هذا زيد كاتباً ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز نعلق الطرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، وثبوته في العمل مح لهم أن يسندوا اليه عملين مختلفين ، كالفاعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفاعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالأفعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل .

ويبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف
 الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره ، وقد اختار
 سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلاً مقدرًا ، ورجحه على أن يكون
 العامل حرف النداء وإن كان مضمومًا به ، حيث قال : أن العامل في المنادى
 فعل مضر تقديره « أدعو » .

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدرًا ،
 وغيره إذا كان مضمومًا به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة
 انتقال الخاطر إلى المقدر ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن
 بسرعة ، أو لا يلتزم بنظم الكلام عند ما تصرح به ، فالراجح نسبة
 العمل إلى المضموم به ولو كان من الأصناف الضعيفة ، وهذا مادعا الجرد
 إلى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه .

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان ،
 يريث أن قول سيبويه « أن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع ،
 أقوى من قول ابن جني في سر الصناعة : أن العامل مضر ويتدر من
 جنس العامل في المعطوف عليه .

وإذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور : أن المفعول لأجله في نحو
 « فمت اجلالا لك » منسوب بالفعل المذكور ، رأيت أرجح من مذهب
 الزجاج حيث أرجعه إلى المفعول المطلق وقدر له فعلاً من نوعه ، والتقدير
 قمت وأجللت اجلالا .

ومنا يجرى على هذا النسق « أن الجمهور يرون أن عامل الجزم
 في الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو
 « استقم يرفع الله قدرك » أن استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق
 إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ،
 قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال

السابق معنفة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستل باخاذه الامر أو الاستقيام وحدد ، فلا بد من ملاحظة شرف يستقيم به نظم الكلام ، ويطلق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

والمفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك الحال فعل القلب نفسه ، أن يجيب بأن رتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة العبالة على أن أولاهما موقوفة على ثابتهما ، يؤخذ بقريئة الجزم ، فيكون الجزم بترلة القاء في مثل قولك كن شريف الهبة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف على شرف الهبة ، ولا حاجة الى تقدير شرط ، فان القاء تبيء عن هذا الارتباط الذي سببت من أجله قاء السببية .

والاصل في الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال ان تكون معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الاصل «ما» و «لا» و «ان» الناقبات ، فانها من قبيل ما يشترك فيه الاسماء والافعال ، وقد اعطاهما بعض العرب عمل « ليس » الناسخة .

فاذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الاسماء والافعال فهذا الاصل ينصر من ينفي عنه العمل ، فيمكن ان تستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل في المعطوف هو حرف المعطف ، فان العاطف يتصل بنوعي الاسماء والافعال .

وعلى هذا الاصل ينبنى خلافهم في ان واخواتها عندما تتصل بـ « ما » الزائدة ، فقد سمع اعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز اتصال هذا الحرف . واختلفوا في اتصال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجازة الزجاج وابن مراح والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليتما » لم تزل على اختصاصها بالاسماء ، فساغ اعمالها ، ولا يسوع قياس الاحرف الباقية عليها ، لان « ما » آتت اختصاصها بالاسماء ، وهياتها للدخول على الافعال .

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل على اثنين مختلفين ، وإنما يعمل على واحد كالحروف الغائضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو على اثنين متماثلين نحو ان ، وإنما الشرطيتين ، يجوز أن فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الأصل عند البصريين أن وأخواتها فإنها في مذهبيهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : إن الناسخ يعمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فإنه مرفوع بما أوقع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .

ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فإنه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والأصل فيه يسند إليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره إنما وجد ، فإذا احتسب وجه الإعراب أن ينسب إلى ما يدور معه العمل حيثما وجد ، وأن ينسب إلى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتساب الأول . ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : إن الفعل الواقع بعد الواو المعية المسبوقة بطلب ^(١) أو فهي منصوب بالخلاف لمسئس متقدم بالحرف ، ويبيانه أن ما بعد الواو المعية مثل « وتأتي » في قول الشاعر :

« لا تنه عن خلق وتأتي مثله » .

خير وما قبله طلب ، فبما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الإعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الأسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاصمتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

وإذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، اتصلت الصفة الثانية بالاولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا فيلك هذا الالتحاق ، وتوقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

(١) المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام .

للمصيبة الاولى ؟ ووجه الوقف انه لا يلزم من الاعتداد في معنى الناس في العمل ، فانك ترى كثيرا من الكلم متحد معنى وهي تختلف في التعدي وال لزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه .

ومما يوضح هذا ان صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو « محمود » متخامة ، ومرفوع ذكره ، وبوافق صيغة مفعول في اشارة على معناها صيغة فعل ، نحو قتل وجريح ، وقد اثن الجمهور ان يلحقوا فعلا بشيئه وهو مفعول ، فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح ان يقال : مررت برجل كحيل عياله او غليل ابوه ، وانجاز ذلك اثن عصفور ، ولعله استند في هذا الى اصل القياس .

ويدخل في هذا الباب صيغة فعل نحو حاور ، فالجمهور يستعوز عنه عمل الصيغة المفعول فيها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبه الى شاهد على انه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أمورا ما تخاف وآمن ما ليس ينجيهِ من الاقدار
وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مشنوع ، وحكوا عن الملاحق انه قال : ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعل ، فقلت له هذا البيت .



القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارناً بوصف أو لفظ . فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله . كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معيوله عليه . فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : إله «دام» تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها «ما» الحصرية الظرفية .
وللعامل مع هذه الشروط حالات :

(أحدها) ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهيلاً ، كما شرطوا في نصب «أذن» للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء أذن في نظم الكلام مهله .

ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه إلا من لم يبلغه الشواهد التي خلقت من الشرط فتخلي العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعمل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يؤتى اسماً متقدماً على خبرها ، فإن المتكلم إذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهتالها .

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيراً فإن المخالف في الشرعية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفاً عليها ، إذ لا يوجد في هذا التقسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلاً وجد في القسم الأول .

ويدعى الشرعية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة إلا مع هذا

«وصف أو اللفظ الخاص» فاعده شرطاً للعمل ، ومن ينفي الشرعية
فعلية بإقامة الدليل .

فنكر الشرعية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك
الوصف «أو اللفظ» أو يسع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب .

فإن سلك الطريقة الاولى ، وهي اقامة الشاهد الصحيح على العمل
مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بهم صائب ، وأصبح مذهبه
في حرز من النسخة . ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف
على الضمير المجزوء الا بشرط إعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون
فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ،
منها قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» وقول
الشاعر :

«فأذهب فما بك والايام من عجب»

وقد يستتر مدعي الشرعية متنبهاً برأيه ولو بعد أن تلقى عليه
الشواهد البينة في الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل
أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية «تساءلون به
والأرحام» أن الواو في قوله (والأرحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف
الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى انضعاف كما ترى .

فلو عجز المخالف في شرعية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة
الاولى وهي اقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو
اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المناظرة بالوجه المناسب ، لجعل
الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً ، فإن أبدى التائل بالشرعية
وجهاً صحيحاً لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المتعارف ، انقطع المخالف ،
واستقر الشرط في محله .

وهذا كما يقول البصري : ان الفعل الناسخ المقرون بما النافية
لا يجوز تقديم خبره على «ما» ، وهذا القول في معنى أن شرط عمل

الناسخ الشئ بحرفه « ما » أن يكون خبره مؤخر عنه . وقد نرى
الكوفيين في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا
مؤخرا . فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه
هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لها
بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فإذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي
باب القياس مفتوحا في وجهه المخالف . فإلى كان قريب المتخذ حسن
الموقع أنهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على إطلاقه .

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام ان امره موكول الى واضعها فينظر من أي موضع شاء ويصوغها في أي وزن شاء . دون ان يراعى قانونا أو يجرى فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : « عدد سدره المنتهى » : اتقيد القرافي على المحب بن الخطيب نسبة كتابه بالمحصول قائلاً : ان فعل حصل « لا ينعدي » إلا بحرف الجر . ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مضحوباً بالمجرور فكان حق النسبة المحصول فيه .

ثم تصدقني الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : ان موع اسم المفعول من اللازم بدون المجرور انما يسع اذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم شيء معين فجائز لانه يصح نسبة الانسان ببعض الاسم فالجوزي أن يسمى باسم المفعول غير منسوب بحرف الجر . كما سببت الشجرة « سدره المنتهى » دور المنتهى اليها . وبمثل هذا يجاب المعترض على القاضي غياض في تسمية كتابه « النفا » حيث قال : ان ماورد مسدودا كالشفاء لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو رد المختار . أو المقتطف . إذ لم يجد في كتب اللغة اختار واقتطف وليس هناك قياس يميز اشتقاق اختار من حار أو اقتطف من قطف . والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف انما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :

اختار أو اقتطف ، أو على اعتقاد مسجحه أخذ اقتعمل من مادة حار أو
قطف ، ولو علم أنه لا يقال مختار ومقتطف ثم عمد إلى وضع أحدهما
اسماً لتأليف بعينه ثم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ
الناقص بهذا بعد أن صاراً علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به
القاتل : اقتطفت الشرة واحترت في أمر كذا .

ولا أدري إلى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في
قوله « نتمس علم مرتجل قياسي » إذ لا نعرف فارقاً بين فقعى وغيره
من بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا
العلم بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة كسعاد وأدَد ، فإنها مرتجلة نظراً
إلى صيغتها ، وأما مادة حروفها فإنها مستعملة من قبل هذه الأعلام
بصيغ أخرى .

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الأستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحاً ، وبعث اليّ المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالاً موجزاً ، وقد رأيت اضافته في النّصح الى كتاب القياس في اللغة العربية بفسادها باقتراح الاستاذ المغربي .

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استئالة نظركم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستكف من ابداعها قواميسنا العربية . وقد أصبحنا مع هذا لا نستكف من التكلم بها وابداعها كتاباتنا أحياناً . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألّوفا من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأّت من قواميسنا الصدور والمخراب . ولّوفا من الكلمات الدخيلة التي ألّقتها الاسماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية : فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديمة والحديث والاسيل والدخيل وميزان اتفاضل بينها انما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلاً وجدت فيه إزاء الانقاص الافرنسية المحضة ألفاظاً أخرى من لغات مختلفة . فنجد في اللغة العربية مثلاً كلمات Mesquine « مسكين » Feloque « فلك » Moulout

« مرابط » (شيخ صوفي) « بلد » « سليل » « جبل » « شراب » « حورية » « مندبل » « جرة »
 في نظير ذلك من الكلمات العربية التي يحلوها المحلل الارتفاع من معاجمهم
 وينشرون بها خطبهم وكتاباتهم . ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة
 أن الكلمات الدخيلة التي سبقتها (غير القاموسية) بقيت حذرة سيرة
 السعة عادات لا تذكر في معاجمنا العربية . وما دام كتابنا المجيدون
 يفتون من استعمالها خفية أن ينسب إليهم قصور أو تورم كتاباتهم
 بلوغه المرجة . وكل ما أريده الآن من أناطتنا أن لا ينظروا إلى الكلمات
 (غير القاموسية) نظرة ازدراء . ولا يحرّموا استعمالها على السواء .
 بل اقترح عليهم أن يضعوها . ثم يميزوا بين أصنافها . فنصف منها يعلن
 معجمنا العلمي الثغوى بجواز استعماله بل يلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية
 الحديثة أيضا . ونصف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا . ثم يبين
 السبب في الأمرين الجواز وعدم الجواز .

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدرك
 الذهن منه ما هي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما
 هي الكلمات التي يجب إخراجها وإهمالها .

« الصنف الأول » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية
 قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج
 بأقوالهم . مثل فعل « تبدت » بمعنى ظفر لم تذكره المعاجم بهذا
 المعنى وإنما ذكرته بمعنى « سكن البادية » لكنه ورد في بيت شعر لعمر
 بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في ديوان الحماسة .
 والبيت هو قوله :

وبدت ليس كأنها بدر الساء اذا تبدت

فها رأيكم أيها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل

يجوز لنا اعتمادها بعد أن جاء في سفر هذا العربي النصيم ؟ لكن لماذا
لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه . ولا
نحن أن رمائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الاسراع الى
اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (نبدى) وما أشبهها .

« الصنف الثاني » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية
خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب
الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم ؛ وهذا كقول (أقتس) الخبريايا
بمعنى (قصه) ، ثلاثيا ؛ لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام
الطبري المشهور ببلاغة عبارته إذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من
الطبعة الاوربية - (فأتيته فأقتصت قصته) .

وأنن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضا على اعطاء الفتوى
بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن
بعد من هذا النوع الحرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع أن علماء
اللغة لم يذكروا الا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة
« صدفنة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة (مصادفة) .

« الصنف الثالث » كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب
أو يعرفونها في معان آخر . وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية
كقولهم (هيئة المحكمة) (تشكيل الحاكم) (انعقدت الجلسة)
(ترمغة الرسوم) (ميزانية) (كمية) (كيفية) وما في نظير ذلك وهذه
الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا
استعمالها لا سيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم
اصطلاحهم .

« الصنف الرابع » كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل
الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

المترمون • مثل فعل « خابره » بمعنى راسله • وفعل « تفرج » ظر
 الشيء « واحترار » في أمره « وتزه » في البستان وهكذا • وأنا أعترف
 بأنني سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على انشاء
 فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية) •

« الصنف الخامس » كلمات دخيلة عجيبة الاصل وهي منها ما هو
 ثقيل « على اللسان » : (ثومويل) (بيرسوناليتيه) : ومنها ما هو
 خفيف في السمع مثل (فيلم) (بالون) • وأنا على يقين أن أعضاء المجمع
 لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف ، وإنما هم يوجبون
 العدول عنها الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبها بكلمات ذات
 صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة • أما الخفيفة مثل (فيلم وبالون)
 فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي •

« الصنف السادس » أساليب أو تراكيب أعجيبة تسربت الى لغتنا
 مترجمة عن اللغات الاوربية وهي مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا
 كتولهم : « ذر الرماد في العيون » « عاش ستة عشر ربيعا » « وضع
 المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت انشيس » « ساد الأمن
 في البلاد » وما في نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاد بيننا وتعاورته
 أقلامنا ولا نظن أن أحدا ينازع في جواز استعماله اللهم الا الذين أصيبوا
 بالسواس اللغوى •

« الصنف السابع » من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية
 لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعرضي وهو
 ما نسيه « العامي » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدتي »
 أذهب « جيب » الكتاب « لحشه » على الأرض « تعربش » على
 الشجرة « تحركش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله

بالضبط بل يجب العمل على تقليص تلك من بيننا تدريجاً وتعميداً أبنائنا على استعمال غيره من الترميز الذي يصلح أن يقوم مقامه .

هذا ما خطر لي أيها السادة في تصنيف الكلمات (غير القاموسية) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها إذ ليس المقصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وإنما القصد الإشارة والتلميح إلى ما يجب على مجتمعاتنا العلمي عمله من التماسح وإعطاء الفتوى في الكلمات التي عمت بها البلوى .

« المغربي »

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة إلى مجمع علمي يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للسعاني المتجددة أنماطاً لائقة .
واندري يكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذي نذهب منه إلى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تنقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعاني الطارئة مبهوتين . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجعون على أن التامق بكلمة لم ترو عن العرب النخلص مخطيء إلا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها .
وإذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فإن مخالفتهم فيما يجعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يعجز به الكاتب أو الخطيب غير مستند إلى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة وإطلاق الالسنه من أن تنقيد بنظمها .

ولا أذهب إلى أن خرق اجتماعهم في نفسه خطأ ؛ وإن قول شارف
مردود على كل حال ؛ وأنا أود من السكاتب أو الخطيب أن يدخل
البحث على طريقة ثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه
الذي يظن أنه موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الصحة الداعية إلى
هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه في تصور بعض بها دون
هذه اللغات النامية .

خبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه التور
فيطلق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياسا مقبولا . فموا بهذا
إلى غرضين شريفيين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

(ثانيها) فتح السبيل إلى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم
روحها يوم وصلت في بلغتها وحسن بيانها إلى ذروة لا تطلع العين
إلى ما وراءها .

« ثم يزل ولدا إسحاق على مر الزمن يشقون الكلام بعضه من
بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودات
وظهورها (١) » .

وهذا النوع من التصرف لا يخلص بالعرب الخاضع بل هو حق
باق لكل من يتشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . وإذا لم تسرع هذه
اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست غلة ذلك أن آراء علماءها
وقفت في سبيل تقدمها ؛ وإنما فات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح
العلمي على طريقة منتظمة دائمة .

مرأت على اللغة على سرت من السنة غير فصيحة ؛ ونرجع هذه
العلل إلى أضرب :

(١) فهرست ابن النديم ص ٥٥

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب أخيره والنقل بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة . لأن الاعراض فيه يقضي الى انقاص النعمة الفصحى الى لغة أو لغات لا تدرى كيف تكون متزايا في الانحطاط والبعد عن هذه الأساليب المحكمة .

(ثانيها) ترك هذه الحلية المسماة بحركات الاعراب . والاختلاف في هذا بما فعله العامة مذهب لبهاء اللغة . وعلق للكلام في ضروب من الابهام . وقد كانت وجوه الاعراب تصوبه عنها لأول ما يلفت به من غير احتياج في رفع هذا الابهام الى طريقة رائدة عن نفس الخطأ .

(ثالثها) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بنحو التحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) فعل . فالظاهر أن أصلها (يودى) ومثل (تحركش) بفتح فـ فالظاهر أن أصلها (تحركش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحكي ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها .

والاستاد العربي يوافق على أن هذا الصنف مما ينبغي من السخط به ويجب العمل على تقليص فله . ولا أحسبه يخالف في تحامي الصنفين الأولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من افتدائهما . ونحن نوافق الأستاذ في صحة استعمال ما ساء سابقا أول وهيم « كلمات غريبة فجة لم تذكرها الأساجيم . ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج بأقوالهم مثل فعل (بدى) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروي في ديوان الحسانة . ومن الذى يعارضه في صحته استعمال كلمة حانت في شعر عربي اخواه كتاب يوتلى به ككتاب ديوان الحسانة .

ويجوز على هذا السبيل كلمة (معتبد) للذى عنده الوجع فقد وردت في شعر عزاء صاحب الأغاني لمعدى بن زيد وهو « من لقلب دق

أو معتد « والقافية وتفسير صاحب الأغاني لها بقوله (المعتد الذي قد عمد الوجع) ينبغي أن تكون هذه الكلمة قد أحييت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب ما يجد في القبول صاغا وإن لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ (يسوف) ضعف ساف أي شم ، فانا لم نجد في مثل القاموس والنلسان ولكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ : (فظلل يسوف أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الأستاذ « المغربي » فيما ساء صنفا سادسا . وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الأجنبية ولا يعرفها العرب الأقدمون ، ونحن لا نعلم وجهها للنفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقا للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الأمثلة التي ضربها الأستاذ : (ذر الرماد في العيون) (عاش ستة عشر ربيعا) (وضع المسألة على بساط البحث) (لا جديد تحت الشمس) (ساد الأمن في البلاد) وهذا الصنف يرجع في الواقع إلى اقتباس صور من معاني لغة أخرى . واقتباس المعاني من اللغات الأجنبية شيء يتبع به أدب اللغة ولا أعرف أحدا في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكاره إلا أن يكون شيئا تنبؤ عنه الأذواق السليمة .

وأما ما ساء الأستاذ صنفا ثالثا وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخرى وهي كلمات اصطلاحية فنية أو إدارية) فهذا النوع ما تدعو الحاجة إليه ، ومثله تؤسس المجامع اللغوية والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له إلا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الأديب العربي موقع القبول .

وأما ما ساء الأستاذ (صنفا خامسا) وهي كلمات دخيلة أعجمية الأصل نحو (أنومويل) و (بالون) فأرى أن واجب المجمع اللغوي

أن يضع لهذه المعاني الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال امامه فسيح . ففى
المجازو الاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة
المتجورة فان احياها واستعملها فينا يشبه معناها الاصلى او يكون له
به صلة غير مشابهة . خير من جلب كلمة غير عربية . وادعى إلى تناسب
الكلمات واختلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطرا الى اباحة استعمال
الاعجية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يعنى غناها .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا رابعا وهو (كلمات عربية المادة وندها
المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم
ينطق بها الفحول المقيمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تزه)
و (احتار) فان قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على
غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال
غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثانيا وهو (كلمات عربية خالصة لم
تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج
بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير
و (فحيم) الواردة في كلام اليازجى و (صدفه) الواردة في كلام
الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم الا أن اليازجى والشيخ محمد عبده
استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربى الفصحى ، ولنا
على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال : (فاقصصنا) ومجئها في بعض
النسخ من تاريخه لا يكفى دليلا على أنه لفظا بضمه او كتبها بقلبه .
ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجى قد استعملا الكلمتين
مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخلفى لكان تصرفهما هذا
املاقا لكل ناعق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف

من سبب متاد صعبا ومن سهل سهيلا كما قال اليازجي في الوصف من
 فخم (فخيما) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما
 جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (اقتضت) . ويقول كلمته
 (شفية) بدل كلمته (مشافية) كما قال الشيخ محمد عبده (مصادقة)
 بدل مصادفة ولنا في حاجة الى ايقاظ هذه القوضى وهي ثالثة ولنا
 في حاجة الى ان ندع اللغة تمتلي في غير نظام .

اتتهى



حياة اللغة العربية

« محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٢٢٧ هـ في جمهور غفير من
الآدباء وأساتذ اللغة العربية ، في « الجمعية الصادقية » كبرى
الجمعيات الأدبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامعة
الزيتونة » . . .

مقدمة في دلالة الفاظ - تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية - أصوار
لغة العربية - وفيه حكم الاستدلال بالحديث - فصاحة مفرداتها
ومحكم وضعها - حكم تراكيها - تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل
حكم ترجمة القرآن - تعداد أساليبها - طريق اختصارها - اتساع
وصفها وفي هذا الفصل كلمة في الشعر والسجع - إبداع العرب في
تشبيه - اقتباسهم من غير لغتهم - ارتفاع اللغة مع المدنية - اتحاد
لغة العامة والعربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمداً وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي فاوت بين اللسنة في مراتب البيان والتبيين .
والسلامة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين . ثم
الرضا عن آل بيته الطاهرين . وأصحابه الأنصار والمهاجرين .

هل اتاكم نبأ فريق من اعيان الأدباء وأعضاء هذه الجمعية « جمعية
الخدمونية » : إذ أخذتهم الغيرة على ما نلغة العربية من الوضع المحكم .
والأساليب المؤثرة . فاجتمعوا أمرهم على السعي في ترقية شأنها . بأقرب
الوسائل . ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها ، ومن مآثر هذه المهمة
أن خاضعتي مجلس إدارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بسمامة
في بيان شرف هذه اللغة . ودلائل حياتها . فضربوا لي معهم بسهم من
ذلك الاهتمام وما لبثت أن تلقيت دعوتهم بالإجابة .

حررت ما سناجيككم به في هذا المقام : واثبت في خلال تحريره على
نحوه أوحى بها إلى بعض المسامرين . فالتبس عليه حال اللغة من جهة
حياتها . ولئن شهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها : وتلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع إنكاره ، هانا نعترف له بجزية البحث
وأعمال الفكر ، لأننا أمة بحث ونظر ، لا أمة تقليد وضغط على الأفكار .
ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات أخرى .
ثم اقضي لها بالمزية والسبق ، فإن شرف منزلتها ، وقرار حياتها .
لا يتوقف في بيانها على الموازنة بينها وبين ما عداهما من اللغات .
ولا ادعي فيها أسوقه من شواهد حسننها ، أن جميعه خاصة لها .
لا يشاركها فيه لسان ، فإذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهد بها بعض
الحاضرين من لغة أخرى ، فلا يناع نفسه بأننا خرجنا عن سبيل الغرض
والقصد من الاستشهاد ، إذ يكفينا داعيا إلى الذود عن حياتها ، ونأهضا
بالهسم إلى الاحتفاظ بها . إن غيرها من اللسان لا يصفوها بغير من فنون
البيان .

فالعرض ، إنما هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة
انوارها ، ومحكم وضعها ، واتساع نطاقها ، وارتقاها مع المدنية ، وما
يشاكل ذلك واليكم حديثها .

محمد الخضر حسين

دلالة الالفاظ

لا يشبه على ذي نظر قيم . ان الالفاظ وان حسن تأليفها . وتناسيل
 أوضاعها . وامتدت الى غير نهاية . لا تريد فائدتها عن ضبط العرض
 القائم في النفس . وتميزه عما سواه . ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني .
 وتلقبها في نفس السامع بحالها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها .
 فاذا شاهد الرجل حادثة . أو أدرك بحاسة وجدانه معنى . وأراد حكايته
 وأفرغه بلسانه الحقيقي في ذهن السامع . حتى يصير ادراك المخاطب
 للمحكى . مطابقا لادراك الحاكى . مطابقة النعل للنعل . لم يجد اللسان
 لسانا كافيا .

ولا يستطيع انسان وان ملك الفصاحة تحت لسانه . ان يصف
 لك ذات شيء بصره . فتصوره على وجه يظاير صورته . اذا رأته
 رأى العين . فيضطر الى ان يفحص بخافره فيما سبقت لك به معرفة
 من الموجودات . ليأخذ لك مثلا يعرف فيه أحوالا للموصوف . لا تفي
 العبارة بتشخيصها . ومن ثمة افتتح باب التشبيه والتشليل . ونه يستغن
 القاصحاء بعباراتهم العريضة ان يقرئونها بشروب من اشارة اليد
 ونحوها .

واذا كان الخاذق في صناعة التصوير . لا يسكنه ان يرسم الشيء
 مثلا يحكيه لك بجميع خواصه . ويعنيك عن مشاهدته . فكذلك
 مؤلف الالفاظ . لان التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة . قال الشيخ
 ابن سينا في (كتاب الشفا) : ان النفوس تنشط وتلذذ بالمحاكاة فيكون
 ذلك سببا لان يقع عندها الامر فضل موقع . والدليل على فرحهم

بالمحاكاة . انهم يرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريمة المنظر
 المتقزر منها ، ولو شاهدوها انفسها لغرت انفسهم عنها ، فيكون الفرح
 ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا
 كانت قد اقبلت ، ولهذا السبب ما صار التعليم نديداً الى الفلاسفة
 فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير
 ما لا امر في رقعة النفس ، واذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير
 ونفس المثال ، فالصورة التي يسليها الصانع بمقدار جميعها خواص
 المثل ، وعلى حسب جودة احسائها ، وتناسب اوضاعها ، لهذا العيون .
 ويوتاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما سمع من
 المعاني ، وتحنوي عليه من الالفاظ السائغة ، وحسن الائتلاف في التركيب
 بغير لها الاسماع وتستعديها الاذواق ، ومن ههنا الجهة يدخلون
 العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فلما كان توسع
 دائرة في تصوير الغرض فوارثن في مبادئه واحكم في نسيجه كان الحق
 بالشرف واحرز للسباق .



تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية

مسألة لا سبيل لتبسيطها فيه . ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجهل لغتهم . يبقى منفردا عن جامعتهم غير محدود في زمرتهم ، وتنوع امامه الطرق الموصلة الى الخرافة في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم . فاذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في حياة مجتمهم . هذا ما ينشئ عن مجرد حفظ اللغة ، فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة وروفا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتصح معهم بجامع التحاب انتظام الاقل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء التفاهم مع اولى القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روي ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حير في مدينة ظفار : وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : تب ، أي اجلس . في لسان حير . ومعناها في لسان أهل الحجاز : اقتز فقهنيها الاعرابي على مقتضى لغته . وقتز فتكسر وانددت رجلاه . فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا غريبت ^(١) من دخل ظفار حير وفي رواية أم علم أن من دخل ظفار حير ان تعلم اللغة الحسبية . ولا فهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالهاء وكذلك لغتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن جموعه بل اذا كانت القوة والسلطة للواد
عليهم تأكد في حقه ايضا بموجب فضيلة العدل ان يتعلم من افة المحكومين
لئلا يقضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير
ما يستحقون .

والتوافق في اللغة مما يزيد العلاقات التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد
قوة وثقوتا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة
الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم
وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند
الحاجة ومتى اهملت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انقصت عرى
جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعو امة الى نبذ
لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من
صبغة جنسها .

ولن نتقدم امة في معارج النهضة والرقى الا بوسيلة لغتها وعلى
قدر ما تحفظ بلغتها ترتقى في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة
كالمائيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحسب ما ينقص من اللغة
ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك السقاء اذ لا يؤثر على احساسهم
في تذكيرهم بسجد الاباء او يهيج بعواظهم الى الاتحاد والاختيار
السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك بلاد الاتدلس فان من اسباب
سقوطها ونزع ايدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم
ومسح صورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تناسب وضعها
ولا تحتلها طبيعته .



أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في آدابهم بما تطلّس إليه النفوس ويحل منها محل القطع أو الظن القريب منه على أن اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى أو البشر مما لا ترتب عليه فائدة في العمل يقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين . ومن ثمّ صحح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الأصول من الفضول . وزعم بعضهم أن قلب الخلاف التي يؤدي تغييرها إلى فساد في أحكام الشريعة كتسمية التوب مرساً والقرس ثوباً يرجع حكمه إلى أصل ذلك الخلاف . فيستعجّل القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء باستقيم فإن مجرد اسناد الوضع إلى الله تعالى وإن ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد .

واقصى ما ثبت في التاريخ أن هذه اللغة كانت في قبائل من ولد ساد ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثمود وجرحهم الأولى ووزار وغيرها . فقد انخرست أجيال هؤلاء الأبقايا متفرقين في القبائل ، ولا يصح شيء مما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعاراً كثيرة ونسبها إلى عاد وثمود . ثم انتقلت إلى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الأصليين وأول من ائتمن لسانه إلى افريقية يعرب بن قحطان وبعد أن نشأت منها الحيرية لغة أهل اليمن انتقلت إلى أولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اساعيل غريبة بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم على السلام
ثم انحرف في شعوب العرب بسجاورهم ومضاورة لجرهم الثانية حين
نزل بسكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام
بعضه من بعض ويضعون الأسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى ان
ظهرت اللغة في كامل حسنيا وبيانيا وصار لها شأن عظيم وتأثير يليق •
وبذلك على عنايتهم بأمر الفصحى ما وصل اليها من نتائج أفكارهم
وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة إذ يقفون عليها
في موسم الحج ويقفون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة أيام
يتناشدون ما وضموه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند
احتفالهم يفرغون قبة للشاعر العظيم في وقته كالنابغة الضائية
ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يهدد بعضا بنظم الهجاء
وتسييره في دينك الموضعين فلأمية ابن خلف يهدد حسان رسي الله
عنه :

الامن مبلغ حسان غني مغلفة تدب الى عكاظ
وقال حسان في جوابه •

أتاني عن أمية زور قصول وما هو في الغيب بذني حفاظ
سأشر ان بقيت له كلاما ينشر في المجنة مع عكاظ
ومن شواهد هذا ان الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيما
ولكنه ابتلي بوضوح (برص) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة
يكره النظر اليه ويأبى ان يتمع الى خطابه الا من وراء ستار تدخل
عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته الممدودة في المعلقات :

اذتنا بينها اسماء رب ثاويل من الشواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتغلب فبهرت عمرو
برائع نظمها واستولت على لبه بحر بيائها فأخذته هزة الارتجاج ولم
يتمالك ان امر يرفع الستار ما بينهما •

واقترض عنايه العرب لذلك العهد بالابداع في القول والناظر في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما اُرسل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يريء الاكمة والارض ويحي الموتى باذن الله لا اُرسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها الى عاية فاتهم في مقام المعجزة بابدع ما يكون في قلب الاشياء ورائعها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في اهم دور يحقق علينا ان نسميه عصر تباها فست عروفا واثرت عصونيا بألوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناس في الاسلام من العرب احلى نسقا وامسى دياجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت اشدها واخذت زخرفها أمور ثلاثة . أحدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه على منهاج يخالف الاساليب المعتادة المقصحة قاطبة وان لم يخرج عما تنطويه قوانين اللغة وافق كبارهم على احسانه في وضع كل كلمة وحرف موضعه الملائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن الناحية من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم التماس عليها كما فصرها حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » الآية ولا ادري كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فسلمهم لهم اجراء هذه
 البلاغة التي ليس وراءها مطلع وانما لنعلم قولهم في اصول العربية
 ان ما قل في السماع ان كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وان
 فيحرفون الكلمة عن اصل استعمالها غلطا ولا سلم لهم تحكيما في
 كتاب الله الذي اخرس بفصاحته لسان كل منطيق .

(ثانيا) ما تنجز في اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من ينابيع
 النصيحة وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والابانة عن الغرض بدون
 تكلف روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد نضت في حياء
 العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله قال وما ينبغي وانما
 قرشي وارضعت في بني سعد وبو سعد أفصح قبيلة في العرب بسعد
 قريش .

وانما اغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لان روايته
 لم يجعلوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يشتون في نقله على
 المعنى ولو تحقق أهل العربية من رواية حديث بلفظه كالأحاديث المنقولة
 للاستشهاد على فصاحته صلى الله عليه وسلم لاستندوا اليه في وضع
 احكامها يقينا .

(ثالثا) ما اخاضه الاسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث
 من العلوم السامية وما نتج عن تعارف الشعوب والقبائل والتمام بعضها
 ببعض من الافكار ومناوحة الآراء ومعلوم ان السماع العقول واستلهاها
 بالمعارف ما يرمي مداركها ويزيد في تهذيب ألمعيتها فتقذف بالمعاني
 المبكرة وتبرزها في أساليب مستحدثة فان كثرة المعاني ودقتها تبعث
 على التخص في العبارة والتألق في سياقتها ويوضح لكم هذا ان الناشئين
 في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجلاب المعاني الفاتحة
 واهدى الى العبارات الحسنة من يعادليها في جودة التورية وفصاحة

لنفس بظرفه لانسان اذن على معان شتى يتوزع الذين معنا ههنا
غريبة لا طريق لتصورها الا المشاهدة .

ولما فارق العرب الحجاز لابلاع دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين
الاعم فتنم مخالفتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعفت ملكاتها على المستقيم
ودخل التغير عليها في مبانيها واساليبها وحركات اغرابها واجتداد
الحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع علي بن ابي طالب رضي
الله عنه فاشار على ابي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل اثره
العربية بحوثونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها سياج يقيا
عادية الفساد ويحول بينها وبين غوائل الضياع والافسحال وحين
انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امتست العلماء عن الاستشهاد بكلام
معاصريهم من العرب ويعودون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم
بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ واحتج سيويه بشي من شعره ياردون
اتشاد عليه وانما نواف مصانعة وكف اذنه حيث هجاه لتركه الاحتجاج
بغيره كما استشهد ابو علي الفارسي في كتاب الايضاح بقول ابي
تسام .

من كان مرغى عزمه وهومه روض الاماني لم يزل مهزولا
وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر ابي تمام لان عضد الدولة كان
يعجب بهذا البيت ويشده كثيرا .

والاستشهد صاحب الكشف عند قوله تعالى : (واذا اظلم عليهم
فدعوا) بيت من شعر ابي تمام وقال وهو وان كان محدثا لا يستشهد
بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه
فيؤخذ من صريحه انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من
ايمة اللغة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تسام على
ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد ابي تمام ناشئ

عن ملكة تستغاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها فعلى فرض أن لا تقوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة ثلاث القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ بين وأبو تمام شبه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الأثير لم تجد احدا من الشعراء المفلطين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحن يدل على جهله بمواقع الاعراب واما أن يكون الخطأ في تصريف الكسرة ولا اعني بالشعر من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعر من تقدم زمانه كالمتنبي ومن كان قبله كالبحراني ومن تقدمه كابي تمام ومن بعده كابي نواس .

أما العربي الصحيح فانه يظن العبارة بدون كلفة في اختيار الصواب وترتيب وضعها فتقع صحيحة في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا يكاد يفتن في اعراب كلمة او يزِيلها عن موضعها اذ ترك لسانه وسجيته ومن لم كان قرض الشعر كالحضبة على الارتجال والبديهة شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأش كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حويلاته لانه يسرفها في المد قريب وينتهي على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروني واعادة النظر في تقويم معانيها وحسن النسق في مبانيها واحكام قوانينها لا يظلمها من اللحن ويظن عليها قصور العربية كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرفض آخر انجز اليها بسبب من اسباب جهلها هو أن سلم بن الوليد وابو تمام افسدا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحسروا اللثام من وجه بيانها فصرخوا فيها محاسن من فنون البديع كالاستعارة والجناس والتورية فشقوا بها وتأثروا على ايرادها في منظوماتهم نوفيها لحسها واسترادة من التأنق فيها فكان الناس يقولون ان اول من افسد الشعر سلم بن الوليد .

يسع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :
ظللت انجسح اراك غير حصيد

فقال ان في هذه القصيدة أشياء افهتها وأشياء لا افهتها فاما ان يكون فائده اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تعاضى فهنا على الاعرابي الا لكونه سجع شعرا حتى يوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المألوف فقتل تأليفه وبعد عن الافهام تساولة .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بسحاسن البديع الى مخالفة قانون العربية وتعبير بنية الكلمة من اجلها كقول بعضهم .

انظر الي بعين مولى ثم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي

فكانه زاد في مصدر تلف الناء يسم له الجنس مع قوله تلاف ولا يعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا للتلف وانما يوردون في مصدره التلف بدون الف .

ولم تقف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وبأؤها الى النثر أيضا فطلق كثير من الكتاب يسلوون رسالتهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعراء بواحد منها حتى اذا ما تلتقت صحيفة من هذا القيل والقيت فيها نظرك ليطفو عليها بالمطابقة ادركته عند كل فقرة حبة والتوت امامه طرق فوسها وان كانت معاني مفرداتها جليلة فتحس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كأنها حمل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يسلون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستينائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خدام المعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابه دلائل

الاعجاز والسرار البلاغة على ان مزية فصاحه انما استحقتها الامجاد
ووضعت بها من جهة معانيها وازال كل تشبيه عرفت لمن اعتقد انها مزية
استحقها اللفظ بنفسه .

وأذكرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسنات وهو اصل العمل
بها في نظم الكلام يبدلها شيئا تنسز منها قلوب الذين يستمعون
القول فيشبعون احسنه بيانا فاقلموا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات
الجمهور وزهدوا فيها الا ما سمح به الخاطر عفوا وورثته الطيبة بدون
كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال العصر الماضي تلو وتضعف وتنتشر في اشياء
المعسورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالثنون الادبية فارتفع
ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث ابا علي الفارسي في غوامض
علم النحو وينقد شعر ابي الطيب المتسبي بدوق لطيف ويجازيه وغيره
من الشعراء بعين حاب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك
الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع
يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فومل منذر
افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس
يتحدثون ببديهة المعجزة وارتواء لسانه من اللغة الفصحى ولا مزية في
ان كرم الدولة باعث على ارتقاء حال اللغة عند من التمت ائى التاريخ
واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب ومليك آل
جفنة وملوك اخم كزهير والناطقة وبين من تقدمهم من الشعراء .

فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة ولكنها متقاربة الملمحة في أوضاعها وتصاريفها وحركات اعراجها والمخاطبة بينها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حبيرا فانها تختلف لغة مفسر خلافا ظاهرا ولا توافقا في اكثر أوضاعها ومقاييسها .

وافصح لغات العرب لغة فريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين (احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتاج أهل الصناعة العربية إلا بلسانهم أو ما كان قريبا منه ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الأمم كلغة لهم وجذام وقضاة وغسان ولم يخالفهم في ترويضهم هذا إلا أبو عبد الله بن مالك فقتل في كتبه لغة لهم وقضاة وغيرهم ممن يسكن أطراف الحجاز .

(ثانيهما) ان العرب كانوا يبدون غليظهم في موسم الحج ويقومون عندهم قريبا من خمسين يوما فيتخبرون من لغات أولئك الوفود ما تعادلت حروفه وخفف وقعه على الأسماع ويرضون كل ما ينقل على الذوق ولا يجد في السمع مسافا .

ولا غرابة ان تجري الانماط في وصف الحسن والفتح مجرى جسمها الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لغة ويرتاح الخاطر بالاسماع اليه كنغم الاوتار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشر .

ويمكن التحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف بعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

والوردة والخوجم والخوجه وبير بين السيف والخشليل ولا تنابه
عنده النفس والصبرنى .

وإذا كان ادراك صفة المحس في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة
مدلوله فيتميز لمن لا يحسن لغة قوم أن يستمع الى مفرداتها المستعارة
عند الفحص منهم ويستفهمها الى أن يأتي على أكثرها ثم يدخل الى
الحكم في وصفها بالقصاحة او الموازنة بينها وبين لغة اخرى ولا يراني
ومن اصغى جيدا الى الالفاظ العربية الجارية على السنة الفصحى وجدنا
مديدة في السمع خفيفة على الالواح حكى الشيخ ابن الاثير في المثال
الساير انه تقي رجلا اسرائيليا بالديار المصرية قال فجرى ذكر اللغة
العربية فصاحتها فقال ذلك الرجل من بني اسرائيل كيف لا تكون كذا
فان واضعها تصرف في جميع اللغات السانعة فاحتصر ما اختصر وخفف
ما خفف فمن ذلك اسم الجبل فانه عندنا في اللسان العبراني كوميل
فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقل وقال جبل فصار عذبا حسنا
وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر انتهاء كثيرة . ونقل بعض المحررين
اغنيا حكاية ابن الاثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية
أن الجبل يسمى جبال فيكون الفرق بينهما الاثنا معد اليه والذكر
تسميته كوميل ألا ان هذا يقرب من اسمه بالرومية .

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال ان اكثر كلماتها وضع
على ثلاث احرف واقلوا من الرباعي والخماسي لئلا يطول بهم الامة في
القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي خوفا من ان تتجاوز عنه
عدة كلمات في خطاب واحد فيتم في لهجته تقطع كثير يضعف بفساده
ويذهب بحسن كتابته وهاء تومله فان المتكلم الفصيح وان وصل
الجبل بعضها ببعض ولم يثقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سردا
بل يفصلها في منقطعه ويرتليها ترتيبا يميز به المثبت في تلقى الخطاب الكلام
الداخل في الجملة من الكلام المنفصلة عنها وربما يبين من هيأة نطق

الفصحى نهاية الكلمات فيميز السامع الحرف الذي هو منتهى كلمة من
 الحرف الذي هو بداية لكلمة اخرى . والثلاثي يتدي فيه المتكلم
 بحرفه ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكان
 مساعد على ان ينحو في حياة خطابه نحو المثاقفة والانسجام فان الباقلافي
 والضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال ينكر في بعض
 الالسنه الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا
 نحو تكرار الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي
 هي اسم نسيء واحد في لسان الترك ونذلك لا يسكن ان ينظم من الشعر
 في تلك الالسنه على الاعاريض التي تسكن في اللغة العربية . والسند
 محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئا من حروفها اذا عرض
 لها فنون في بعض تصاريضها كحذفهم لآخر الاسم الخاصي في التصغير
 نحو سفيجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه
 فيقولون سفاوجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشر الكلمة بين
 ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها ولا يوالون
 في المنة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل
 من كثرة الحركات المتوالية ويبدل بكسرة بهذا احسانهم تلاوزان التي
 ينصير النطق بها نحو فعل بكسر التاء وضم العين رفضوه من ان يبنوا
 عليه شيئا من كسبهم للنقل الذي يوجه الانتقال من الكسر الى الضم .
 وقرر الباحثون عن اسرار اللغة ان الالفاظ تختلف بظائعها وحياتها
 من اختلافها بالصلافة والرخاوة والفتك والادغام والحركة والسكون
 ولم يصرف واضح العربية نظره عن هذه الوجوه ولاحظ في كثير من
 الالفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان تشد مثلا يضرب
 على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت لتبالغة
 في وصف الاتساع وتلويحا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب
 اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلا كان
 تشديدها كالمجاز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواظهم للاقبال عليه .

حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند لقاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فيأخذ كل معنى من جسد التقديم والتأخير ورتبة في النفس يستحضرها بطبعه كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل مفعله . وقد يعرض لبعض المعاني حال يثقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس التكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل .

واذا تبين هذا فمما يرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن التكرار في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزائه وتأخيرها وجمده معانها على رعاية هذه القاعدة .

ترتيب الكلم على ثلاثة اضرب احده ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيبعد مخالفته مخطئا ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن التميز والمضاف اليه عن المضاف ثانيها ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الامالة واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بمخالفته عن حدود العربية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مشغولا في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكول الى المعبة

المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لافادة اختصاصه به
وعدم تعلقه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوهه المناسبة مندرج في
موضوع علم البيان .

وكان من حق الانفاظ والجمل التي تناسبت معانيها وتعلق بعضها
بعض ان يلائم بينها في السبب ولا يفرق بينها في التآليف هذا هو
الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يقلوا في ذلك لثلا يوقعوا
استلزامهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا
ولا يختل به فهم المعنى وغلبوا به في موارد الجمل الاعتراضية على وجه
الريئة وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحسن اللوينخ .

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوه
قارة تتناسب ويتشبه بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة
وجودة التصرف ان تلقى مشورة لا يرعى فيها جانب المعنى وتتألف
واحدة بعد أخرى فاعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمها
في سمط المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة .

وتارة ينقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حديثهما
بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب
الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة
بماثب كان بمنزلة من عند الى جواهر غير متناسبة في المقدار ولا يشبه
بعضها بعضا في الشكل وركبتها في نظام واحد .

ودعاهم العطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاعضاء عن شرط
المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة
اذا كرهوا ان يسبق الى من السامع خلاف ما يواد منها لولا واسطة
حرف العطف كقولهم لا وايدك الله .

وضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمها
على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب مما يوضع في ميزان العربية
وبعد من دلائل الحكمة في وضع أساليبها * ويظهر مما ذكره الجاحظ
في كتاب البيان والتبيين * أن الفارسي سئل فقيل له ما البلاغة فقال
معرفة الفصل والوصل * أن اللغة الفارسية تعلقت بهذا الباب *

* * *

تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان اللفاظ لم توضع لاددة معانيها في انفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالموضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السبب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها ببيئاتها الصحيحة .

وفالفاظ العربية اذا ركبت دلتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينها واستاد بعضها الى بعض كدلالة قولك (اكرمت زيدا العاني اجالا) على معنى صدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بانعلم نعمة باعثة على اكرامه هي الاجال والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الالسنه وهي الداني الاول الى وضع اللغات ويمكن بالنسبة اليها نقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صائجا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .

(ثانيا) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسأمنه ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مفسونها ومن هذا اراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح نسري في الجسد فتحدث فيه منظرا يوجب وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنه

وهم من أهل البراعة فيما وفي العربية وقصروا على أنه ليس يقع فيها من
التفاضل والفصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد إلى ترجمة كلام عربي ونقله إلى لغة أخرى لا يمكنه تلبية
ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثرائية والافصاح بها أثناء حكايته لمعانيه
الاصلية ومع هذا لم يمنع أهل الاسلام ترجمة القرآن واجتمعوا على
جواز ترجمته لأفادة ما ظهر من معانيه الاصلية لمن لا قدرة له على
فهم العربية نقل الاجماع على ذلك أبو اسحاق التستري في موافقته
فما نقل إلى بعض المفسرين بموت العربية من (أن ترجمة إحدى سور
القرآن إلى لغة أخرى ممنوع عند المسلمين) غير مطابق للحقيقة بل أجاز
بعض الأئمة ترجمته إلى الفارسية والقراءة بها عند المعجز عن العربية
ونو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصلية عدة وجوه ولا يمكن
نقله إلى لغة أخرى بحاله فإذا اعتمد المترجم على أحد الوجود لم تكن
الترجمة قرآنا بالمعنى إذ يحتمل أن لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله
تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن ينقل إلا على وجه التفسير والبيان كأن يذكر
المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر
ومصرح الغزالي في كتاب (الجوامع العوام) بحرمه ترجمة الآيات المستحبات
واستدل على ذلك بأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية
تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقها ولكن ما جرت عادة الفخرس
باستعارتها للسماني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون
مشاركا في العربية ولا يكون في العجبية كذلك ومثل الفارسية غيرها
من لغات الاعاجم .



تعدد أساليبها

سأشهد بارتفاع اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد أساليبها وكثرة طرق إفادتها فإن العبارات إذا اختلفت في أساليبها تغير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وإن كان الغرض واحداً فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز أو الكناية يغير الصورة التي تؤدي بلفظ الحقيقة أو القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وإن تعدد أصل المراد من المثلين وهو إثبات الكرم لطبع زيد ولولا أن العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

وإذا هويت غرضاً متكلم في العربية أمكنه أن يشرف في الغرض الواحد ويشرعه في أساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم أو خطاب أو غيبة يطابق به الحقيقة أو يسلك به خلاف الظاهر عنى وجه الالتفات لم التجريد أو ينشئ الطنب في صيغة الخبر أو يحكي الخبر في صورة الانشاء أو يدخل بعض كلمات في نظم الجحلة ليتقوى به نسجها أو يفيد قيدها تنوفاً به جزالة معناها وتارة يأتي بالانفاذ مساوية للمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان استقاطعه لبعض الجحلة أوقع في النفي وأبعد عن الملو فيجذبه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ منفرد أن شاء أو مركب نحو سبقه ووصل قبله والمنفرد إما مجرد من حرف الجر أو موصول به نحو أخرجته وخبرجت به أو يأتي بالمراد في سياق النفي أو الإيجاب نحو لم يشجع بالتعليم وسحت نفسه به أو يعبر عن الشيء وصفته بمركب إضافي أو

يركبنها على قياس النعت مع منوعة نحو يعجبني كبر هبتك أو هبتك الكبرى ثم إن العاذق في عمل التشيل هو الذي يثلث الحزين المتضاحك والمستنير المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجدة في صورة الهزل أو يكسو الهزل بلباس من الجدة ويلقي المدح في قالب الذم ويسوق الذم في معرض المديح كقولهم (إرانيه الله أغر محجلاً) أي مخلوق الراس مفيداً وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة وإظهار القدرة على التألق في تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشبيه وغيرها من محاسن البيان التي لا يعقلها إلا الخاصة من الأدباء كما فعل الحريري في مقاماته أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة ومعانيه واضحة سهل مأخذها على كل من له الملم باللغة وذهن حاضر في الجيلة إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة إلى غاية يقف دونها البيان .

ومن تنوع الأساليب إلى ما يفوق حد الوصف أخذ كل شاعر و كاتب طريقة يعرف بها نظمه أو تحريره حتى إذا تليت قصيدة لشاعر أو رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها إليه وكنت عارفاً بطريقته لم يشتبه عليك أنها من أنشأته . يؤيد لكم هذا أن خلف الأحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من اقتداء فيشبه كل شعر بقوله شعر من يضطنعه عليه ويقال إن القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى التي أولها :

أقيسوا بني أمي صدور مضيقكم فإني إلى قوم سواكم لا ميل

هي نه وقال أنا وضعت القصيدة التي أولها :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى نعلت اللجيا

ونسبتها إلى النابغة وروي أن الفرزدق اقتحل بيتاً من شعر جرير

وقال هذا يشبه شعري .

وإذا نبغ كاتب كالجاحظ أو شاعر كالمعري وأبندع لنفسه أسلوباً

راق في نظر أبناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله

فتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم أسلوب جديد .

ونقل اني المصنوعون العربية (ان اساليبها واقعة عند غاية الاتجدة)
 ونم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في اساليب
 التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين اساليب المتقدمين بونا
 شامعا فلو جئت الى رجل تدرب على مطالعة هذه المخررات
 الحديثة وامليت عليه صحيفة من نسخها وهو لا يعرف من اين صدرت
 ولا متى نشأت غفل على الجدية جدتها ولم يرتب في انها من قبيل التسع
 الذي ظهر به هؤلاء الكابون كما لا يشاء في معرفة ما يتلى من ذر
 الاولين ويدرك لاول نظرة انتاعها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف
 الكلام يفرق بين الانشاء الحديث والعتيق وان كانت المعاني فيها متماثلة
 فلا يكن في ظنك ان الطريق المعرف للسنشآت الجديدة هو ما تنصنه
 من الاسماء المستحدثة او الافكار التي لم يعتن القدماء بشئ والاساليب
 الخاصة بفرد او بآمن عصر ما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في
 ملحق احد ان يضبط ليت اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها
 حتى يسكنك اذا عرفت ان تجري في تأليفك على نمطه بدون ان تردد
 على محرراته بالنظر الجديد وتدعم في حفظك شهورا منها ان صاحب
 الاسلوب نفسه ليس في طاعنه سوى ان يتصور المعنى مجبلا او منغلا
 ثم يطابق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمل او التفصيل فاذا
 وجد في امد التعبير حرجا وعدم التمام مع الذوق شعر حينئذ يات به ذهب
 في غير منهجه المألوف ولا سمعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب
 حتى يرده الى الاسلوب .



طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتنتقل المعاني القائمة بالذهن الى افهام السامعين لازمة في المنطق وحلية اللسان كيف حضرت وهذا ما دعا الواضع لولا الى التقدير في وضعها واعتباره بتقدير الحاجة الى الافهام فإذا اتفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في الوضع على ما هو أبسط منه حتى لا تسمع في حديث مخاطبك الحكيم لاغية .

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها ورب خطاب يلقي الى الغبي فيراه ابتر عن التفادة لا يشفي غليل المنتظر لتحصيلها ويوجه الى الألمي فيسام لبعض كلمات او جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح .

فانتضى سائر المخاطبين بالهطنة والعبادة ان لا يستمر البليغ في سائر عباراته على نفس واحد ويبان لا يختلف وسيلة ان يلاحظ حال المخاطب أولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب فراعوا جانبها و اضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في شأن و يضيّق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه ضجرا ينقل الكلام على لسانه فوضموا في الأساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ويجري في كلامهم على وجود يرجع الفضل في بعضها الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه .

رويت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضموها

الضمان لنسب الاسماء الظاهرة واقاموا علامة التثنية والجمع بأنواعه
 مقام المضاف والمعتوف واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف
 المسمى بالضمير بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زياده
 على التعليق الدلالة على جس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او
 زمان او حال فاكفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك
 منعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب
 الاعلام الدلالة على جس المسؤول عنه فاذا علمت بأن احدا عند المخاطب
 وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعينه فيها لا تفيدك الهزة في طلب
 تعيينه مثلا تفيدك كلمة (من) ان يلزمك مع الهزة ان تعد الناس فردا
 فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يحضر على قلبك او كس
 لا تعلم اسمه من قبل فتستتر في تجديد السؤال ازيد عندك او عسرو
 او خالده وهو يجيبك بالنفي الى ان يتفد ما عندك من الاسماء ولا يحصل
 لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا
 في جواب اسمك زيد الخج وسيله ان يجيبك بكلمة لا او نعم وكذلك
 القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفعل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك
 تجد في ضمن استعمالها جملة تالية تخالف الجملة المنطوق بها في الابدال
 او السلب وتقرّب منها حروف العطف لاغنائها عن اعادة العامل ودلالاتها
 نوق ذلك على معان اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من التاء
 والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين اواخر الكلام في هيأتها واجزائها
 على نظام محدود فكانت ارفع في النفس وادنى للاعجاب لما بطرت عنده
 النورس المتصورة من النظام ما يكون مرتبا على نظامات مطردة ولو
 لم يجزوها على فانود ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وفقدت من

وأكثر النماحة وجهاً بينهما تم استشعروا حاجاتهم إلى التفرقة بين معان
 بنيت على تمايزها فهم المراد من الجملة كتنيز النازل والقول والمضاف
 إليه والمسنند والمسنند إليه وفي طوقهم أن يضعوا الدلالة على ذلك علامات
 غير أحوال أو آخر الكلام ولكن جنحوا إلى طريقة الاختصار واكتفوا بها
 في التمييز بين تلك المعاني واعتمدوا في بعض الأحيان على دلالة التقديم
 والتأخير ، فزال الأحوال وزعم ابن خلدون أن الأعراب لا يوجد إلا في
 لغة العرب قال وأما غيرها من اللغات فكل معنى أو حال لا بد له من اللفظ
 تخصه بالدلالة . وقد ثبت أن حكم الأعراب مما يوجد له أثر في الفهم
 اليونانية والألمانية وإن كانت العبرة به في لسان العرب يريدونها
 به أقوى . ثم إن العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة أمر لا يختص
 بطبيعتها أن تؤلف من ثلاثة الثالث في الأصل واحد للمحكوم عليه وآخر
 للمحكوم به ولفظ ثالث لإفادة النسبة بينهما وربما أحدهما بالاحصر
 طبق ما هو المتقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالدار على النسبة
 عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن
 العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين هما زيد علم واستفوا
 عن الرابطة ببيان وضع التراكيب وما يجري في أواخر الكلام من علامات
 الأعراب ومن اللغات الرافية ما لا ينصرف مثل اللغة التركية ويدخول
 انصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة أن يدل على معان مثل قولنا
 تحاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة
 وطبيعة المعنى تقتضي أن لا يعتر عنه بأقل من أربع كلمات .

ويحتمل من كلتين فأكثر كلمة واحدة نحو سئل إذا قال سلام عليكم
 ودمعز إذا قال إدام الله عزك وقال ياقوت في معجم الأدباء أن الشيخ أب
 الفتح عثمان بن عيسى البلطي سأل النظمي الفارسي عما وقع في القاف
 العرب على مثال شحط فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوب

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فشقحطب (١) منحوت من شق حطب فساله الملقني ان ثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فاملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يقتف الناس في زمن الاسلام على ما سنع منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعني ولا بعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الاورنجية اتحدوه مبعا يستبدون منه اساء ما يحدث من المعاني على سر الزمان فان جغرافيا مثلا مأخوذة من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسم وتلكوب (المنظار التلکي) من تيل أي بعيد وسكويو أي اختبر وجيولوجيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتغراف مستق من تيل أي بعيد واغرافو أي اكتب وتليفون من تيل أي بعيد وفون أي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب متبعج وويه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثه .

وشرع العرب سنة الحذف فيحسرون الكلمة وانجيلة فما فوقها وينهبون على المحذوف بقراءة المثال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يتحققه المعنى كإبانة بعض اجزاء من خلقه الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائما ولا يحسن في النظر سواء كتقليم الظفر وتقصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اسس القطرة فيختلف الناس في ترجيح احدهما واختياره بحسب الاشخاص والاذواق كشجة تعرض في الوجه فتزيده حسنا وبعض انواع الثلج يلذ في سماع اقلس ويوترونه على الحرف المتسكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم منه معيب وهو ما اختلف به اداء المعنى المراد وفست به هيئة الكلام ومنه

(١) الكث. له قرنان أو أربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب وبعد الذكر مكانه متروكة عن قانون العربية كحذف الفعل في باب التحذير التزمومة عند تكرار المحذوف عنه أو العطف عليه لأن التحذير إنما يقع حيث اشرف المخاطب على مهواة خطر أو خيف عليه من الحصول في مكرره وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذرا من طول الكلام على المخاطب حتى يغشاء المخوف منه قبل أن يأخذ في سبيل النجاة ولذلك اوجبوه على أنفسهم عند حث المخاطب والتمناه على طلب امر محبوب فان شدة الحرص على فوزه برغوب فيه وسبابة اليه تستدعي اختصار القول له ما أمكن لئلا تقوته الفرصة قبل القضاء ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب أصل الوضع ويخوض في ترجيحه واختياره عن الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصيتها كالحذف مع القرائن الخفية لاختبار نباهة المخاطب والعلم بقدر شعوره .

ونسمع من كثير ان العربية لا تصلح في تعميم الجداولهم بالانظام والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح يدعوى ان عباراتها الكثيرة لانها في هذا العرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي اوجبه العربية في مثل هذه المقامات وعدم دراية بأن الكلم المستعسلة لتنظيم حال الجيش عدد الاسم الأخرى إنما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الأيجاز جهة أخرى سوى طريقة الحذف هي ان يطلقوا العبارة فتشتغل بفهمها على معان جمل ولا تستطيع ان تضع يدك في حشوها او على موضع من جوانبها فتشير الى كلمة او جملة سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيها واخرته في الخاف تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على اقوال الاوساط او العامة الذين لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبريت عن فوق العبارة الاولى .

اتساع وضعها

نقسم اللغات الى رافيه وغير رافيه فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تسع الحاجة اليه مثل اللغات الرنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكتّابين ناقصة جدا بحيث لا يسكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حسية والعسى عندهم والمتخاضبون ليلا بنزله من في آذانهم وقر لا يكادون يفقهون حديثا والراقية ما غزت مابنيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على فرائض الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية .

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من اية الكم بل على ما تدعو اليه زيادة التحسين والتجديد فانما نجد المعنى الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حيلة في ثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه التعلق بكلمة كالالتعبد عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن التصق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ونولا المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة .

وقد يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلما قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا فهو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيذ فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيذ فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيلية حين

وقف اثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس فاعبوا التعزيتة واحضروا
على ان يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرتهم
وكونه في اسف شديد قال الباقلاني ويقول العارفون بالسنة الامم انهم
لا يجدون في تلك الاسئلة الموضوعات للشيء الواحد ما يعرفونه
من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث كأنفغة
الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع
الالف في اسم او الناء في اسم وفعل كما فرغوا ينهسا في الضمائر
والموصولات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا ما يدل على العدد كاللغة الانكليزية
فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى
المفرد والجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فيزيده
عن المفرد والجمع بعلامة الالف او الياء والفردية في وضع الضمائر
والموصولات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكثير وجمع الاسم الواحد على
عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها
في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكثير في اللغة الجيزية
من لغات بلاد الحبشة لأنها تفرغت في الاصل عن العربية .

ولا تجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والمذوات وهي
الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأدية معنى في مثالا الى ما يرادف
كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على
المقصود حتى افردوا بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص
العربية وثاقها عن غيرها وليس حكمه هذا يشمل لان الحروف توجد
في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

ويجمل التوسع العربي أن ينقل اللفظ عما وضع له أولا ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المقصود من اللفظ أيضا بحيث مثلا ويؤاد نبات واسد ويؤاد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لأنه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل الشجاع اسم آخر هو الاسد بل أسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لأن تطلق على النبات ، جميع الاتفاظ الموضوع للأسد يصح استعمالها في الشجاع وتوحد أمثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين أحدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد أخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

(ثانيهما) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا يختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضا فإن بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فإذا اضطروا الى وصف شيء بالصلاية قالوا حجر .

ويتباين هذان النوعان في الترجمة أيضا فلو أبدل مترجم الغيث في قولنا رعيننا عينا باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول إليها لم يتغير المعنى وكان مؤديا للكلام بحاله ولو أنه ترجم بحرا في قولك رأيت بحرا يعطي اندفاعا بلفظ يرادف كريما ونم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يأنف قوم في مجاري خطابهم فتتبرأ منها أسماعهم وتنفرها آذواقهم وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المؤدي بلهجة لغة اذا نقل الى لغة أخرى .

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجميع التكسر

والجواز وما يتناكها من القلب اللطفي نحو جند وجند وورود الكلمة الواحد على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الأحرف وتقصها كاصبع واصبوع تمكنوا من بناء اشعارهم على هذه الأوزان المعتدلة والتمسوا فيها التافية وروبوها بدون كلمة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال أبو نصر الفراهي أن الألسن العجيبة متى عجد فيها شعر مثنى فانما يرومون أن يحتذوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة .

وتيسر للعرب بهذه الأسباب أيضا أن يأخذوا بطريقة السجع فيأثروا بالكلام قطعا قطعا ويلزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولا بدون أن يتغلب على المرسل وأكثر ما يستعمل عند اصحاب الكفاية فانهم كانوا يلزمونه التزاما ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجرا جليا فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سنته في خطاب الجمهور والتممه الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلوية وتغنت به الباعة في النداء على امتعتها .

وبالغ بعض البيانين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجود البلاغة ولبه الباقلاني على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لاز صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئا من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء القضاة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك نفسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في
مزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة .
وادرك كثير من المحررين اليوم ان المرسل اوسع مذهبها في البيان
فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدتهم الطبع على السجع
بسهولة كغيره من محاسن البديع .



ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسامرة ان الباعث على التشبيه امر فطري وهو قصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله بالبلغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم وايضا لم تتميز به لغة دون اخرى بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل القصر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيههم الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها القصد الى مدح المتبته وتزيينه في عين السامع لتبسط نفسه اليه وتنضوي رغبته فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها وما ينبغي عليه التشبيه الاهتمام بشأن المتبته به لان حافع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكرته وتسبق اليها على حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه انيها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشعر بكثرة ملابسته له وتردده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيه الرجل مكان هسته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهه على ما يلاسن خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم .

ثم انهم لم يقتصروا في المتبته به على حد ما تقع عليه العناية او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التي لم يتحقق لها اثر في الوجود . ورأوا الفضل في التشبيه
 البسيط غير كبير اذ لا مزية نظير للشاعر في تشبيه الشجاع بالأسد
 والعزيم بالسيف فترقوا في ذلك الى اتزاع الهيات المفصلة من المركبات
 في الواقع او بواسطة الخيال كتشبيهم الزرع بتخله شقائق النعمان
 وهو يمس ايام الرياح بكثية لباسها اخضر قد انفزمت ومن بينها
 جرحى كسيت بأكواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها
 ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك
 كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى
 ما يشرب المبيعين وجها . منها قول شرف الدين بن الريان :

كان الهلال نزيل النساء وقد قارن الزهرة النيرة
 سوار لحساء من عسجد على قفله وضعت جواهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكّي :

كان الشمس اذ غربت عريق هوى في البحر او وافي مغاسا
 فاتبعها الهلال لدى غروب بزوجه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشابه الامة وما يضربونه من الاماكن وتجعلها
 عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تفقد اليها بساتينهم فان
 المشبه به اذا كان نادر الحصول في الذهن او في ضمنه تفصيل كثير
 حسب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يسكن من قلاذات التثليل
 به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في
 تأليفها مع ما يجانبها في شئ واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشابه
 على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى
 الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة .

فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه ويتفاوتون في التوصل الى لطائفه
 مثلما يختلف المصورون من اهل السياسة في تشييل حال امة في سعادتها

أو شفاؤها مثلا أو حال دولة في تعاضدها مع دولة أخرى أو مع نفسها
وينعوتون فيها بضئونه في ذلك التشيل من النكت السياسية .
ولم تكفهم الإصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فعددهم نظف
الدوق في التشيل إلى التحفظ في موارد عما لا يلائم العوم من الأ
تري الأصمى كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت إليك بحاجة لم تقضها نظر السقيم إلى وجوه العود
فان النابغة وان سدد الرمية إلى وجه الشبه لكنه اورد في مسورة
تقتضي تسميه المحبوبة بالسقيم وذلك ما يتخطى دوق الاديب من بدوله
ونظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة
حريتها في رسم صورةا كريهة المناظر تخرج بسلامتها الفخرة في ريبض
باسمة الازهار ويرمز إلى روح الامن والاطمئنان بأسطه اشعها في
صدورهم بانتظام سيرهم والكيئة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيتنه
مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعة الحرية لا يجب
ان تكون وجوههم مشرفة واعضاءهم مناسبة ولكن ما ارتكز في نفوس
من اعظام الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من ليسوا رداها
وتحلوا بزيتها لا بد ان تلقى على وجوههم نظرة التعيم وتعلوها وضاء
لا يبصر المناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريهة
نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقائه لذلك التشيل
واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل
هو اكثر كلام العرب لم يبعد . وتقنوا فيه على حسب توغلهم في
الحضارة ومشاهدتهم لصور الغربية ولا حرم ان يجد الناظر في تشابه
ادباء الامة بما يطلعه على نيدة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاشياء
يتعالى الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التشيل
بها فسا يثرب معرفتك الى حياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله
يصف قوس الغمام :

يظهرها قوس الغمام بأصفر على أخضر في أحمر وسط مبيض
كأديال خلود أقيمت في غلاليل مصبغة والبعض أخضر من بعض

ومن عرف القاتل :

أميم لو شأهت يوم نزلنا والخيل تحت النقع كالاستباح
تطفو وترسب في الدماء كأنها مسور الفوارس في كؤوس الراح
لا يبق على الجبهة بشكل الكؤوس المستعيلة لذلك العصر وعقلها

على أي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الأسعدي :

بينما ما مدحتك من خلال ولي في ذلك عذر في الكمال
ولكنني لا أكمل منك قصدا كما جعل الطراز على الشال
فستفيد منه أن العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الأمراء
ليتنازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي
عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز •



اقتباسهم من غير لغتهم

مما يشهد للعرب بارتفاع أفكارهم وبعدها عن ساحة الجبود أنهم لم يستكنوا مع اعجابهم بفصاحة لغتهم وعلوهم بكثرة مفرداتها وتصاريفها أن يضيئوا إليها من لغات الأمم ما يوفر عددها ويزيدها سعة على سعتها ومن هذه الالتفات الدخيلة ما يتقونه على حالته التي كان عليها عند المعجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص أو الزيادة أو الإبدال لا سيما إذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل فيروز فأوّه عند المعجم بين الفاء والباء ومثل الاستف واحله باليونانية (إيكوبوس) وربما اشتقوا منه أفعالا على قياس ما يشتقونه من أسماء الاجناس الاصلية في ابتيهم نحو تطيلس إذا لبس الطيلسان والجم الدابة إذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها إلى أن نقلوها إلى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء إذا بلغ فاد .

وإذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في اوضاع كلامهم صارت بمنزلة الالتفات المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من أن ادخال الالتفات الاعجمية على اللغة مفيد لها فإن القرآن وهو الراقي بفصاحته أنى حد الإعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا ينافية قوله تعالى : « إن فزناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فإن هذه الالتفات لما أخذها العرب وادخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة فيها هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبه إلى العربية . وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبري وقوع العرب في القرآن

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب
والفرس او الروم مثلاً بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول
بهذا في مثل اسبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات
العرب وانما عرفوها من الفرس .

ويجوز كثير الجدل في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعشرون
عنه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان
كان معناه مما شأنه ان تتركه فيه الامم او لا يدري من الذي انتداه
سابقاً مثل الهرج أي الفتنة ، والبري أي الماضي ، والسطرأي الجهاد يقول
بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلاً على ذلك اشيجتمل
ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الغريقان على سبيل
الاتفاق .



ارتقاء اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقتف عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى شرائع ومعان لا تعرفها انا جاهلية مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المنافع والمفاسد والمخضرم ولما دونت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها اسما من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ونم يقتصروا على الاشتقاق من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها كالسقمونيا والاسطربال من اللغة اليونانية والاسطوانة والبنج من اللغة الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى وضعها اولاهو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبه او تليح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها الى عامة الناس لغرض معانيها وعدم اشتهاؤها وضعيا وفي قصائد الشعراء ورسائل الكتاب من التليحيات والتشابه بالمعاني العلمية ما يستحق ان يذكر في عدد جناهم البدعية كقول بدر الدين الدماميني في بعض قصائده :

وقد شابه الاعداء جميعا مؤثما لذلك عدت في حالة الفتح تكسرا
وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بعضيات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لأبي البقاء
وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي .

فالإسلام لم يعن العربية عن النمو ولا تمد وثاقها عن الارتقاء مع
المدنية كما أوحى به إلى بعض الممارين فقرر في سياق الاستشهاد على
موت العربية (أن المسلم الخالص يلزمه أن يبقى اللسان الذي نزل به
الفرآن على حاله . وتحويل الكلمة عن معناها الأصلي إلى معنى جديد
يعد تغييرا للغة) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس
الشورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في
صدر الإسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون
تخرج منها أو دخول شبهة عليهم في استعمالها .

ومما يزيل هذا الغلط ويصحح اثره أن العربية لم يحتكرها العرب
المسلمون لأنهم ولا سدوا أفواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب
بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفة من حين زحمت تسمى
الإسلام إلى يومنا هذا فعلى تسليم أن يقضي الإسلام ببقاء اللغة واقعة
عند حد فلا يجري حكمه هذا إلا على من لبوا هديه وتطوقوا بقلادة
شريعته لأن هؤلاء الطوائف وإن تسمى الإسلام تحب حياته فلا يطعن
لهم الحرية فيما يدينون وما يتصورون ولا يحلهم على ما يقررون من
الاصول أو القواعد فإذا قد . أن العربية سكنت نفسها ولحقت بأصحاب
الصور كما نزع المسلم فهي وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة
أصلها إنما هي واحدة هي الله فكيف يسبهم لنا أن نلقي مسؤولية ذلك
على عاتق دين لا تستحب واجباته على جميعها وليس التصرف في توفيق
حال اللغة من شغلات السياسة خاصة حتى يقال أن امره في يد الحياة
الحاكمة وهي متلبسة بشعار الإسلام . فلو نهض أفراد من أمة غير

مسألة سعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضرراً كما صلاح لسانهم لم يكن للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك المسمى وان كان عملاً غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل في القضية ان نسلط صوت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وبشي لسان امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة حقيقة انطلق لا تسع بحريات العلوم العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه الحضارات نحو فونوغراف وتلفون . وهذه قضية ترددها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان حرامى معين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع الهاء المعارف الحديثة اسماء عربية وهو احسن الطرق وافضلها لئلا تكبر الاقفاط الدخيلة وتغلب على ما هو عربي فتؤول بكثرة الى خروج الكلام واستلاخه عن صيغته العربية فان اللغات تتباين بالاساليب والمفردات الا ما كان قليلاً .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفية يفتق منها اسم الفاعل والمفعول والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستجدات فان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى القليلتناوله على وجه عام مثلاً او مستعمل في معنى يقرب منه ونعتمد عليه كما فعل بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد وسقطاد وعربة ولا تشرب علينا اذا لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي النصدى لفونوغراف وكذلك يفعل الافرنج الآن فاسماء المستحدثات عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فإن العربية كما علمنا تلقى ما يرد عليها من
الأسنة الأخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكته في قالب عربي
فلا مانع من أن تقتبس أسماءها الموضوعة لها في اصطلاح مختبريها عند
استحصانها ونهذبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .



اتحاد لغة العامة والعربية

إذا تبعنا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها نسي العربية ولكن طراً عليها التحريف بنقص أحوال الأعراب أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف أو الزيادة أو القلب أو الإبدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاستفهام نحو شائب ومهبول ومبروك فإن الصحيح عربية السيب وأهبل ومبارك . وهناك كلمات دخلت دخیلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرتها بعض المحررين بالنسبة إلى ما هو عربي في لسان المصريين بخساسة في المائة وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين بعيد .

ومن شواهد أن لغة العامة لسان عربي دخله التحريف أنه تراهم يستمعون إلى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهراً منه ويتأثرون بسامعه وترد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفهمون من قصصها إلا ما كان قادراً واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحرقة بظلم رائق لا يفهمها جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرسي فيها الكتاب إلى انتظار بعيدة عن أفكار العامة ولا أفطن العالم والاهمي في أن أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العاليه وإن كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها وأما ما كانت معانيه غريبة التناول كأخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفى عليهم فهمها وإن كانت عباراتها راقية إلا أن تشتغل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها من العربي صحيحاً أو محرفاً .

ولا ننسى وإن نسي المسامر أن لغة العامة في كل أمة لا تطبخ

يجعلتها على اللسان الذي يكتب به علماءها وإن كان الفرق بينهما في
ممالك أوروبا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية
الفصحى لأن أولى الأمر منهم في الأعصر القريبة كانوا أشد عنايه بشأن
التعليم وحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الامة في اللغة
على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبة
ولهذا نرى لسان المتعلمين منا أو من يتردد على صحبتهم اقرب الى
العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبنى عليه الحكم بموت
العربية وهو (ان يكون لسان التخاطب بها مطابقا للسان الكتابة تماما)
نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء
نفسه أو تبع فيه سلفا على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعي
لا يستند في تحقيقه الى حجة غشبية فلا يكبر علينا الانتقادات عنه ونعتد
وضعا آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة
من الامة على وجه الصحة ويمكنهم ان يتفاهسوا بها كذلك في أي عرض
يعرض وان كانت في نطق العامة محرفة ونسبي ذلك التحريف برخصا
لا موتا حقيقيا .

واذا اثبت ان لغة التخاطب الآن عربية ولكنها ابتليت بعلل يرجى
برؤها منها وعودها الى تمام صحبتها بالمعالجة شيئا فشيئا فلا يحسن بنا
ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاتها فان
تحريرها يختلف بحسب اختلاف الاقطار والبلاد حتى يكاد اهل الاقطار
المباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتركوا في فهم العربية
الصحيحة وإذا اريد ان اهل كل قطر أو بلاد يدونون لسانهم المصروف
فانظروا ماذا ترون . ايجل بنا ان نعيد الى لغة يشترك في التفاهم بها
جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراكش بدون واسطة ترجعان مابينها من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى
الخافقين وتعرفها الى لغات شتى تفرقا يجعلها في الاقل لغات سافلة
منزوعة من سر الفصاحة والرواق ولا تجد قوة تدود بها عن حياضها كما
وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

والعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان
لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالانزاع في سائر خطاباته الا الله
استحب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجود اعجاز واستخراج
عبره والاستضاءة بأنوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس
لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما
يعرض لها من الوسوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى
التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها
يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن
وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلان العرب عدوا
من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى
الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تلتقى منها علوم الدين ويريدا يحصل لنا
علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهمة في سبل اصلاحها
ونعدل السنة الناشئين بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع اجر من احسن
عملا .



حياة اللغة العربية

كان المؤلف بـ رحمه الله - أنصافي رمضان سنة ١٣٣٥ هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية ونشرت في جريدة « الزهرة » الزاهرة ، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا أنها لفائدة ونصها :

بحري يسبح في وادي النظم
يقضي أمرا بعد أثر
وسيل الرشد مهوود لمن
يتجافى العوض ما استطاع السير
إنما الكون سجل رست
فيه للأفكار آي وعبر
وإذا أوحى السدجى استناره
هب سمعي كاشفا عما استتر
لست أنسى جنح ليمل
خفت فيه بالأحشاء الفاس الضجر
لج بي التسبيد حتى أوشكت
غرة الاصباح ان تغشى السحر
فمن اسمي لتعاضني مسطرة
ومظايا السعي مرقاة الوطر
فمت اخطو فجرى حادي الصبا
بحسب من احاديث السمر
واثنى بي نحو ناد ثمجا
في لعناء ولجاج متشمر

لا تعسني من يسميهم إلا وعلى
 في مزيج مثل ضفت معبتكم
 وإذا الخصمان لم يتعديا
 سنة ابحت عن الحق غيبر
 هذه طائفة تحمدو بها
 في لسان العرب من فضل غيبر
 وحفته فئة فاهظوا
 شأنه والجهل مدعاة الهمذر
 وتراضوا بعد ذا ان نصبا
 حكما بينهم فيما شجر
 فابري فيهم خطيما بصدى
 لهجمة فصحي وجاش مستقر
 لغة اودع في اصدافها
 من قوانين الهندى ابهى درر
 لغة نهصر من أغصانها
 زهر آداب واخلاق غرر
 ضاق طوق الحصر عن بسطها
 ولآلي البحر ليست تنحصر
 فاض من نهى مبانيها على
 فصحاء العرب سبل نهى
 فسرت روح يمان في الهى
 كخصيب الأرض يحييه المطر
 وابنهى المنطق أن زج به
 في مجال القول جلى وبهر

يسبك المعنى متى شاء على
صبي شأن الغنى المقتدر

ثم لا يعموده السير على
وضعا في كل معنى متكر

فأشار التاريخ بيبك بها
الحيث ارض قريش ومفسر

من خطيب مصقع او شاعر
مطلق يحجب اذبال الفخر

ضربت في كل شرب يتحى
من قنون الحسن بالسهم لاغر

ارشف من شرب الرقة ما
يذهل الاسماع عن نغم الوتر

ولطيف اللفظ يسري في الحشا
ما سرت نظرة ظبي ذي حور

وتذيب القلب رعبا بجسرا
لة اسلوب لديهما مختصر

وانكلام الجوزل وضعا واقع
موقع السيف اذا السيف خطر

خل قوم سلوك في حفظها
سبا آوهن من جبل القمر

واحتت في نطق بعض أحمرفا
من لغى اخرى فأضناها الخدر

بعض من لم يفهموا اسرارها
قدفوها بسوت مستر

تقبروا عنهما لوإذا وإذا
جف طبع المرء لم تفسن النذر
مازكا تفاح لبنان على
حسك السعدان في ذوق مذر
هكذا في نظر الاعشى استوى
زهر روض وهشيم المحتضر
لغة قد عقد الدين لها
ذمة يكلؤها كل البشر
او لم تنسج على موالها
كلم التنزيل في ارقى سور
ياقنومي لسوءاء ان من
نكت العبد أتى احدى الكبير
فاقيموا الوجه في احيائها
وتلافوا عقيد ما كان اتشمر

الاستشهاد بالحديث في اللغة

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ النغوية . وشرح الأسس النحوية ، إلى القرآن المجيد ، وكلام العرب الخالص ، وجرى بينهم اختلاف في الاحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية . وتحقيق بسجع اللغة العربية أن ينظر في هذه المسألة . ويقطع فيها رأيا ، فإن الكتب المؤلفة في الحديث وغيره كثيرة ، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة . ومتى رأينا أن الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة ، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع . ووجدنا من المساعدة على اعتلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما نقصر الحجة في القرآن الكريم ، وما يبلغنا من كلام عربي فصيح .

وهذا ما دعاني إلى أن بحث هذه المسألة ، وبذلت جيدا في استقصاء ما كتب فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا . وهانذا أعرض البحث كما اتفق لي أن سرت فيه ، وأصله بإبداء ما رأيت ، لينظر مجعنا ماذا يرى .

ما المراد من الحديث

تتمثل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال أصحابه : تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله ، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتعلق بالدين . بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين .

بحث قدمه المؤلف إلى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث

من مجلة المجمع .

وكذلك ترى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات نكظ لغوي ، أو قاعدة لغوية .

هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهدا في كلام العرب وتورد بعض الألفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف إلا من الحديث . وكثيرا ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة : هذا اللفظ لم يجرى إلا في الحديث ، ولم نسمعه إلا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري أحد المؤلفين في غريب الحديث « وكذلك أشياء كثيرة لم نسمع إلا في الحديث » (١) .

وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني في كتاب الغريب عن الألفاظ التي لم يرد إلا في بعض روايات الحديث فقال : وانما أورد نحو هذه الألفاظ لأن الإنسان إذا قلبه لم يجد في شيء من الكتب فيتحير فإذا نظر في كتابنا عرف أصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « استارة » وردت في حديث « أيضا رجل أغلق بابا على امرأته وأرخى دونها استارة فقد تم صدقها » .

لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل استارة إلا في هذا الحديث (٢)

ومن أمثله كلمة « أفلج » من الفلج أي تباعد ما بين الثنايا ، فقد

وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي صلى الله عليه وسلم غير مضافة إلى الإنسان ، وابن دريد وصاحب القاموس يتولان : لا يقال رجل أفلج إلا إذا ذكر معه الإنسان .

(١) النهاية لابن الأثير في مادة « حرو » ، (٢) النهاية لابن الأثير مادة « ستر »

الخلاف في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند إليه في إثبات الفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها . ومن هذه الجماعة أبو الحسن علي بن محمد الأشيبي المعروف بابن الضائع^(٢) وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بابن حيان^(٣) وزعم أبو حيان أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية . فقال في شرح كتاب التسهيل « أن الواضعين الأولين تعلم النحو مستقرين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو . وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه » من أنسة البصريين ، والكاشي ، والفراء . وعلى بن مبارك الأحرر وهشام الضرير . من أئمة الكوفيين ، ثم فعلوا ذلك أي لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من القرطبيين وغيرهم من نحاة الأقاليم كمنحاة بغداد وأهل الأندلس » .

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وعدوه في الأصول إلى يرجع إليها في تحقيق اللفاظ وتقرير القواعد . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك^(٤) وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام^(٥) ومن اقتصر لهذا المذهب البدر الدمايني في شرحه لكفاية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية ، وعد من أصحاب هذا المذهب الجوهري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بري والسبيلي ، حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع في شرح الجبل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي .

(٢) توفي سنة ٥٦٨٠ هـ ، (٤) توفي سنة ٥٦٧٢ هـ

وجهة نظر المانعين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واثقت الثقة من أنه لفظ الرسول لأمرين : أحدهما : أن الرواة جبرزوا النقل بالمعنى ، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتقل بالفاظ مختلفة ، كحديث « زوجتكما بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكها بما معك من القرآن » وفي ثالثة « خذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكنكها بما معك من القرآن » . نعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتى الرواة بالمراد منه ، ولم يأتوا بلفظه ، اذ المطلوب انما هو نقل المعنى . وضافوا الى هذا ان الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اكثالا على الحفظ ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى ، ولما ضبط اللفظ فبعد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيهما : انه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث ، لان كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالقطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحر .

وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة « لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة ، وایام كان بسكة ، أعلم بلغة قومهم وافصح ، فكيف بعد ان اختصه الله للندوة واجتباء للوساطة بينه وبين خلقه » .

وقالوا ان الاحاديث اصح سندنا مما ينقل عن اشعار العرب كما

قال صاحب المصباح بعد أن استشهد بحديث « من أثبتتم عليه بشر وجبت » على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر « قد نقل هذا العدد الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة ، فانهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » .

وقد عرفت أن المانع من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم أفتح العرب لساناً ، وأبرعهم بياناً ، ولا ينازعون في أن آسائد الأحاديث أقوى من آسائد الأشعار ، وإننا استندوا في المنع إلى أن الأحاديث قد تروى بالمعنى ، بخلاف شعر العرب أو مشورهم فإن روايته اعتنوا بألفاظه ، لأن الغرض من روايته تقرير أحكام الألفاظ . قال ابن الضائع في شرح الجبل « لو أننا نصريح العلواء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وأظهر وجه يورده المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سبغ ، وإن أهل العلم قد شددوا في ضبط اللفاظ والتحرى في نقله . ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه . وهذا الظن كاف في إثبات الألفاظ القوية ، وتقرير الأحكام النحوية .

مناقشتهم لأدلة المانعين

يقول المانعون : إن الرواة كانوا ينفون الأحاديث بالمعنى ، فلا ثقة لنا من أن اللفظ الذي روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واجاب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والاصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى . ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوى على علم بما يغير المعنى أو ينقصه ، وأن يكون محيط بمواقع الألفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

ان يحيط بدقائق علم اللغة . وان تكون المحسنات الملائمة على ذكر منه
فيراها في نظم كلامه . على ان المميزين الرواية بالمعنى معترفون بان
الرواية بالمعنى هي الاولى . واذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم
سوى رخصة فانهم لا يحتاجون لها الا في حال ضرورة . وانضافوا الى
هذا ان النقل بالمعنى انما اجازته من اجازته في غير ما لم يدون في الكتب .
اما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه . وتدوين الاحاديث
وقع في الصدر الاول قبل ان تصد اللغة . واذا كان قد وقع في الاحاديث
المدونة نقل بالمعنى فانها هو تصرف من يصح الاحتجاج بقوالهم .

واليك ما قاله البدر الدماميني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون
في الرد على من يسعون الاستشهاد بالحديث . قال في حواشيه على
المعنى :

« تسقط احوال الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث
النسبية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى . وكثيرا ما يعترض
على ابن مالك في استدلاله بها . ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم
انها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها . لان الاصل
عدم التبديل . لا سيما والتشديد في ضبط الفاظها . والتجريح في نقلها
بأعيانها . ما شاع بين الرواة . والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى
معترفون بأنها خلاف الاولى . وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام
بل في الاحكام الشرعية . فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر . وبأن
الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب .

اما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح (١)
وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية .
وحين كان كلام اولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به .

(١) قال أهل العلم الحديث : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفات
من روايات من تقدمك ان تبدل في نفس الكتاب ما قبل فيه . أخرنا .
بقولك حدثنا . ونحوه .

وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ، ثم دون ذلك البدل
ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فظي حجة في بابه صحيحة ، ولا يضر توهم
ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر .

وقد ناقش بعض شارحي ^(١) كتاب الاقتراح ابن خلدون ، فقال :
ان تدوين الاحاديث وقع بعد فساد اللغة ، وقال : لم يحصل التدوين
الا في عصر التابعين ، ووقع يومئذ الاختلاف في اللغة ، والرواية بالمعنى
لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسعنا امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له ، الا
ان نقول كنية في تاريخ تدوين الحديث ، وتحدث عن العهد الذي وقع
فيه فساد اللغة ، لعلنا نهدى الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث
الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع ان أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم . ومن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا
كان اكثر جمعا للحديث من ابي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع
بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١ هـ ومن المروى في
الصحيح انه كتب الى أهل الآفاق ان انظروا ما كان من حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم او سنته فاجمعوه او فاكتبوه .

و اول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ
والمعروف انه كان يروي عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وانس بن
مالك وسهل بن سعد الساعدي .

وقيل ان اول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفي سنة ١٦٠ هـ
وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦ هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري كمالك بن انس ،
وعبد الملك بن جريج والاوزاعي وسفيان الثوري وحسب بن سلمة .

(١) هو ابن علان ، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية

• كان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الأحاديث عند تلقيها ، ولا يكتبون بحفظها عن ظهر القلب ، فلما نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتباً كانوا يرجعون إليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن أمثال الزهري أن في مخلفاتهم أجزاء كثيرة تحتوي أحاديث أخذوها عن أولئك الأئمة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بفظه ، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من أن يدخله غلط أو تصحيف .

ووصل بنا البحث إلى أن مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الأحاديث . وفي ذلك العهد صنفت مسندات كثيرة كمسند أسد بن موسى الأموي المتوفي سنة ٢١٢ هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفي سنة ٢١٣ هـ ، ومسند نعيم بن حباد الخراساني المتوفي سنة ٢٢٨ هـ ، ومسند أحمد بن حنبل المتوفي سنة ٢٤١ هـ .

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخاري المولود سنة ١٩٤ هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥ هـ .

وما في الكتب الستة أو معظمه كان مدونة في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات أئمة الحديث في المصدر الأول وقال : فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواها وحدها بحسب الوضع جامعة ، فألف كتابه مقتصرًا على الصحيح .

وإذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا ينح من أن يكون الحديث مدونة في كتاب ، فإنهم كانوا كما عرفت آتقوا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ ، وربما قال الراوي : أُملي علينا فلان كذا وكذا حديث من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

• هذه النظرة التاريخية تدلنا على أن ابتداء تدوين الحديث كان في

أوائل القرن الثاني ، وأنه لم يفسد القرن الثاني حتى قيد معظم الاحاديث
بالتحسين والتدوين . ونظرا بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها
من الفساد ، ونظرا ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث .

تخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب
بالعجم . وتسرع الى تسمة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بينهم ؛
طائفة كانت مهماتهم من الاعاجم . وطائفة العامة الذين يسكنون
الامصار ، وتكثر مخالطتهم للاعاجم .

وفيهن اللحى بجلاء في أواخر عهد الدولة الاموية . وكان انقراضها
سنة ٥١٣٢ .

وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدون عن
مخالطة الاعاجم ، طائفة تسمى فصاحتهم بسوء . وأبناء الخاصة من سكان
الامصار الذين لم تكن امهاتهم من الاعاجم .

أما سكان الجزيرة فانهم ما برحوا على فصاحة اللغة الى ان واسط
القرن الرابع . وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة الميعة
مدة في أوائل عهد الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من
يحتج بشعرهم . وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الحسين والمائة بتليل .
والذين نشأوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشارا يرفع
الثقة بفصاحة لهجتها ، يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن
الثاني ، كالامام الشافعي ، فإنه ولد سنة ١٥٠هـ ولكنه نشأ في بيئة عربية
وهي مكة ، فيصح الاستشهاد بما يتعلمه من الالفاظ . قال الامام
احمد : « كلام الشافعي حجة في اللغة » وقال الازهرى في ايضاح
ما استشكل من مختصر المزني « ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ،
ومن عجة المولدين مصونة » .

وإذا عدنا الى قول ابن خلدون « ويدون الاحاديث وقع في الصدر
 الاول قبل فساد اللغة العربية » ونحن كان كلام اولئك - على تقدير
 تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به « وعرضناه على التاريخ » وجدنا
 المدونين وقع بعد ان دخل الفساد في اللغة ، ولكن من المدونين من يحتج
 بقوله لانه نشأ في بيئة عربية كالزهري ومالك بن انس ، وعبد الملك
 بن جريح ، ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية ، او عربية التشر فيها
 الفساد ، وصارت العربية الفصحى فيها انما تدرك من طريق التعلم .
 فنقول ان الاحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين
 لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه .
 ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لكانت بها الحجة القاطعة على
 الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة الى شيء آخر يعضدها .
 وانذى نستفيد من حقائق التاريخ ان قسما كبيرا من الاحاديث
 دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا
 يكتبون الاحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ،
 فيضاف هذا وذلك الى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ،
 وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريرهم في الرواية ، فيحصل
 الظن الكافي لرجحان ان تكون الاحاديث المدونة في الصدر الاول مروية
 بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

وأما قول المانعين : انه وقع اللحن في كثير من الاحاديث ، فيجيب
 عنه بأن كثيرا مما يرى انه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف
 في هذا الباب ابن مالك كتابه « التوضيح في حل مشكلات الجامع
 الصحيح » وذكر للاحاديث التي يشكل اعرابها وجوها يستبين بها أنها
 من قبيل العربي الصحيح ، وكثيرا ما نرى الفاظا من الحديث ينكرها
 بعض اللغويين ، فيأتى لغوي آخر فيذكر لها وجها مقبولا ، أو يسوق
 عليها شاهدا صحيحا .

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك
الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحصل امرها على فلة ضبط احد الرواة
في هذه الالفاظ خاصة .

واذا وقع في رواية بعض الاحاديث غلط او تصحيف ، فان الاشعار
يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محمد
بن سلام ، وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا
اهله . وابو احمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواة الحديث ،
قد ألف كتابا فيما وقع من اسحاب اللغة والشعر من التصحيف .

اما قول أبي حيان « ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتاجون
بالحديث » فأجاب عنه المجيزون بان علماء العربية في العهد الاول لم
يتعاملوا برواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية ^(١) ثم ان
دواوين الحديث لم تكن مشهورة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء
العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم . وانما اشتهرت دواوينه
ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعد ، فان سلمنا عدم احتجاجهم
بالحديث فلعدم انتشاره بينهم ، لا لانهم يمنعون الاحتجاج به . على
أن كتب الاقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على
اثبات الكلمات بألفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك نرى الامام اللغوي أبا منصور الأزهرى المولود سنة ٥٢٨٣
يعتمد في كتابه (التهذيب) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها .

واما ما ادعاه أبو حيان من ان المتأخرين من نقاة الاقاليم تابعوا
المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فردود بان كتب النحاة من

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل أبي
عمرو ابن الملاء وعيسى بن عمر الثقفي والشمر بن شميل المازني . والخليل
بن احمد والقاسم بن سلام وعبد الملك بن قريب الاصمعي والرباعي

أندلسيين وغيرهم مسلمين بالاستشهاد بالحديث . وقد استدل بالحديث الشريف : الصقلي والشريف العراقي في شرحيهما لكتاب سيبويه : وابن الحاج في شرح المقرب . وابن الخباز في ترمح النبية ابن معلى . وأبو علي الشنوبيين في كثر من مسانده . وكذلك استشهاد بالحديث الميراثي وأنصار في شرحيهما لكتاب سيبويه . وقال ابن الطيب « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حبان نفسه » . وقد عرفنا أن مذهب البدر الدمايني صحة الاستشهاد بالحديث . وقد جرى على مذهبه في شرحه للمعنى والتسهيل والبخاوي .

تفصيل وترجيح

من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة أنواع :

أولها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحتها عليه الصلاة والسلام كقوله « حسي الوضيس » وقوله « مات حتف تنه » وقوله « المظلم ظلمات يوم القيامة » التي نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله « ان الله لا يمل حتى تبلوا » .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو امر بالتعبد بها ، كالألفاظ الثنوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في

الفاظها : والمراد ان تعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .
 خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة . كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .
 سادسها : ما عرف من حال رواة انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الاول ، وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً : أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فليبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها . وإذا أضيفت كثرة انولين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال ان تكون الفاظه الفاظ النبي عليه الصلوة والسلام او الفاظ رواية الذي يحتج بكلامه ، قاصراً عن درجة الظن الكافي لاثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح ان تختلف الأنظار في الاستشهاد بالفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الأنواع الستة المنه عليها آتياً ، وهو على نوعين :
 (حديث) يرد لفظه على وجه واحد : (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظراً الى ان الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج
بقولهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بقواله من الرواة واحد
أو اثنان وأقصاهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري انكر على الناس قولهم قبل الزوال :
سهرنا البارحة ، قال : واما يقال : سهرنا القيلة ، ويقال بعد الزوال :
سهرنا البارحة . والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا أصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة
رؤيا ؟ » وحديث « وإن من المجاهرة أن يعسل الرجل بالليل عسلا ، ثم
يصبح وقد ستره الله » فيقول عسلت البارحة كذا » ففي قوله « اذا
أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وفوله « ثم يصبح فيقول
عسلت البارحة » شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثا عن الليلة الماضية
وهو في الصباح سهرنا البارحة ، أو وقع البارحة كذا .

واما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواية ، فانا نرى من يستشهدون
بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ،
وما روى على وجهين أو وجود . ويمكننا ان نقص القول في هذا النوع
فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغيرها بعض المحدثين
بأنها وهم من الراوى مثل كلمة « مثل » وردت في أشهر رواية لحديث
« قام النبي صلى الله عليه وسلم مثالا » أي متتبعا ، والمعروف في كلام
العرب انما هو مائل من مثل كنصر وكرم .

واما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين
انها غلط من الراوى ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة
« ناعوس » وردت في إحدى روايات حديث « ان كلماته بلغت ناعوس
البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » أو وسطه ولجته .
وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب . قال ابو موسى محمد بن ابي

بكر الامنياني أحد المؤلفين في غريب الحديث « لعل الراوى لم يجد
كتب كلمة قاموس » .

وأضعف من هذا ان تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة
الشك من الراوى ككلمة خطيط وردت في حديث « ثم نام حتى سمعت
خطيطه او خطيطه » قال ابن بطال : ثم اجد كلمة « خطيط » بالخاء عند
أهل اللغة .

وخلاصة البحث : ان نرى الاستشهاد بالنفاذ ما يروى في كتب
الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستحي
الا الانفاذ التي تجيء في رواية شاذة او يميزها بعض المحدثين بالنلف
او التحيين غمزا لامرده ، ويشد ازرعا في ترجيح هذا الرأي ان جهور
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالانفاذ الواردة في
الحديث ولو على بعض رواياته .



موضوع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لأحد اساتذة الجامعة المصرية
فبدأ لي ان اشاركه في بعض بحوثه التي رأي ان النحاة قد غفلوا عن
وجه الصواب فيها ، وهو موضوع علم النحو ، واذا قدمت بعض عبارات
المؤلف ، وعرضت رأيا غير رأيه ، فانما أريد طرح البحث بين أيدي القراء
لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم
يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء » ثم قال « فيقتصرون بحضه
على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصية من خواصه ، وهي
الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو (أي عند النحويين) بيان الاعراب
وتفصيل احكامه حتى ساء بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا
التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقتصر لمدا ، ويحصر
له في جزء يسير مما ينبغي ان يتناوله » .

لا ينبغي ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي
ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزته الى مطالعة ما كتبه اهل العلم في شرحه
او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذي يقوله في الانكار
على علماء النحو ، فان كان قد اطلع على ما كتبه اولئك المحققون في
شرحهم ، كان حقا عليه ان يكف قلبه عن هذا الافكار بجلة ، أو يترك على
الافل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في ان هذا هو التعريف
الذي يقولونه على اتفاق منهم .

تقد لكتاب « احياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ماكتبوه في شرح هذا التعريف وهو في المؤلفات القريبة المنال . أفلا يكون لفارسي كتابه حق في عتبه عبا جسيلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد العربية والنقطة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذي ساقه الاستاذ وغيره بالإنكار قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعييا الغالب في مباحث علم النحو . قال العلامة الأمير في شرح هذا التعريف « هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أي النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل ، وكأحكام جملة المسئلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الأمير « وقولهم اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احوال الانفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا امر اسحق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة « وهو (أي النحو) في الاصطلاح علم بالاحوال والاشكال التي بها تدل الفاظ العرب على المعاني ، ويعنى بالاحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرق اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات

التي تدل بها الفاظ العرب على المعاني « فانظر الى قوله « علم بالاحوال
والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض ،
فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التي
تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاملاق فاما باعتبار
هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار
اقتادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى ، فعلم المعاني » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيأتها
التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار
ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده المفسر قد تناول النحو بشرح يجعل
موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من
قولهم : انتحاء اذا قصده . انما هو انتحاء ست كلام العرب من اعراب
وغيره ، كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق
به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفتاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين
موضوع علم النحو وعلم المعاني « ويشارك النحوي صاحب المعاني في
البحث عن المركبات الا ان النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية
صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه
السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه
بالنضاجة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من
جهة الصحة والفساد : يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح ،
وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن
بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعله دائرة على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب حياء النحو .
 وإذا رجعنا الى الكتابين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم
 لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن احوال الكلم من حيث دلالتها
 على المعاني التركيبية ، فصاحب كشاف اصطلاحات الفنون يقول « علم
 النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف
 به كيفية التركيب العربي صحة وسقما » ثم قال « والغرض منه الاحتراز
 عن الخطأ في التأليف ، والاعتدال على فهمه والافهام به » ومعنى هذا
 ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر
 والحذف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم
 باحت عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية النسبية ،
 وقال « وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني
 الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في
 حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب
 العربية على المعاني الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البيانون يعدون فيما يخل بفساحة الكلام التعزيد اللفظي ،
 ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اوهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفا لقوانين علم
 النحو ، كالفصل بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي .
 ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ،
 كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على
 المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف
 ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .
 ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانين بأنهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو ، أو أنهم احوالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كته .
ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون
هو قانون تأليف الكلام ويبان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في
الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن ان تؤدي
معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ،
وقالوا : انه يبحث عن احوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة
في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للنعاني
الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالتحاة حين قصروا النحو على اواخر
الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا
به طريقا منحرفة الى غاية فاصرة . وضيعوا كثيرا من احكام نظم الكلام
واسرار تأليف العبارة » .

لم يفسر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل
بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والاحذف
واتصال بعض الكلم ببعض واتصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب
النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس
نعلم النحو في كتبه المبسطة . يخرج منها وهو على ثقة من انهم قد
اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له اسلوب من الكلام الا
قداه بما استفاد من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الاسلوب العربي
او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الاتقان والنفي والتأكيد والتوقيت
والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ،
الا ما كان ماسا بالاعراب او متصلا باحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من
فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

إذا قلنا نظرة على علم النحو وجدته يبحث عن احوال الجمل
والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التي يكون
بها التركيب مطابقا للسماى الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة
التي تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء او جواب قسم
او مضافا اليه او مفعولا ثانيا لنحو غلبت وفنت ، ولم يقتصر النحاة
بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من
جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، متيدة بنوع
خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم
الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف
او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا - ان جملة الخبر او الوصف او الصلة لا تكون
انشائية ، وان جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط ، وجملة الصلة لا تتقدم
على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية ،
وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا
كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالفاء ، ويدلونك على مواضع حذف
جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

واما المفردات فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدئا أو خبرا أو
فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ،
ولا يقتصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ
والحال والتابع مثلا من جهة التوكيد والتعريف ، وعن الخبر والفعل
والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه
الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي
يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا
ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومند لا تدخل على الضائر ، وان
رب مختصة بالنكرات وان حيث واذا لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يسيطرون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد وعسى
وأخواتها من جهة اتصاله بأن .

قال المؤلف في ص ٣ « نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام
حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكميل احكامه ، فقد تكلسوا في
وجوب الصدارة لاسماء الاستنهام وبعض ادوات النفي . حين أرادوا
شرح التعليق ، وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الادوات ما يجب
ما قبله عن العمل فيها بعده » .

والمعروف ان النحاة يتكلمون عما يجب له الصدارة في أبواب غير
بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ
اذا كان مشتبلا على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمنا
ماله الصدر ^(١) ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من
نحو الشرط والعرض والتسني ^(٢) ويقولون في باب الجوارم : إن الشرط
له الصدارة ^(٣) ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستنهامية
يلزمان الصدارة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف
التحضيض هـا وألا ولولا ولوما ، لها صدر الكلام .

قال المؤلف « ويبنوا بعض الادوات انى يجب أن يليها فعل وانى
لا يليها الا اسم ، حين أرادوا تفصيل احكام الاشتغال » المعروف ان
النحاة يتكلمون عن الادوات من جهة ما اتصل به من فعل أو اسم ، في
مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هـا
وآلا ولولا ولوما انها تلزم العمل لفظا او تشديدا ، وقالوا في بحث
حروف الاستنهام : ان الهمزة وهل تدخلان على انجدة الاسمية
والفعلية ^(٤) وقالوا في بحث لو : انها تختص بالفعل كإن الشرطية .

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .

(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية

(٥) الخلاصة وشروحها .

وقال المؤلف : ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب تابعة
لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء
الاستعمال وبعض ادوات النفي في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التي
يجب ان يليها فعل ، والتي لا يليها الا اسم . في باب الاستعمال ،
واستخرج من هذا نتيجة . هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث ،
ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق
وباب الاستعمال ، وكان على الاستاذ ان يذكر لنا شيئا من الوجود التي
قاتهم دراستها او شيئا من الاحكام التي ظفروا بها من الكلام العربي
ولم يتعرضوا له . ولو فعل شيئا من هذا لكان قوله « فلم يستوف
درسها . ولا أحيط بأحكامها نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصحتها .

ثم تسكلم الاستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام
العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوه
مفرقا على أبواب الاعراب ، موزقا ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التي
هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإلا ولم ولن ولما . فلم يرض عن ان
تدرس لا فيما الحق بكان ، ثم فيما الحق بأن ، ولا ان تدرس غير وإلا
وليس في باب الاستثناء . ولا ان تدرس لن في نواصب الفعل . ولم ولما
في جوازمه . ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت
العناية كلها الى بيان ما تحدث من اثر في الاعراب ، واغفلت عن اغفال
درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي . وفرق ما بينها وبين غيرها في
الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرنت اساليبها ، ثم ووزن بينها ،
وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما
يكون نفيا منفردا ، وما يكون نفيا لجبلة ، وما يخص الاسم ، وما يخص
الفعل ، وما يتكرر ، لاحظنا بأحكام النفي وفقهنا اساليبها ، ولظهر

لنا من خصائص العربية ودقتها في الالاء هي . كثير لفظة المحصاد .
وكان علينا ان تتبعه ونبيته » .

شأن علم النحو البحث عن احوال اللفاظ من حيث دخولها في
التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيرها . واتصاله او انفصاله . وحذفه او
اتيائه . وزيادته او اقصائه لمعنى . واستراجه او بقاءه . وعمله في غيره او
اهماله عن العمل . فادرس النحاة حروف النفي في ابواب متفرقة
فذلك ما يناسب موضوع علمهم . اذ يدكرون الانفاظ في مقام البحث
عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب . وليس هناك حال يعرض
لادوات النفي عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات . وانما
نجد من الاحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفي
وغيرها من الكلم . كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض للمعل فعل فاعلم
ليس . واحرف فاعلم ما وان ولا . وبعض افعال الاثبات وهي كان
وبقية اخواتها .

ولا شك ان هذه الوجود التي تشترك فيها حروف النفي مع غيرها
هي اشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع
له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معاني الحروف والادوات لا يدخل في صلب
علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب .
بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم أعني الحروف .
فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو . ولكن النحويين لاحظوا
أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الجان
الذي يعرض لها عند التركيب . كالعامل او الاعراب او البناء او
الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفي في ذلك التوكيد يدرسه في » باب

إن « ويقترنون بأن المؤكدة » أن « الواصلة » وليت « المتنبية » لأنها أدوات تتساؤل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد واحكامها لاثرها في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكما في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جعلت اساليب التوكيد في العربية . ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تنبيها للمسامح ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، وبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح اساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قرفوا إن بأن الواصلة ، وليت المتنبية ، لاشتراك الحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ، وذكروا نوني التوكيد في بحث الفعل حيث كان لها عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركها فيها غيرها من أدوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذي يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذي أشار به المؤلف فجسموها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذي يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التي يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكناهم ذلك ، لأن احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية اوسع « ادق » يدل على الزمن بالفعل وبلاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين أحكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيئاتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث اتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان (١) .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التي تعرض للالفاظ عند تأليغها ، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجهة التي يتناولها موضوع علم النحو . وعر
الاحوال التي تعرض للانفاذ من حيث التركيب وقائية المعاني الاصلية .

ثم اعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصرُوا النحو على البحث في اواخر
الكلم . وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول » اني
من الوجهين) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحته ، حرموا انفسهم
وحرموا اذ اتبعناهم . من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها
المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهولة ولم تزل
تفرد العربية ونحفظها وفرونها ، ونزعم اننا قمنا ونحيط بها بها من
اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فقه
اساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

فدأبنا لكان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في اواخر الكلم
وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم .
ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا انفسهم ، وحرموا من اتبعهم ، من الاطلاع
على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحقيق :

النظر في أسلوب الكلام العربي جهتان :

(اولاهما) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا
عن العربية ، محكوما عليه باللحن ، وبعبارة اخرى — يكون الكلام
مطابقا لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلى بليغا او غير
بليغ ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

(الثانية) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على مسطرة
التأليف عربية ، اعني مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث
عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من
الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

اشواظاً واسعة ، وبلغوا فيها الى عيات بعيدة ، فغدقوا بهم حرموا
أنفسهم او حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ،
مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، ولقد ارباك انهم لم
يصيقوه ؛ ولكنهم لم يريدوا ان يتعدوا حدوده الى موضوعات بحث
عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقهها او علوم البلاغة .

واشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجود التي ألمح اليه النحاة
الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في اواخر الكلم فقال :
« الثاني : انهم رسوا للنحو طريقة انقطاعية ، فاعتصموا ببيان الاحوال
المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الالواجه من اثر
في المعنى . يجيزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا
يشيرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا
يستند جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون الى كلمة فاصلة .

النحاة يبحثون عن الاساليب التي لا يقال للناطق بها قد جئت بها
لا تتكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكيب وجهين او وجوها
من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجود قد تكلم
بها العرب عند تأدية المعنى الاصلى لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا
ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجود اثر في تصوير المعنى
الاصلى يغير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجود ، فهم اذا اختلفوا
في وجه من وجوه الاعراب يجيزه طائفة ويسعه اخرون ، فان اختلفوا
يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم
ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجود في التركيب ،
قد ينتهون الى ما يفترق به الوجهان او الوجود من الاثر في رسم المعنى
الاصلى وتصويره ، وان صح انهم لم ينتهوا في جدلهم الى كلمة فاصلة
فلان المميز لبعض الوجود لم يتم الشاهد المقتنع لخصه من كلام فصيح
او قياس صحيح .

وجهات البحث النحوي

ذكر المؤلف شدة غناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اظالموا مراقبة اواخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وصول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كتف سر من اسرار العربية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يترد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فالحوا في الدرس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسوا ما كشفوا اول الامر - علل الاعراب - او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » .

المعلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنيت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

(احدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر باتبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن نردها على قائلها ، كما انك لا تضعها بحل العلم او الظن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنها شابه الحرف في احتياجها الى المحذوف وهو المضاف اليه .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ويسهل عليك ان ترده على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاه إياك فلا تقول أعطاهك ، بأن الضمير الثاني أشرف أنه أعرف ، فيأتى من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه .

أما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحه .
وأما النوع الأول فهو الذى يصح أن يدخل في علم النحو على أنه من أسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقصود علم النحو ، قال أبو اسحق الشافعى في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر أول النوعين وهو احراز النقط عند التركيب عن التحريف والتزيغ عن معتاد العرب في نطقها ، ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على أصول تلك القوانين وعمل تلك المقاييس والانتحاء التى نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذاً ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعنى ابن مالك) إذ لا ينبنى عليه من حيث اقتضاء سة كلام العرب شيء » ، لكن لما كان هذا النوع لا تقا بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب (يعنى شرحه للمخلاصة) منه .

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتن » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم نقل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سرر العربية ونظم تأليفها .

لم يرد أبو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » البحت عن قوانين النحو ،
 وإنما أراد بيان ما قد يحتمل فيه من الأدب ، فينفذ ذهنه مستكشفاً
 عنه فذكر وجوهاً يربط بها على المعنى الذي يعانى استعمال الكلمات أو
 الجمل عربية . أو وجوهاً ينبه بها القارئ على شيء من حسن بيان
 الآية وأخذها من البلاغة مكائنها السامية .

وإذا نظرنا في هذه الصفحات الثلاث التي قبلها المؤلف من كتاب
 مجاز القرآن ، وجدناها تستل على سبعة أحكام تتعلق بالأساليب .
 (أولها) إيراد التفسير مفرداً في سياق النصيب عن امرئين أو أمور ؛
 فنذكر أنه قد يراعى في هذا التفسير الأول كما ورد في قوله تعالى : « وإذا
 رآوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها » وقد يراعى في استعماله الأمر الأخير
 كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو أثماً فثم يرم به بريئاً » .
 وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، إذ ذكروا في بحث التفسير شرط
 مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، وأوردوا
 آيات جاء فيها التفسير مفرداً ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على
 وجوده لا تنافي شرط المطابقة ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن
 يرضوه » ومن التوجيه التي ذهبوا إليها في الآية أن عود التفسير على
 أحدهما لا يخل بالمعنى ، لأن في إرضاء الله إرضاء الرسول ، وفي إرضاء
 الرسول إرضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه أبو عبيدة بخطابة الغائب ومعناه الشاهد ،
 وقال في قوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب » مجازاً : هذا القرآن
 واستعمال أسماء الإشارة الموضوعة لتبديد ، في مشار إليه قريب ،
 قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع عليهم ^(١) .

ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوي على طريق
 البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجود استعمال

(١) بحث تعريف المسند إليه بالإشارة

الإشارة « وتعرض لاستعمال اسم الإشارة البعيد في مشار إليه قريب ؛
وقال في أثناء البحث « ويجوز أن يكون قوله تعالى : (ذلك الكتاب)
من باب عظمة المشار إليه أو المشير (١) » .

(ثالثاً) الانتقال من مخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب ، قال هذا
في تفسير قوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم » وقد أشار
بهذا إلى النوع المسمى بالانتفات ، والانتفات قد تناولها علماء الأدب
في القديم كإبن المعتز وقدامة ، وادخلوه في مباحث علم البيان .

وإذا ترك النحاة البحث في الانتفات إلى علماء البديع ، فإلانة يرجع
إلى وجه من وجوه حسن البيان . وقد وجهوا نظرهم إلى استعمال
التفسير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن سحرة مثل قولك :
« أنت الذي أكرمتني » ، أو « الذي كنت » . مسكان : أنت الذي أكرمتني ؛
وأنا الذي قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذي أكرمتك أفا ؛
أو الذي أكرمتني أنت « فنعوه » ، فالحن أن النحاة لم يتركوا البحث
عن وجه من وجوه نظم الكلام إلا أن يدعوه لأن يرويه أحق به من فهمه .
(رابعاً) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيد قال
(أنى رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) أعاد
الرؤية ، وقال : (أولى لك فأولى) أعاد اللفظ » .

وقد تحدثت النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسمى عندهم
بالتوكيد اللفظي . من جهة أنه ينبغ التوكيد في إعرابه ، أو من جهة أنه
أسلوب عربي صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث
والشعر ، وتحدثت عنه البيانيون في بحث تركيد المسند إليه من جهة
ما يقتضيه من الأحوال .

(خامساً) تقديم المؤخر ، وبأخير المندم ، وساقى عليه قوله تعالى :
« فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « أراد ربوت واهتزت » .

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من أن العطف بالواو لا يفيد ترتيباً ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئاً الأسلوب العربي .

وإذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الأسلوب العربي الصحيح ، بقي للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى .

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب إلى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » فإنه حول الخبر وهو قوله « خاضعين » عن الاعناق إلى من أضيفت إليهم الاعناق .

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود خاضعين في الآية وصفاً للاعناق على خلاف المعروف من أن وصف غير العاقل لا يأتي على هذا الجبع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلاء ، كقوله تعالى : « قانتا أتينا طاغين » وقوله « فظلت أعناقهم لها خاضعين » وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يسبحون » . (سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » .

وحذف حرف النداء من الأحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء . (ثامنها) زيادة « لا » النافية . قال في تيسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازة : غير المغضوب عليهم والضالين . وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، وما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها أنها تزداد بعد حرف العطف .

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ونقل

ما كتبه في دلائل الاعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقاً جديداً للبحث النحوي » تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب » .

ونحن نسوق اليك عبارات الشيخ التي حملها المؤلف على أنصاف تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونريك أن عرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند تقييم كلامه . قال الشيخ عبدالقاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نجت فلا تزيف عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تغل بشيء منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر النصيحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة وهي الوصف التي يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار اخذاتها المعاني عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام » ومعنى توخي معاني النحو ايرادها على حسب الاغراض ، ومعاني النحو هي التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتكثير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والتقوانين التي أشار إليها هي أحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمنعول والحال والتبشير والمضاف والمضاف اليه ، والتوابع والشروط

وإنجزاء وغيرها وأحكام هذه الأبواب ترجع إلى الأعراب والتقديم والتأخير والحذف والتذكير وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو .
ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إلا بعد أن يفيد الأغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الأغراض ، قد تهدي إليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعاني .

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضحف التأليف أو التعقيد اللفظي ، وإن كان وضع المعاني النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتذكير في مواضعها إنما يعرف بالملكة التى تربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعاني .

فكلام الشيخ عبد القاهر ينسب قول الزمخشري في مقدمة الفصل بسدح علم النحو « وهو المرافاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » .

ثم إن الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر إلى الحروف ، فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فننظر في الجبل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من التاء ، والتاء من ثم ، إلى غير ذلك » .

والمراد أفك بعد أن تنظر إلى الوجود التى تذكر في النحو ، تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الأغراض المطلوبة منها ، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغى له .
والخلاصة أن تنظر في الجبل التى تؤلف باعتبار العوارض التى يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الأغراض المطلوبة
منها فتجىء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الخبر ، وجوها
من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار إلى حال التعريف والتكثير والتقديم
والتاخير والحذف والتكرار والأضمار والإظهار ، وثبه على أن النظم
أن تضع كلاماً من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ،
ثم قال :

« ولست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطأه إن كان
خطأً إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو
قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحو يدل على أن المبتدأ والمفعول — مثلاً — متى فهم بشرينة
حال أو مثال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوي الذي هو الحذف
لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البقاء إلا أن تصيب به موضعاً
من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين
المبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن الظاهر أن الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر أن النظم توخى معاني
النحو والعمل على قوانينه وأصوله ، يريد النحو الذي كتب فيه النحاة
قبله ، مثل سيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني ، ويريد القوانين
والأصول المتروكة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد
نحواً وقوانين وأصولاً لم يتكلم أو لم يحقق البحث فيها العلماء من
قبله . تنفى هذا الاحتمال لأنه يذكر النحاة وأصولهم وقوانينهم ذكر
من هو راض عنها ، ولم يرمهم كما رماهم المؤلف بأزهائي روح فكرة
النحو وعدم الاهتداء في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر
يريد أن يرسم طريقاً جديداً للنحو لنبه ولو بإساءة ولطف على أن النحاة

شيئوا دائرة النحو ، وأهلوا جانباً من معانيه وأصوله .

وقد رأينا الشيخ عبد التاهر قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه المقتصد ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير التواعد التي يستقيم بها التركيب ، وبسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان .

وإذا قال الشيخ : أن النظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لإغبار عليه ، ولا يقتضى أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمال من حيث هيئاتها التركيبية ، فيفتح أمامك طرقاً متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للأغراض التي يستدعى كل واحد منها طريقاً خاصاً ، فسا من غرض يعرض لك إلا وجدت له في النحو طريقاً تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة أو تتبع علم المعاني وغريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسميه علماء البلاغة المعاني التابعة كالتعظيم يؤدي بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الإشارة للبعيد ، والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند إليه .

ودلالة الألفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضاً .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد التاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجمهور النحاة لم يزدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء » .

لم يزد النحاة بكتاب دلائل الاعجاز حرفاً ، لانه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحته ما تهدي الى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه انه مؤلف في فن البيان ، اذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم انك لا ترى علما هو أرسخ أصلاً ، وأبسط فرعاً ، وأعلى جنى ، وأعذب ورداً ، وأكرم نتاجاً ، وأنور سراجاً ، من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً يحرك الوشى الخ » .

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزاً بالمزايا التي ظهرت في نظمه ، والبدائع التي راعت العرب ، وانه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هي ؟ ولم هي ؟ وكيف هي ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك إلا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتشليل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والإيجاز والحذف والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر » ثم قال : « وإذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ، والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والمخلص المحرر لقرونها وأصولها ، باحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه وتأييداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعاني وفصلوه عن النحو فصلاً أرهق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد أنها معاني النحو ، فسماهم « المعاني » ويتروا هذا الاسم البتر المضلل » .

قد أرى أنك إن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك علما يسمى علم البيان ، وهو العلم الذي تحدث عنه بعد ، بأنه العلم **الباحث عن حقيقة الفصاحة** ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم **المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتشليل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير والابحار والحذف والفصل والوصل الخ .**

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فإنه علم في موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتشليل ، ولا تخفى المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فإن فهم المؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها إلى علم البيان ويأخذ بمباحث التقديم والتأخير ونحوها إلى علم النحو ، فإن هذا رأى المؤلف لا رأى الشيخ عبد القاهر وإذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين : أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن ننكر على علماء العربية إذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ، وعدوه علما مستقلا ، ذلك أن هذا الصنيع أقرب إلى تنظيم العلوم ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .



التضمين

للتضمين غرض هو الإيجاز ، وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة ورود في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المقترحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرحه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز : كان التضمين باطلاً فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم : بل استعمل فعل أذاع — مثلاً — متعدياً بحرف الباء على فن أنه يتعدى بهذا الحرف ؛ لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين : الوجه الأول أن لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به . حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بشؤون البيان .

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر من شأنه العلم بوضع الالفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها ، حصل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فشرحت عن ساق الجذ إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى إلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شعر معنى الميل المذني هو سبب التشهير عن ساق الجذ .

بحث نشره المؤلف في مجلة الهداية الإسلامية .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي ، أي ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملقوط ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو أنه قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللقطة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمنين . كأن تجعل (أرجو) مشرباً معنى (أسأل) بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل (أرجو) متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يدونونها بالحروف ، مسبب في تخطئته ، إذ لم يقتصدوا لأشرب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمنين .

وليس معنى هذا أن التضمنين سائق للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجود استعمال اللفاظ ، لا يبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمنين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحو التضمنين كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمنين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمنين ، وإنما تكلم على حيالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لأمرد له . فبصحيح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمنين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال .
 فملتصين صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعدى
 بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل ، وعدم
 الوقوف به عند حد ما وضع له . ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد
 علم النحو ، قد استوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .



تيسير وضع مصطلحات الألوان

حمدا لمن علم البشر أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات ، وصلى الله على سيدنا محمد أفصح الناطقين لسانا ، وآبائهم بيانا ، وعلى آله وصحبه وسلم .

كثرت ضروب الألوان ، بها يشأ من مزج لون بلون ، ويظهر اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من امتزاج لونين الى اسم ، كما احتاج كل لون الى أن يكون له في كل درجة اسم يتاز به .

وقد عنت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الألوان أصولها وفروعها ، وربما بدا لدى النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الألوان ، وأنها في حاجة الى أن تستمد للألوان مصطلحات من لغات أخرى .

وهذا ما دعاني الى أن أحرر مقالا ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجزاتها من الكلم ، وبما تقرر في علم صرفها من المقاييس كل ضرب من ضروب الألوان المختلفة بأصباغها أو أشكالها أو درجاتها . يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الألوان ، أو الأسماء التي روعى عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وثقت بأن الألوان أخذت من اللغة حظا وافرا .

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي الثالث المنعقد في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨ هـ : يناير سنة ١٩٤٠ م ، لتأليف كتابه لتسهيل المجمع اللغوي في المؤتمر .

هم التقييد نظراً على ما بين يدي من الكلام العائدة الى الالوان أو
الكلم المرامي في وضعها لون . فليحت اصولاً لا يمكن الاستعانة بها
على توسيع دائرة مصطلحات الالوان كلها دعت الحاجة .
وها أنا اذا أعرض عليك أصنافاً من أسماء الالوان ، وأصنافاً من
الاسماء التي روعى في وضعها لون ، وأحداث عتب كل صنف عن ميزته
أو عناية له من الاصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة :

أسماء الالوان :

الاسم اما أن يدل على لون ساذج . واما أن يدل على هيئة مركبة
من لونين أو ألوان . وكل من النوعين اما أن يكون مصدراً يؤخذ منه
فعل واسم فاعل ، واما أن يكون غير قابل للتصريف .
القابل للتصريف من أسماء الالوان الساذجة .

أريد من اللون الساذج ما يشغل اللون الأصلي كالسواد ، والقرع
كالشبهه ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

- ١ - الأدمة : لون بين البياض والسواد ، ويراد بها في وصف الالوان
البياض النواضح . يقال : آدم وأدم فهو آدم والمؤنث آدء .
- ٢ - البرقعة : لون شبيه بالطحلة ، ومنه اشتقاق البرقوث .
- ٣ - البضاضة : شدة البياض . يقال أبيض بضا : شديد البياض .
- ٤ - البقعة : بياض يضرب الى الخضرة ، او الى الحمرة فهو أبغث
وهي بقاء .

٥ - البهمة : اللون الذي لا يخالطه غيره ، فهو بهيم .

٦ - البياض : معروف .

٧ - البقابة : شدة الحمرة ، ثقب وهو ثقيب .

٨ - الحصة : السواد ، والاحتم الاسود ، والحصانم الغراب

الاسود .

٩ - الحشرة : مروقة ، احمر الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء .

- ١٠ - الحلبة : سواد صرْفه ، حَلِيبٌ فهو أحلب وحلوب ، ويقال : أسود حليبوب : حالك .
- ١١ - الحلكة : شدة السواد ، حلك فهو حالك ، ويقال به فيقال : أسود حالك .
- ١٢ - الحمة : السواد وفد ، يقال به في السواد ويقال : أسود أحم .
- ١٣ - الحسك : شدة الحرارة ، يقال : حَسَكَ الإديم فهو حاسك : أحمر . وقد يقال به في الحرارة ، فيقال : أحمر حاسك : أي قانئ .
- ١٤ - الحنور : البياض ، يقال : الحنور الشيء : أبيض . والحنو أرقى : الدقيق الأبيض ، وامرأة حنورية : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في شدة سوادها .
- ١٥ - الحوة : حرارة تضرب الى سواد ، وسوا كل أسود غير شديد السواد أحوى .
- ١٦ - الخصب : الخضرة تظهر في الشجر يقال : خُصِبَ الشجر أو الأرض : أخضر ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .
- ١٧ - الخضرة : معروفة ، خَضِرَ فهو أخضر ، وإنثت : خضراء ، وخضيرة . وهو في الخيل : غيرة تخالطها دهسة ، وقد يطلق على السواد . فيقال : أخضر الليل : أي أسود .
- ١٨ - الدبسة : حرارة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي دبساء والدبس : الاسود من كل شيء .
- ١٩ - الدبجة : في الأصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد : فقالوا : للجبال السود : دبجج ، وقالوا : دبجدج ودججوجي : شديد السواد .
- ٢٠ - الدبجنة : أقبح السواد : دبجن فهو أدجن ، وهي دبجاء .
- ٢١ - الدبجنة : كثرة في سواد ، دبجن فهو أدجن ، وهي دبجاء .

٢٢ - الدَّسَمَةُ : غيرة الى سواد . دَسِمَ : فهو أدسم ، وهي دسما ، والدسيم : السواد .

٢٣ - الدَّعْجَةُ : السواد ، أو شدة السواد ، دَعَجَ : فهو أدعج وهي دعجا ، وقيل - شدة سواد العين وشدة بياضها ، فيدخل في القسم الآتي وهي أساء ما ركب من لونين .

٢٤ - الدَّهْمَةُ : لون الرمل يعلوه أدنى سواد ، يقال : أدھاست الأرض أو العنز : صارت دھماء اللون .

٢٥ - الدَّكْنَةُ : لون يضرب الى الغيرة - بين الحرة والسواد - دَرَكَنَ فهو أدكن ، وهي دكناء .

٢٦ - الدُّمْلَةُ : لون اقليل ، والدلالم : السواد ، فهو أدلم ودماء .

٢٧ - الدَّهْمَدُ : السواد ، يقال : أدھم وأدھما ، فهو أدھم ، وهي دھماء ، ويوصف به الضأن ، فيراد به الخالصة الصرة .

٢٨ - الرَّمْدَةُ : لون الرماد ، كدرة في سواد ، وقد أريدت وأريدت : وهو أريد وهي ريداء .

٢٩ - الرَّمْسَةُ : مثل الدببة ، يقال دامية دبساء ربساء ، وجاء بأمر ورئس : سود .

٣٠ - الرَّمْدَةُ - لون الرماد ، يقال نعامه رمداء ، وثوب أرمد .

٣١ - الرَّمَكَةُ : سواد مشرب كدرة ، لون الرماد ، يقال : أرمك الجبل فهو أرمك .

٣٢ - الرَّمْهَةُ : حسن بصيص البشرة ونحوه ، وترمه الجسم : أبيض من التهمة .

٣٣ - الرَّمْهَةُ : البياض ، والأزهر : الأبيض ، وهي زهراء ، وقد يبالغ به في لون الصخرة ، فيقال : أحمر زاهر .

٣٤ - السَّحْجَةُ : السواد ، يقال : سَحِمَ فهو أسحج ، وهي سححاء .

٣٥ - السَّحْجَةُ : السواد سَحِمَ فهو أسحج ، والسَّحْجُ سواد القدر .

٣٦ - السُدفة : في الاصل الظلمة . وتسمي في المواد . وأشار صاحب القاموس الى هذا بقوله : والاسداف : الاسود .

٣٧ - السُّعرة : لون يضرب الى السواد فوين الادمة ، يقال : سَعِرَ فهو أسمر .

٣٨ - السَّقَر : بياض النهار .

٣٩ - السَّقعة : سواد مثير بحرة . وقيل : سواد مع لون آخره يقال : سقع فهو أسقع ، وهي سقعاء .

٤٠ - المشرمة : لون بين البياض والسواد ، يقال : سمر ، فهو أسمر وهي سراء .

٤١ - الشَّرَق : اشتداد الحرة ، يقال شرق الشيء : اشتدت حرته ، وأشرقته بالصبح اذا بالغت في حرته . وثياب : مشرفة أي محسرة .

٤٢ - الشَّقرة : بياض تملو حرة : وهي في الخيل حرة في مؤخرة . يقال : شقِر ، فهو أشقر ، وهي شقراء .

٤٣ - الشَّكْلة - حرة وبياض مختلطان ، وقيل : بياض يضرب الى حرة ، وفي الابل ما يخالط سواده حرة .

٤٤ - الشَّهبة : بياض يغلب على السواد ، يقال : شهب وشهب ، فهو أشهب ، وهي شهباء .

٤٥ - الصَّبْحة : سواد يضرب الى حرة ، يقال : صَبَحَ فهو أصبح وهي صبحاء .

٤٦ - الصَّحرة : غبرة في حرة خفيفة الى بياض قليل ، وهو صحر وهي صحراء .

٤٧ - الصَّحْمة : سواد الى صفرة ، أو غبرة الى سواد قليل ، أو حرة في بياض ، وهو أصحم وهي صحماء .

٤٨ - الصَّدأة : شقرة الى سواد ، وهو أصدأ ، وهي صداء .

٤٩ - المصفرة : معروفة ، وقد اصفر ، واصفار فهو أصفر ،
وهي صفراء •

٥٠ - الصبغة : حمرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صكبه فهو
أصهب ، وهي صبغاء •

٥١ - الضحاء : البياض أو الشبية ، والاضحى من الخيل : الأبيض
والأنتى ضحياء : قال أبو عبيدة : لا يقال للغرس إذا كان بيض : أبيض
ولكن يقال له أضحى وليلة ضحياء - بيضاء •

٥٢ - الطحجلة : لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل « لون
الرماد » وفي أساس البلاغة « شراب طحل : كدر على لون الطحال » •
٥٣ - العثلة : غبرة إلى سواد ، وهو أطلس •

٥٤ - الطئمة : سرة تجاوزت إلى سواد •

٥٥ - القمى : السرة ، يقال : رمح أقمى : اسمر ، وقد يراد به
السواد ، يقال : ظل أقمى ويعبر أقمى : اسود •

٥٦ - العتاك والعتوك : الاحمرار . يقال عتاك الرمل والندم :
اشتدت حمرة . والعتاك في الألوان الخالص . ومن النساء الحرة
أو المصفرة من كثرة الطيب •

٥٨ - العشرقة : الاخضرار . يقال عشرق التبت أو الأرض اخضر •

٥٩ - العترة : بياض تعلوه حمرة ، أو بياض ليس بشديد •

٦٠ - العيسة - بياض يخالطه شيء من شقرة . وقيل لون أبيض
مشرط صفاء في ظلمة خفيفة •

٦١ - الغبرة : لون شبيه بالغبار ، والأغبر الذئب الغبرة لونه وهي
غبراء •

٦٢ - الغبسة : بياض فيه كدرة « لون الرماد » فهو غبس •

٦٣ - الغثرة : الغبرة : أو الغبرة تضرب إلى خضرة أو إلى حمرة •

- ٦٤ - الغبرة : بياض صرف ، والمعرب الأبيض وما كل شيء به أبيض ، ويقال : أسود غريب - حاله .
- ٦٥ - الغبرة : البياض ، والأغر : الأبيض من كل شيء ، ويقال : غرغرا وغرغرة أبيض ، والغرة في الفرس : بياض في جبهته .
- ٦٦ - الفحومة : السواد : فحم فهو فاحم ، وفحيم .
- ٦٧ - الفضة : الغبرة في طحلة ، يكون في ألوان الإبل والحمام ، فضح . فهو فضح . وهي فضحاء وقال أبو عمرو : سألت أعرابيا عن الأنضج ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ .
- ٦٨ - القنوع : شدة الصفرة ، وأصفر فاقع مبالغه : وقد يبالغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره .
- ٦٩ - القنعة : سواد ليس بمديد ، كسواد نهر الباري ، فسم فهو قائم . وقسم فهو أقسم ، وهي قنماء ، وقيل القنعة : حرة وغبرة ، ويقال : أحمر قائم : شديد الحرة ، كما يقال : أسود قائم .
- ٧٠ - القنعة - الغبرة ، قسم - أغير .
- ٧١ - القنابة : الحرة ، يقال : قلبت البصرة : احمرت .
- ٧٢ - القنرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القمر : أو بياض يضرب إلى خضرة أو بياض فيه كدرة . ويقال : للسحاب الذي يشتد ضوءه لكثرة مائه : سحاب أقر ، وهي قمراء وقنرة .
- ٧٣ - القنوء : اشتداد الحرة ، يقال : قنأ ، وهو قاني ، وهي قائمة ، ويبالغ به في الحرة ، فيقال : أحمر قاني .
- ٧٤ - القنبة : بياض لعلوه كدرة ، ذهب فهو آقيب ، وهي قنبة .
- ٧٥ - الكندرة : لون ينحو نحو السواد والغبرة ، كدر فهو كدر .
- ٧٦ - الكلفة : لون بين البياض والسواد ، والكلف : السواد في صفرة ، ويقال : بعير كلف : للبعير الذي يخالف حمرته سواد .
- ٧٧ - الكتنة : حرة يخالفها سواد ، كمت فهو كمت .

٧٨ — الكسدة — تغير اللون وذهاب صفائه : قالوا مالى أوالك

أكمد اللون ، وكسد الثوب — تغير لونه من إخلاق •

٧٩ — الكهبة : غيرة مشربة سوادا •

٨٠ — المنيبة : بياض ناصع نقي والمناهب من الثياب ماله تشبع حمرة •

٨١ — المهنق : شدة البياض ، وهو لهق ، وقيل المهنق : بياض ليس

بذى بريق •

٨٢ — المعة • لون يضرب الى الحمرة •

٨٣ — المعة : لون ليس بناصع الحمرة ، أو شفرة بكدره ، والامعر

الذى في وجه حمرة في بياض صاف •

٨٤ — المنقه : بياض في زرقه ، أو حمرة في عبرة ، أو عبرة في البياض

مقه مقيا ، فهو أمقه ، وهي مقهاء •

٨٥ — الملحقة : بياض يخالفه سواد ، وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد

يطلق على أشد الزرق •

٨٦ — المنقعة : بياض في زرقه ، أو شدة البياض ، مهنق مقها فهو

أمهنق ، وهي مقهاء •

٨٧ — النضاعة : شدة البياض . يقال نضع لونه — أي استند

بياضه ويبالغ به في البياض . فيقال أبيض ناضع . وقد يبالغ به في

الحمرة ، فيقال : أحمر ناضع : أي قانى •

٨٧ — التفسرة : الحسن والبهجة ، والناضر : شديد الخضرة ، ويبالغ

به في كل لون ، فيقال أخضر ناضر ، وأحمر ناضر ، وأصفر ناضر •

٨٨ — النعوج : البياض الخالص ، يقال نعج — أي أبيض ، فهو

ناعج . وهي ناعجة •

٨٩ — النعوض : ذهاب بعض لون الصبغ ، ففقد الثوب فهو ناعض

(باهت) •

٩٠ - التَّوَقُّقُ : بياض فيه حمرة يسيرة .

٩١ - الوُرْدَةُ : حمرة تضرب الى الصفرة ، يقال وُرْدٌ ، فهو وُرْدٌ ، وهي وردة .

٩٢ - الورقة : بياض يضرب الى سواد ، لون الرماد ، وهو أورق ، وهي ورقاء .

٩٣ - الواضِحُ : بياض الصبح ، والواضح من الليل : غير شديد البياض ، والواضح الابيض اللون الحسن .

٩٤ - اليَتَوَقُّةُ : البياض ، يقال : يَتَّقُ : ابيض ، فهو يَفِيقُ ، ويبلغ بها فيه فيقال ابيض يَفِيقُ .

فقد رأيت من هذه الكلم . كيف كان واضح اللغة العربية : يضع للالوان اسماء يؤخذ منها أفعال واسماء فاعل ، ورأيت كيف كان يدل على اللونين يسترجعان بنفس واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق بها ، وتحرر لوجه من وجوه الایجاز البديع .

ومن مزايا هذا النوع من الكلم ، أنه يؤخذ منه لايجاد اللون مصادر . وأفعال ، واسماء فاعل ، واسماء مفعول ، فيقال : يبيض الشيء ، تبييضاً . فهو مبيض ، والشيء مبيض ، وكذلك قالوا - حمرة ، وسودته وسفرتة ، وخضرتة - ووردته . وقنأته وتعدية الفعل الثلاثي اللازم بالتضعيف الى المفعول ، فليس عند طائفة من علماء العربية ، وإذا رأيت في هذا النوع ألفاظاً مترادفة على لون واحد ، فلو اضع المصطلحات أن يخص كل لفظ من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي يسميه .

وما كان ينبغي نواضع مصطلحات أن يعدل عن هذه الاسماء الى غيرها من الاسماء التي لا تنصرف ، او الالفاظ التي لا تشعر باللونين المسترجعين الا أن تكون مركبة .

أسماء الألوان الساذجة غير القابلة للتصريف

في أسماء الألوان الساذجة ما لا يساعد على أن يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالأرجوان للحمرة^(١) . والجريال لحمرة الذهب^(٢) ، والعوهق للون كلون السماء مشرب سواداً .

ومن هذا القبيل الالفاظ التي تدل على لون بالعاقب بآء النسبة إلى اسم شيء عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية^(٣) للون الكثيفة ، والكراثية^(٤) لخضرة ضرب إلى سواد . والنيلية^(٥) للكرائية مع قليل من الحمرة . والنفسجية لما يشبه لون النفسج . وقال العرب أسود لوبى ، وأرادوا باللوبى - شديد السواد : نسبة إلى اللوبية ، وهى الأرض ذات الحجارة السود ، وقالوا : فرس صبابي اللون : بين الصفرة والحمرة : نسبة إلى الصناب وهو الخردل مع الزبيب . وقالوا حمام ورسى : أصفر ، نسبة إلى الورس وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب وقالوا تبنى : أصفر كالتبن . والوصول إلى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز ، فقول الناس : برتقائى ورمادى ، وسماوى : غير خارج عن مقاييس اللغة .

أسماء هيات الأشياء المركبة من الوان

نريد من هذا النوع الاسم الذى يدل على هيئة مركبة من لونين يستار كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو الرقطة ، وتحقق بهذا ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللينة . وهذا النوع يأتي مصدراً يؤخذ منه فعل ، واسم فاعل . ويأتي اسماً غير قابل للتصريف .

- (١) قد يقال به في الحمرة ، يقال : أحمر أرجوان
- (٢) قد يطلق على ما خالص من لون أحمر . (٣) نسبة إلى الزنجار .
- (٤) نسبة إلى الكراث ضرب من النبات .
- (٥) نسبة إلى النيل وهو نبات يصبغ به .

أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، واليك طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات :

١ - الأورثة : بياض وسواد ، وهي الرقطة ، يقال كبش آوث ونعجة أورء .

٢ - البرشة : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة كأن مكان أبرش : مختلف الألوان ، والبرش في شعر الفرس - نكت صفار بخائف سائر لونه .

٣ - البرس - بياض يظهر في البدن وجوارب العرب به هذا المرض فقالوا للحية فيها لمع بياض البرصاء ، بل سوا القسر بالابرص .
٤ - البغثة - سواد يشوبه بقعة بياض ، أو بياض يشوبه قهق سواد بغث فهو أبغث ، وهي بغاء .

٥ - البقع - بياض يخالطه لون آخر ، وهو أبقع ومبتقع - فيه موضع بياض وموضع غيره .

٦ - البلق - سواد وبياض ، بلق ، فهو أبلق ، وهي بلقاء ، والفرس الأبلق ما ارتفع تحجيله إلى فخذيه .

٧ - الخصاف - أن يجتمع لوانان من سواد وبياض ، والاختصاف من الخيل والغنم الأبيض الخاصرتين والجنين ، ومن الجبال ما فيه بياض وسواد ورماد خفيف - فيه سواد وبياض ، وساء مخصوفة - ذات لونين وخصف الشيب لته جعلها خفيفة ذات بياض وسواد .

٨ - الخلسة - أن يكون السواد أكثر من البياض يقال - أخلص الشعر فهو مخلص وخليس إذا - أبيض بعضه ، وأخلص انبت - إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض .

٩ - الخيف - أن يكون إحدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

والأخرى كعلاء ، وهو خفيف ، ويقال نخيف ألوانا - أي تغير .

١٠ - النحل - الشامة في الجسد ، والأخيل - كثير الخيلان ؛

وهي خيلاء (وقد تص صاحب اللسان على أنه لا فعل له) .

١١ - الذريعة - أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود ، وسائر

أبيض ، دَرَع ، فهو ادرع ، وهي درعاء .

١٢ - الدغية - أن يضرب وجه الفرس وجفافة الى سواد أشد

من سواد سائر جسده ، ويقال - ادغام ، فهو أدغم وهي دغاء .

١٣ - الرقشة - اختلاف اللون ، يقال رجل أبيض - مختلف اللون .

١٤ - الرقشة - بياض في جفلة الفرس العليا أو بياض في الألف

رئيس فهو أرثم وهي رشاء . ونعجة رشاء : سوداء الأرنبة وسائر

أبيض .

١٥ - الرقشة - نقط أو خطوط سود وبياض ، يقال - حية رقشاء

لترقيش ظهرها ، بخطوط وقط . والرقشاء من المعز : انتهى فيها نقط من

سواد وبياض .

١٦ - الرقطة : سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط

سود ، ارقط وارقاط ، فهو أرقط ، وهي رقطاء .

١٧ - الرمش : رجل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة

رمشاء كثيرة العشب .

١٨ - الرمل : خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تخالف

سائر لونه . وهو أرمل وهي رملاء ، ونعجة رملاء سوداء القوائم

وسائر أبيض .

١٩ - الشسط بياض الرأس يخالطه سواده والشميط - ذهب فيه

سواد وبياض .

٢٠ - الصنتعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره

بياض ، وهو أصقع وهي صقعاء .

٢١ - العرمة : تضيظ بياض وسواد ، ومن غير أن يتسع كل نقطة .
وهو أعرم وهي عرماء ، والحية العرماء : التي فيها قط سود وبيض .
٢٢ - العنسة : أن يكون في ذراعسي الظبي أو الوعل : أو في
أحدى ذراعية بياض ، وسائر أسود أو أحمر ، وهو أعصم ، وهي
عصماء .

٢٣ - الكحل : سواد يعلو جفون العين خلفه والكحلاء : السديرة
سواد العين ، ومن الثعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ - الشنقة : بياض في جحفة الفرس السفلى فهو لظ .
٢٥ - التلى : سرة في الشفة ، لمي فهو ألمى وهي لمياء ،
واستعملوه في شديد السرة ، فقالوا : رمح ألمى - شديد السرة .
٢٦ - التبظ : أن يكون في بطن الفرس أو شاكلة الشاة بياض .
يقال فرس أبظ - أبيض البطن ، وشاة بظاء ، بضاء الشاكلة .
٢٧ - النكش : أن يكون في الثور نقط بياض وسود . يقال نكش
فهو نكش .

٢٨ - النكته : النقطة من أي لون كان ، يقال في العين نكته بياض
أو حمرة ، ويقال هو كالكته البيضاء في الثور الأسود ، ونكته البرة
بدا فيه نقط من الأوطاب ، فهو منكته ، والبرة منكته (بصيغة اسم
الفاعل) .

٢٩ - النثرة : النكته من أي لون كان ، ولكنهم يقولون الأنثر
- ما فيه نكته بضاء وأخرى سوداء ، ومنه سمي السبع المعروف بالنمر
ويقال نمر (كفروج) السحاب - صار على لون النمر ، فهو نمر وانمر ،
وهي نمرة ونمراء .

٣٠ - الويش : الرقط من الجرب ، ويش البعير ، فهو ويش .
٣١ - الودق : نقط حمر تخرج في العين من غلة كدم تشرق به ،
ودقت فهي ودقة .

٣٠ - المركبة : النقطة في الشيء من غير لونه ، يقال : وكنت البسر :
بدت فيه ثقب من الارتباب فهو موكنت ، والبيرة موكنت (بصيغة اسم
الفاعل) .

وفي هذا النوح المزايا التي نبينا لها آثقا من صوغ الأفعال ، وأسما
الفاعل ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ذي لوفين .

أسماء الألوان المركبة غير قابلة التصريف

نريد من هذا ما كان نحو الخلفة ، وهو كل لونين اجتمعا .
ويمكن صوغ أسماء للألوان المركبة بواسطة النسبة التي يراد بها
التشبيه ، كأن نريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة
الجزع « وهو خرز يمانى فيه سواد وبياض » فنقول : الجزعية ، ودو
اللون جزعي . ولو اردت الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة
مخلطة بهيئة قوس قزح . اساغ لك أن تقول القرحية ، ودو اللون
قرحي ، وتقول على هذا النمط : الترجية ، متى اردت تشبيه حال
ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة الترjus ، والعرب يشبهون العيون
بالترjus ، وشبهوا عيون الوحش بالجزع .

الاسماء المراسى في معانيها لون

في اللغة أسماء يلاحظ عند وضعها أو عند استعمالها لون من الألوان
دون أن نجد لها في المعجمات مصدرا أو فعلا يدل على نفس اللون .
(أولاها) أسماء لا يوجد في مادتها مصدر أو فعل يدل على نفس
اللون . ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه مقيس ، وهذه إما أن
تكون موضوعة أو مستعملة لمجرد الدلالة على الاتصاف بلون . وأمثلتها :
الديجور : الأغبر الضارب إلى السواد .

الدحس : الأسود من كل شيء .

الدريحي : يبانقره في الحرة ، فيقال : أحمر دريحي ، أي أرجوان .
الأصبع : المبيض طرف الذنب ، يقال طائر أصبع وشتر صبغاء .

المُتَحَسِّت : مالا يخالط لونه لون آخر ، يقال : ثوب مصمت أي يلون واحد لا شية فيه .

التَّسْعِرِي : الخالص الحرة .

التَّصْيَعِرِي : يبالغ به في الحرة ، يقال أحمر صيعري أي قانيء .

المضرحي : الأبيض من كل شيء .

الغداف : الأسود ، يقال شعر غداف وجناح غداف : أسود ، ويقال

للمغرب الأسود غداف ، وأغدف الليل : إذا أظلم .

الغضب : الشديد الحرة .

الغيب : شديد السواد من الخيل .

الفكدم : الأحمر المشبع حرة ، أو ما لم تكن حرته شديدة .

الْقَرَأَس : الثاني ، يقال أحمر قرأص : قانيء .

القهنكس : الأبيض تعلوه كدرة .

الكرك : الأحمر ، وأكثر ما يوصف به الثياب ، واستعمل في العروخ .

فقالوا : خوخ كرك : فيه حرة .

الطهاني : الكثير الخيلان الحمر في أرجه ، والتهات التقط في

الخصوص .

الماذي : الأبيض قالوا : غسل ماذي أي أبيض ، وشرع ماذية :

بيضاء .

الامرئ : المنقط بيباض وحرة ، قالوا : تور امرئ أي به نقط

بيض وحمر .

الماريّة : البيضاء البراقة (المولودة المولود) غزال ، امرأة أو قطاة

مارية : أي بيضاء براءة .

اليلق : الأبيض من كل شيء ، ويقال : أبيض يلق ، سناه في البياض .

وأما أن تجرى سجرى اسم العين ، فلا يقع وصفنا الخيل ، وهو الذي

يقول فيه أصحاب المعجمات : هو اسم لأصفة ، وأمثله :

البرنكان والبرنكان : الكساء الأسود :

التشريب : السحابة البيضاء .

الصير : السحابة البيضاء .

الملجوم : الظبي الأحمر .

العويج : الظبية في كشحيها خطتان سوداوان .

العسيرة : ثوب أسود يليه الخدمة .

القضييم : الجلد الأبيض يكتب فيه .

(ثنيتها) ثياب تدل على لون أو لونين وهي : الخودة من اسب

عين ، كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللوتين . وأمثله :

الاصدر : الأبيض لبة الصدر من الغنم والخيول .

المطرف : أبيض الطرفين : الرأس والذنب ، أو أسودهما ، وسائر

لونه يخالف ذلك .

الاعتق : الكلب في عنقه بياض .

المعضد : ثوب له علم في موضع العضد .

أو اسم ما يشبه اللون في صبغه أو هيئته . وأمثله :

الآزر : يقال فرس آزر إذا كان لون فخذه أبيض ولون مقاديه

أسود أو أي لون كان ؛ فكان بياضه أظلم والمؤزرة : نمجة كأنها أوزت

بسواد .

المحجل : يقال فرس محجل إذا ابيض قوائمه : وجزوا البياض

إلى نصف الوظيف (ما فوق الرسغ إلى المفاصل) كان بياضه محجل

(والمحجل الخلخال) .

المتبن : الأصفر في لون التبن :

المدثر : الفرس فيه نكت فوق البرش (تشبه الدنانير) .

المرجل - يقال برد مرجل : فيه صور الرجال .

- المَرَحَل — برد مرحل : فيه حور الرجال .
- المَرُول — يقال فرس مَرُول : اذا جاوز بياض تحجيله العُضدين
- والفخذين كأنه لبس السراويل .
- المَسْهُم — يقال : برد مَسْهُم : اذا كان فيه وشي كالسهم .
- المَشَجَر : ما نقش بهيئة الشجر من الديباج .
- المَضْلَع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع .
- المِطِيل : ثوب عليه صورة الطيل : يقال برزوا في اُردية الطيل .
- المِطِير : ما نقش فيه صورة الطيور .
- المَعْشَم : الابيض الرأس . يقال فرس مَعْشَم أي ابيض الرأس دون
- العنق ودون سائر جسده : كأن بياضه عمامة : وهي ما يلف على الرأس .
- المَعْيَن : ثوب في وشيه ترايع صفار كفيون الوحش .
- المَقْقَص : يقال ثوب مققص أي مخطط بهيئة القفص .
- المَقْوَف : الثوب الذي فيه خيوط بيض كالنموف : والنموف : نقط
- بياض في أظفار الاحداث .
- المَقْمَر : ما كان بياض تحجيله في يديه الى المرفقين : كأنه لبس
- القفاز .

- المَسْرَجَل : ثوب فيه صور المراحل أي القصور .
- المَكْمَب : الموشي على هيئة الكعاب .
- المَمْعَر : ما لونه كلون المغرة .
- المنطقة : ما علم عليها بحرة في موضع النطاق .
- الوشحاء : العنز التي يكون بياضها المخالف لسائر ألوانها : كالوشاح
- لها .

وما جاء على وزن مفعّل من هذا الضرب يصح لواضع المصطلحات أن يقيس عليه فيقول — مثلاً : مَسْوَر أو مَسْمَلَك أو مَسِيَّك ، لما نقش عليه صور أسورة أو اسماك أو سيوف .

ومن قبيل الاسماء المتخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع الذي ينتهي اليه اللون نحو :

١ - المجيب : يقال غرس مجيب اذا ارتفع البياض منه الى الجيب (جمع : جبة ، وهو موصل ما بين الساق والفخذ) .

٢ - المجوف : الذي يصعد البلق فيه حتى يبلغ الجوف (البطن) .

٣ - مرفقة : وصف المشاة التي يبلغ بياض يديها الى مرفقيها .

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم التصبغ الذي يعطى اللون . نحو :

١ - المجسّد : الاحمر ، يقال ثوب مجسّد : أي احمر ، وأصله المصبوغ بالصباد وهو الزعفران أو العصفور .

٢ - المضرّج : الاحمر ، قيل : مأخوذ من الاضرج وهو صبغ أحمر .

٣ - المضمّر - يطلق على ما فيه حبرة خفيفة من الثياب : وقال

بعض علماء اللغة : المضمّر : المصبوغ بالمضير . وهو العطين الاحمر ، ومن فمروا المضير بما فيه صبغة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه .

٤ - المهرود : ما فيه صبغة خفيفة في الثياب : وقال بعض علماء اللغة المهرود : الثوب الذي يصبغ بعروق يقال لها الهرد .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذي يؤخذ من اسم البلد الذي يصنع فيه ذو اللون . ومثاله :

مهراة : صفراء ، يقال عباءة مهراة أي صفراء ، وكان سادات العرب يلبسون العباءة الصفراء ، قال بعض علماء اللغة : مهراة : تبة الى هراء لان هذه المعائم كانت تجلب منها .

اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا ان اسماء الالوان يشتق منها مصادر وانفعال للدلالة على ايجادها نحو ينضج وحمير وسود . والحرب بعد هذا القاطع للدلالة على ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

٣ - البرقشة : النقش بالوان شتى ، وتبرقش الرجل : تزين بالوان شتى مختلفة ، وتبرقش الثبت اذا اختلفت الوانه .
الدخلة : تخليط الوان في لون .

الدنة : طلاء الشيء باني لون كان . دنته بالدماء (الطلاء) فهو مدموم ودميم .

الرقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .
الترقين : الترفيم .
الزبرة : تصفير الثوب .
الزهقة : تبييض الثوب .
الترويق : النقش والتزيين .
التضريح : صبغ الشيء بحمرة .
النقش : تلوين الشيء بلونين .
الوشي : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من اسماء الالوان ، واسماء ما يراعى في استعماله لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من اسماء الالوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين أو الوانا ، ولواضع المصطلحات ان يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه ، كما قالوا : الجون : الاحمر والابيض والاسود فله ان يخصه بأي لون شاء .

ورأيت فيما عرضناه من الاسماء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه ، ولواضع المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه لترجيح رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذي يناسب الاصطلاح ، كما اختلفوا في « المسعر » هذا يقول ما فيه حررة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه صغرة خفيفة ، فله ان يخص المسعر بما يشاء من ذى حررة خفيفة ، أو ذى صغرة خفيفة .

ويشابه هذا أن يختلف اللغويون في درجة اللون الذي وضع له
الاسم ، كما اختلفوا في « القدم » هذا يقول المشيع حبرة ، وهذا
يقول ما حمرته غير شديدة ، فلو اضع المصطلحات أن يخص كلمة القدم
بذي الحبرة الشديدة أو ذي الحبرة الخفيفة .

ورأيت فيما شرحناه عليك أساء تختصها المعجمات بنوع من الأشياء
كالثياب أو الحيوان أو النبات ، وهذا النوع من الاسماء يصح لوضع
المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة
من نحو مشابهة أو إطلاق أو تقييد .

وملخص البحث أن اللغة العربية - تسع بجزارة مفرداتها ، ومساعدة
أصول صرفها ، كل ما يحتاج اليه من المصطلحات العائدة الى الألوان ،
وقد رأيتها كيف تدل على الألوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها
كيف فتحت ابوابا يسكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات
العلوم والمدنية ، دون أن تضطر الى توقيفها بكلمات من لغات غير
عربية .



طرق وضع المصطلحات الطبية

وتوضيحها في اللغة العربية

شرف الأمة في رقي لغتها ، ورقي لغتها في مساهمتها للعلوم والفنون ،
واتساعها لأن تخوض في بحث كل علم أو فن ، وتشرح مسأله وان
بلغت في كثرتها وعموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها ، قد وجدت من
بيان اللغة العربية معينا لا ينضب ، فلم نلبث أن لبست من ألفاظ هذه
اللغة وأساليبها حلا ضافية .

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بعينها في علم الطب ،
فقبلته وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .

وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله إلى العرب مادة غزيرة ، واستطاع
أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته ، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه
بلسان عربي مبين .

انتقل هذا العلم إلى العرب وهم يعتزرون بلغتهم ويحرصون على أن
تكون لغة العلم ، كما كانت لغة السياسة والأدب والاجتماع ، فالتفت
علاء الطب إلى الألفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم أو
تتصل به من نحو أسماء العلل ^(١) وأساليبها ، وأعراضها وأطوارها
وأثارها ^(٢) . وأسماء الأعضاء والأجزاء منها ظاهرة كانت أو باطنة ،
وأسماء ما يركب منه الأدوية من نحو النبات والمعادن والأحجار ، وأسماء

بحث قدمه المؤلف إلى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٩
بصفته مندوب المجمع اللغوي .

(١) معظم أسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو (صداع) أو وزن
فعل نحو (يهق)

(٢) ترديد من أثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لآثر الجرح بعد
برئته ونحو المهب لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على المداواة (١) .

انتقوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة ، ولعلي لا اكون مخطئا اذا قلت : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددا اكثر مما وجد في غيره من العلوم المتقولة اليها ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسبح لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب ان وضعوها لاسماء . مثل اصول الاشتقاق والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تصمد في عبارات عربية فصحي . فاذا قلنا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فسيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعملة فيها وخميسا به العرب من المعاني الطبية . وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي اشتقت منه . كما سوا العرض دليلا . نظرا الى سيطرة الخيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات نقلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة . كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وان لم يرسب . قال ابن سينا في كتاب القانون : ان اصطلاح الاطباء في استعمال نظرة الرسوب والنقل قد زال عن المجرى المتعارف . لانهم يقولون : رسوب وثقل . لا لما يرسب فقط بل لكل جوهر أغلظ قواما من المائية متبيرا عنها وان طفا .

وكما صاغوها على مثال الاضافة كما قالوا : حصى الدق ، وهي الحصى المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : الشريان الصاعد والشريان النازل ، او على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه كما

« انحر » المنحصر ، لما حبس به الدواء في النسم . و « المسقط » لما يسحب به الدواء في الانف . و « الدسليم » لما يسد به الجرح من نحو الفتيلة .

سوا أحد أنواع النبض الموجي لأنه يشبه الأمواج إذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .
وقد نبه أبو علي بن سينا في كتاب القانون على وجود تسمية الأمراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجود :

أما من الاعضاء الحاملة^(١) لها ، كذات الجنب ، وذات الرئة ، وأما من امراضها ، كالصرع ، وأما من أباها ، كقولهم : مرض سوداوي ، وأما من التشبيه كقولهم : داء الاسد^(٢) ، وداء الفيل^(٣) ، وأما منسوبها الى أول من يذكر انه عرض له كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة الى رجل يقال له طيلانس ، وأما منسوبها الى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية ، وأما منسوبها الى من كان مشهورا بالانجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروتية ، وأما من جواهرها وذواتها ، كالحمى والورم .

وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لأدوات طبية ، كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي^(٤) في كتابه المسمى « التعريف »^(٥) فإنه رسم في هذا الكتاب صور الآلات ، وذكر

(١) اشتق العرب من بعض الأضياء أسماء للعمل التي تصيبها وهي : القلاب لداء يصيب القلب ، والكباد لداء يصيب الكبد ، والنكاف لداء يصيب اللكفتين وهما غدتان يكتنفان الحلقوم من أصل اللحي ، والقوام لداء يصيب العشاء في قوائها .

(٢) الجذام لأنه وجه المبطل به لبشيد وجه الأسد في كراهة منظره .
(٣) زيادة في القدم والساق وسمي داء الفيل لان رجل المريض به تشبه رجل الفيل . ومن هذا التنبيل اسم السرطان فإنه في الأصل اسم لدابة نهريه وسمي به الداء المعروف ، لأنه اذا كبر ظهر عليه عروق حمراء وخضراء تشبه أرجل الدابة التي تسمى السرطان .

(٤) ذكره ابن حزم في رسالة أودعها مؤلفات الإندلسيين وقال . قد أدركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(٥) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد . وتوجه منه نسخة في دار الكتب المصرية .

لكثير منها أسماء مناسبة نحو المكونة والريثونية والمنشورية والمهلاية والمارية.
ودخل في مشنجاتهم كلمات مولدة ككلمة «بحران» للتغير الذي
يحدث للعليل دفعة في الامراض الحادة ، وكلمة «تفسرة» لواء المريض
المتدل به على علته ، يقال ارسل فلان تفسرته الى الطبيب ، ونظر
الطبيب في تفسرة المريض .

ومن اسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ،
أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن
ساروا من أمتها ، أو صاروا من كبار أدائها ، تجدون الحديث عن
هؤلاء الرجال والتنبية على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب
طبقات الأطباء ، وطبقات اللغويين والأدباء ، مثل الرئيس أبي علي
الحسين بن سينا ، برع في الطب ، وثق في الأدب ، وبلغ في اللغة مرتبة
عليا ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب «القانون» وله مؤلف
في اللغة يسمى «لسان العرب» .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر^(١) ، فقد كان ، كما
قالوا ، بسان من اللغة مكين ، ومورد من الطب عذب معين ، وكان
يحفظ شعر ذي الرمة ، مع الاشراف على جميع أقوال أهل الطب^(٢) .
ومثل محمد بن أحمد بن رشد^(٣) ، فقد جمع الى الطب والفلسفة
التسلع في علوم العربية ، وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكلليات ،
وله في العربية الكتاب المسمى «الضروري» .

وربى طائفة من بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ
مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم واسطة ،
قد برعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الامام أبو عبد الله محمد بن عمر
المازري^(٤) ، كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

(١) توفي سنة ٥٩٦ هـ . (٢) فتح الطيب للمقري . (٣) توفي سنة ٥٩٥ هـ .

(٤) توفي سنة ٥٢٦ هـ .

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يزرع اليه في الطب كما يزرع اليه في الفتوى (١) »

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الاسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيرا من الاحكام الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان امرار الاوامر والنواهي بشيء من مسائله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولغ الكلب في افاء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بتراب » والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من نبه ، فيما بلغنا ، على أن هذا الامر مراعى فيه وجهة طبية ، هي ما يخالف لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون خفية ، فلا تظهر لكل ناظر (٢) .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما خسر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطا محكما .
ويدلكم على أن أولئك الاطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريرهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوي مهذب الدين عبد الرحيم بن علي ، أنه كان اذا تفرغ من اقتضاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم ، يأتي الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوما بعد قوم ، وكان الى جانبه مع ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : الصاحح للجوهري ، والمجمل لابن فارس ، وكتاب النبات لابن حنيفة الدينوري ، فكان اذا جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيقها نظرها من تلك الكتب .

ومن يطالع شيئا من مؤلفات أولئك الاطباء ، ويسمع النظر فيما يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

(١) كتاب الديباج لابن فرحون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان اولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ، وبذلك أمكنهم أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنبا لجنب .

بيننا بهذا أننا نجد جانبا عظيما من الالتاخذ العربية غير الكثيرة الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنظومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة « الحصف » للمجرب اليابس ، وكلمة « انشري » لبثور صفار حكاكة ، وكلمة « الحرصان » نلحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة « الصاخة » لورم يكون في اعظم من حدمة أو كدمة ^(١) و« القطرب » لنوع من المالبخوليا ^(٢) .

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناولوه الغريسون من مؤلفات علمائنا وأوسعوه بحثا ، وقطعوا فيه أشواطا بعيدة المدى ، وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تقي بما تجدد فيه من آراء ومستكشفات .

خل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا وافقة دونه بمراحل ، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى أن يدرسوه بلغات أجنبية ، وأصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير عربي .

وإذا وجد قيسا سلف لغويون ألباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب تحت ظلال اللغة ومتأيسين بها ، فإن علم الطب الحديث واسع المباحث ، كثير الفنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه كثير من اللغويين من قبل الا بمجهود كبير وعناية متناهية .

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم ككثا لكتف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

(١) التأثير فيه بشعر جديدة .

(٢) المالبخوليا : المزاج السوداوي .

ميسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف فنونه ، وكثرة مصطلحاته ، الى العربية الفصحى . تجد في المعاجم الفاظا كثيرة تتصل بهذا العلم ، وهذه الالفاظ اما ان تكون نصا في المعنى الطبي فهو « مشير » بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو اختلفنا على الحجرة او الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استعمالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

واذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الحسن الجزري ينهي في وصية له طيبة عن أن يلتزم الانسان في غذائه طعاما خاصا ، فيقول :

اياك تترك كل شيء واحد فتفقد طبيعتك فلا تزدى بزمان
 ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الانسان في عيشه على طعام خاص .
 ويلحق بثل هذه الالفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض مثلا ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء يأخذ الانسان من أكل التمر يجد منه وجعا في كبده ، فترى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصا بما ينشأ عن هذا السبب فإذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه واعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وإن لم يحدث عن أكل التمر ، ولا نعد هذا الاطلاق من نوع التصرف بإخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طيبة متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ .

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا : أساء متعددة
نوردها على أنها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : سبار ،
ومبار ، ومخراف ، وقالوا لذلك المرض : السل والسحاف ، ولواضعي
المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من أنواع ذلك
المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة
من مصطلحات العلوم .

وقد تشير المعاجم إلى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال
صاحب القاموس : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، أو زيادة
في البدن كالغدة تتحرك إذا حركت .

وقد جرى المجمع على أن يتخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد
حاجة العلم .

ووجد المجمع في مؤلفات الأطباء فيما سلف مصطلحات محكمة
الوضع . وخطته أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجهها
تدخل به في حدود العربية .

ووجد في علم العربية مقاييس تساعد على أن يصفوخ اللساني التي
حدثت أو تحدثت أساء عربية ، فلو اتخذ في المستوصف مثلا ، محل
خاص يزرع فيه المريض ثوبه ووجد العرب قالوا : ثرب فلان المريض
يثر به : يزرع ثوبه . صح أن يسمى ذلك المحل « مثرى » .

ولم يقتصر المجمع على الأصول المعروفة بأنها مقيسة نحو الاشتقاق
من المصادر أو الأفعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر
سلكه العرب في وضع كثير من المفردات : وهو الاشتقاق من أسماء
الاعيان كما قال العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصمغه ، أي أصاب
جلده ورأسه ، وبطنه ، وصمخته ، وقالوا : رمحه ، وسهه ، وبافه ،
أي أصابه بالرمح والنهم ، والنيف ، ومنه أبرته العتوب أي أصابته
بأبرتها ، وقالوا : لبنه وعسله ولحمه ، وشحمه ، أي أطعمه : اللبن

والفعل والفهم والشعور^(١) وقالوا : جذر ، وبذر ، أي صنع الجدار والبنو .
وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات
العلوم عند الحاجة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم ،
ومن الطرق التي تسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع
المصطلحات العلمية ، طريقة المصدر الصناعي ، وهو المصدر الحاصل
من الحاق ياء النسب لأسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرها ، نحو
العالية والمعلومية ، والجاذبية والمجذوبة ، وقد استعمله علماء من
مناطقة وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويستاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث
صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ،
فانه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويستاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر :
هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب اليه من صيغ المبالغة ،
فالعلمية ابلغ من العلم ، وقد رأينا الأطباء السابقين يقولون : المصحاحية
والمرراضية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي ، فالمصحاحية
تدل على الصحة التامة لأنها نسبة الى مصحاح وهو كثير الصحة ،
والمرراضية تدل على المرض الشديد او الكثير لأنه نسبة الى مريض
وهو شديد المرض او كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة اخرى هي انا توصل به الى
وضع اسماء لمعان يشير اليها اسم العين ، فاذا اردنا ان نتحدث عن كون
الشيء انسانا ، أو حيوانا أو نباتا ، أو حجرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية
والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر
أو الفعل أو الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتكسيل المادة الناقصة ،

(١) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الأنواع الثلاثة مطردة
فيصح القياس عليها .

مستندا هذه القواعد من اقوال علماء العربية ، فاذا وجدنا المعجمات تقول مثلا : المؤتب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا ان ننسب علة انقطاع شهوة الطعام « انتنابا » واذا وجدنا المعجمات تقول : سني هذا الشيء ، أي شهي الى الطعام ، صح لنا ان نزيد فيها فعلا ، ونسب الدواء الذي يقوي شهية الطعام . سينا : واذا وجدنا المعاجم تقول : القامح الكاره للماء لأي علة ، صح لنا ان ننسب علة انصراف النفس عن شرب الماء : « قساحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب إلا أن يكون في المركب مزية تدعو الى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع تعظيلا للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسنه يعدل عن كلمة « المشرقة » الى لفظ آخر مركب ، فان المشرقة موضع القعود في الشمس للتشمع بدفنها . وهذا المعنى متحقق فيما يقال له الحمام الشمسي ، ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحى الى الشمس عن التعرض للشمس بقصد التداوي .

والالفاظ العربية تختلف من حيث انس السمع بها ، واساغة اللفظ لها ، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات ، فاذا وجد في المعجمات : مثلا - توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء ، أثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لأن الذوق يسبغها أكثر من كلمة توحش .

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التي يسكننا أن تتسيد بها من الاسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الرافض لكل مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقي باب التعريب امامه مفتوحا ، حتى اذا دعت ضرورة الى قبول اسم غير عربي ، والحاقه بالمصطلحات العربية الصسية أجاب داعي الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :

الثرىاق (١) ، والقولنج (٢) ، والنقرس (٣) ، والكيوس (٤) والكلمات
الأربع يونانية ، وقالوا : « البرسام » لذلك المرض الصدري ، والكلمة
فارسية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين
فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلاً يستعمل البرسام
والشوصة ، وذات الجنب على أنها أسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل
واحد من هذه الأسماء ، اسماً لمرض مختص به (٥) .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لأن المصطلحات في ذلك
العهد لا تصدر عن مجمع أو مؤتمر يعقد لها .

والقصد من إنشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلمية ،
ودليل هذا أن المجمع لم يؤلف من أعضاء متربين فقط ، بل الق من
أعضاء يمثلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق .

وصفوة ما كنت أقول أن الطنوح إلى عزة ليس بعدها عزة ، يقضي
علينا بأن نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون إلى لغتنا العربية ، وأن
هذه اللغة تسع بنا أنأها الله من غزارة العلم وحكمة المتأينس كل
ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا إلا أن نرجع إلى معجمات ومصطلحات علمائنا ،
ومتأينس لغتنا ، وتعاون على أن تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

(١) دواء مركب من أجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين أو أصابع الرجلين

(٤) الغذاء بعد أن يهضمه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة .

و « الشوصة » بالورم العارض في أصابع الخلف و « ذات الجنب » بالورم
العارض للفتشاء المستبطن للأضلاع والحجاب : انظر كتاب مصطلحات
العلوم .

حول تبسيط قواعد النحو والصرف

والرد عليها

أصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قرارا بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة أحمد أمين وعلى الجارم ومحمد أبي بكر إبراهيم المفتش بالوزارة ، وإبراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب وقد قدمت اللجنة تقريرا يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها

باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري والاعراب المحلي ، فإن مثل (التني) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل (القاضي) تقدر فيه حركتا الرفع والجر ويقال : منع من ظهورها الثقل ومثل (غلامي) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال : منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الإشارة الى سبب التقدير مشتقة بكتفها التليذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كنية أو في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فمثل (هذا هدى) - هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل (يا هذا) - هذا : مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلي في محل نصب ، وكذلك (ياسيبويه) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبدل تغير شيء . • والملاحظ
فري أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات
وفي الجمل ، ويوفر على التليذ والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب اصلية وبعضها فرعية . فتسبب
الحروف عن الحركات ، وتسبب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة
معروفة ، ويمعرب (الزيدان) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة ،
و (ملات) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النياية ، بل تجعل كلا في موضعه
أصلا ، وتقسم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء .
٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الاسماء
الخصه .

٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح ، وهو المنوع من التنوين .
٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر ، وهو الجمع بالالف وتاء .
٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينه
(المنقوص) .

٦ - اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون ، وهو المثني .
٧ - اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المصنوع بها .
ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن القول بنيابة علامة عن
أخرى .

القاب الاعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .
فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والعجزم .

وحركات البناء - الضم - والفتح - والكسر - والسكون .
وعلى هذا (فتح) مرفوح ، و (قبل) مضموم ، و (محمدا)
منعوب و (الآن) مفتوح .

وهذه التفرقة دعيتهم اليها بدقة بل الأقران في الدقة والسخاء في
الاصطلاحات . ومن التحريين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل القاب
نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي
البناء ، وأن يكتب باللقاب البناء .

الجملة :

تتألف الجملة من جزئين أساسيين . ومن تسمية تذكر حين يحتاج
اليها وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى
هذا التقسيم رتب اللجنة ابواب النحو .

تسمية الجزئين الاساسيين :

كان امام اللجنة أن تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر
بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانيا : الموضوع والمحمول . كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا : الاساس والبناء .

رابعا : المحدث عنه والحديث .

والاخير ان : اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المضافة ،
وهو : الموضوع والمحمول . لانه أوضح . ولانه لا يكلف اصطلاحا
جديدا .

احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة . وهو مضموم دائما الا ان
قع بعد الواو احدى احوالها . والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني
من ركني الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم . الا اذا وقع مع كان او احدى احوالها
فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ج) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الانشاء او جملة
ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مبنية في الترتيب طبعاً فلا تلزم احد الركنين موضعاً
واحداً . وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانما
يغلب ان يتأخر الموضوع حينما يأتي :

(ا) اذا كان المحمول فعلاً .

(ب) اذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولاً - في النوع اذا كان الموضوع مؤنثاً كان في المحمول علامة
التأنيث .

ثانياً - في العدد اذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد التي
توافق الموضوع . واذا كان متقدماً لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وغام
الرجال .

وعلمة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للمذكور .
والنون للاناث . وفي المشي : الالف لهما . وفي المفرد التاء للواحدة
وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات
لا ضبائر !!

وبهذا النحو من تقسيم اللجنة الى موضوع ومحول واضمير اشارات العدد علامات لا خسائر يصيرت للجنة الاعراب وفائب الفاعل ، وقللت الاصطلاحات ، وجبعت ابواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم ان في باب الموضوع ، وجبعت ابواب خير المبتدأ وخير كان وخير ان في باب واحد هو المحول ، وخففت من المعلنين والمتعلين برب باب فن الى الفعل المتعدي .

متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق (زيد عندك او في الدار) ، ويقدرونه (كان او استقر) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثاني متعلق خاص ، ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل (آله رائق بك) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة ان المتعلق العام لا يفسد ، وان المحول في متصل (زيد عندك او في الدار) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما ورد النحاة : المتعلق هو المحول والظرف نكسفة ، ويحيى اعرابها فيما بعد .

الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، مثل (زيد قام) : الفعل هو المحول ولا ضمير فيه ، وليس بجمله كما يعده النحاة ، وهو كمثل (قام زيد) ، ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (اقوم) و (تقوم) ما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد : وقد اعتبر اشارة

لا خيرا وانبع فيه مذهب المازني . وغير الدال على العدد مثل (قست)
 أو (قست) (وقستم) : الضير موضوع والفعل فيه محمول . وإذا
 ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل (قست أنا) و (أنا
 قست) .

التكملة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم
 التكملة أنها مفتوحة أدا : إلا إذا كانت مضافا إليها أو مسبوقه بحرف
 إضافة .

اغراض التكملة :

وتجىء التكملة لبيان الزمان أو المكان . ولبيان النحلة . ولتأكيد
 الفعل أو بيان نوعه . ولبيان المفعول أو بيان الحالة أو النوع .
 وبذلك جعنا كثيرا من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت
 اسم واحد ، وهو التكملة دون أن نضيع غرضا .

الاساليب :

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اغرابها وفي
 تخريجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : (ما أجمل
 زيدا) و (أجمل يزيد) . ومعروف خلاف النحاة في اغرابها وعناء
 المعلمين والمتعلمين في شرحها وفيها . وقد رأيت اللجعة أن تدرس هذه
 على أنها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . أما اغرابها فهل
 (ما أحسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ،
 و (أحسن) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .
 ومثل هذا : التحذير والأغراء كما في (النار) أو (أياك النار) أو
 (النار النار) : هو أسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان
 أيضا ، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال
 لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت أمثال تلك العبارات
 لتدرس على هذا الوجه .

ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

انطلقت على تقرير اللجنة التي عنتها وزارة المعارف للظفر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فبررت في أثناء فرائده على مبادئ يخالفها شيء من الغرض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد بل آراء أرادت اللجنة أن تسبغها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الأصول المتفق عليها . ومن المعقول أن تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، أو ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتؤازره الحجة ، وليس من المعقول أن يلحق الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر حتى إذا قوي في العلم . رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي أمام الشاهد والدليل . وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ، أم لم تكن تلك الأصول من قريب أو بعيد فضاكننا فقد هذه الاقتراحات إجابة لرغبة وزارة المعارف فبداء ما رأته فيها من رهن أو حيد عن الأصول الثابتة بكانها .

الاقتراحات

تعرضت اللجنة للأعراب التقديرية والأعراب المحلي وبعد أن ساقبت ثملة من المعتل والمضاف والمبني ، وذكرنا ما يقوله النحاة في إعرابها ، قالت : واللجنة ترى أن يستغنى عن الأعراب التقديرية وعن الأعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والعلماء من هذا العناء .

قرر النحاة الأعراب التقديرية والأعراب المحلي ذلك أن تتبع كلام

انعرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندا اليها مثلاً . كان حالها في الاعراب الرفع . فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعلامة خاصة في ذلك اللفظ . كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم . سلكوا به في الاعراب مثلات امثاله من الكلم المسند اليه وعدود من قبيل انرفوعات . وقالوا : ان الضم مقدور أي منوي وملاحظ .

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يروون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد . وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى اثره انذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظاً لا ظاهراً وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع .

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديري او المحلي . بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمقوص والمضاف والمبني من نحو النعت والعطف والتوكيد . فان تواج هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فاذا وقع المقصور او المضاف او المبني او الجملة موقعاً يقتضي وجهها خاصاً من الاعراب كالتأغلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم . افلا يكفي هذا دليلاً على ان الوجه تبعه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب . واذا اقتضى حال البادى الا يتعرض في تعليمه للاعراب التقديري والاعراب المحلي فان عمدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب . لا لتحل الا بمرأعاتها . فليس في الاستغناء عنها توجب لعنائها على العلم كما تقول اللجنة

العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية

٢٤٦

خالفته اللجنة النحاة في أن يكون للاعراب علامات أصلية وعلامات
فرعية لتوب عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك التباين
بل تجعل كلا في موضعه أصلاً » ثم قسمت الاسم المعرب إلى سبعة
أقسام ، وأشارت إلى اعراب الأسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه
الحركات الثلاث مع مداها وهي الأسماء الخمسة » وأشارت إلى اعراب
المثنى والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، أو ياء ونون وهو
المثنى واسم تظهر فيه أو ونون أو ياء ونون وهو المجموع بهما » .
يقول النحاة : الأصل في الأعراب أن يكون بالحركات ويكون
بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجزم والكسر ، ذلك أن الحركة
أخف من الحرف ثم هي أبين في الدلالة على المعنى المتصور بالأعراب ،
لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ،
بخلاف الحرف كالف المثنى و الواو الجماعة ، فإن لها دخلاً في الدلالة على
مفهوم الكلمة إذ يستعملان بختل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة
على معنى لا تتعداه إلى غيره أقوى من علامة تشير به مع دلالتها على
شيء آخر .

ثم إن الرفع بالضم والنصب بالفتح والجزم بالكسر ، هي اعراب
أكثر الالتفات الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالضم شيء ،
مما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث
السالم ، ولم يخرج عن الجزم بالكسر سوى المفعول من الصرف .
ولكون الأعراب بالحروف والنصب بالكسر والجزم بالفتح على
خلاف الأصل ، ترى العرب يرجعون إلى الأصل المشار إليه في كثير من
الأحوال كالمجرور بالفتح « ما لا ينصرف » يرجعون به إلى الأصل في
حال الإضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، والأسماء الخمسة يرجعون
بها إلى الأصل إذا جردت عن الإضافة أو أضيفت إلى ياء المتكلم ، وكلا

وكلنا يرجعون بها إلى الأصل إذا أضيف إلى اسمه ظاهر .
وفي بعض ما خرج عن الأصل لغات تجري على الأصل كالإسراء
الخصبة ولو في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بها لا ينصرف
الأصل نداعي ضرورة أو مناسب . وورد في هذا كثير من أشعارهم .
وحكى قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .
وفي بعض ما خرج عن الأصل اقوال تجيز أعادته إلى الأصل : كما
أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الأصل .
ومجمل القول أن الوجود التي دعت علماء العربية إلى تقسيم علامات
الاعراب إلى أصلية وقرعية وجود لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم
عن أسباب عدول العرب في بعض أنواع الكلام عن تلك الأصول إلى
غيرها .

وفي أعراب الإسماء الخمسة مذاهب اختلفت اللجنة منها أنها معربة
بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو
مذهب المازني ، وإذا ذهب المازني إلى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى
الاشباع الذي يعد من الاحوال السادة في الكلام العربي . دلان
الحركات عنده هي العلامات الأصول . فلا يعدل في الاعراب إلى
الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الأصول ، اما اللجنة فانها ترى
الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دلتها إلى العدول عن
أصول لا شذوذ معها ، إلى اصول يصحبها شذوذ .

القباب الاعراب والبناء

ذكرت اللجنة أن الحاجة جعلوا الحركات الاعراب القابا هي ارفع
والنسب وانجر والجزم والحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر
والسكون . ثم قالت : « ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل
القباب نوع في غيره . ونرى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في
الاعراب والبناء وأن يكتبوا بالقباب البناء » .

للرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم في اصطلاح النحويين ، وجاهد تستعمل
 القابا لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب
 عنها . فالضمة يقتضى هذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهكذا
 سائرهما تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها
 من العلامات دالة عليه وكل من الاصطلاحين يجري عليه الاعراب في
 النظام . أما اللجنة فقد أحدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم
 والفتح والكسر القابا للاعراب والبناء مع انهاء القابا الرفع والنصب
 والجر . فلم تنتظم عبارتها في الحديث عن حال الاعراب . ذلك ان الاسم
 المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر
 وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو
 المنفرد واما المثني والجمع كالفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه
 لا يقال فيه مرفوع لان اللجنة اعدت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لانها لما
 قسمت علامات الاعراب بينت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخر
 الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المنفرد ، ومنها
 ما تظهر فيه الف ونون وهو المثني او واو ونون وهو الجمع . قالت
 هذا وصرحت بان كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان
 يقال : انها ثابتان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم
 التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون
 كلهم فان الفاعل في هذا المثال يقتضى اصطلاح اللجنة ليس بمرفوع
 ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد
 وهو غير مضموم ، أما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبوع
 يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم . فالرفع على الوجه
 الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم
 والضم والواو يدلان عليه .

تسمية الجزأين الأساسيين للجملة

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الأساسيين للجملة : وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم قضت اصطلاح المنطقة وهو الموضوع والمحول . لأنه أوضح ولأنه لا يكتفينا اصطلاحاً جديداً » .

نظر اللجنة الى ما يسمى المنطقة موضوعاً فوجدوا محموله أما اسماً او جملة اسمية او فعلية ، وأما فعلاً او وصفاً متقدماً عليه . ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى فروا ان اختلافهما في الأحكام يناسب ان يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه واسم يستاز به فسموا الأول مبتدأ والثاني فاعلاً . ووضعوا لكل منهما باباً خاصاً .

« اذا كان للجزء الأول اسم واحد عند المنطقة هو الموضوع : واسم واحد عند البيانيين هو المسند اليه ، فلان أنواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذنبك العليين اختلافاً يقتضي تقسيماً مثل التسييم الواقع في علم النحو . »

أحكام اعرابها

قال اللجنة : « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائماً الا ان يقع بعد ان أو إحدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الألف في المثني والواو في الجمع كل منهما اصل في الاعراب ، وخالفت اللجنة في قولهم : ان انضم اصل والألف والواو فانيان عنه . فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بانضم الدائم ان تستثني المثني والجمع لأنها لا يظهر في آخرها ضم ولا شيء يتوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكراً له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسماً فيجب الا اذا وقع مع كان او إحدى اخواتها . ويكون ظرفاً

فيفتح : ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او حيلة ويكتفي
في اعرابه ببيان انه محمول » •

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف
في المنشي والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظفر
في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحصول
المواقع فعلا او حيلة ببيان انه محمول مبني على انعائها للاعراب المحلي ،
وقد اريناك ان اللجنة الواقعة موقع المفرد لاتستغني عن الاعراب المحلي
اذ عليه يقوم اعراب تابعها : نحو (زيد ابوه كريم وعالم أخوه) ولم
يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاؤها
في اعراب المحصول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني
على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجار
والمجرور نفس المحمول ، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف ،
والحق ان الجار والمجرور الواقعين بسكان الخبر متى صرف النظر عن
متعلقهما اخذا حكم الخبر ، وكانا بحل رفع ، ووردت النوابع بعدهما
على رعاية هذا المحل ، كآن تقول (زيد في الدار او مسافر) •

المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو
للذكور ، والنون للاناث ، وفي المنشي الالف لها ، وفي المفرد التاء
للمواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات
لا ضمائر » •

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في
نحو الهندات قسن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي
المسند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر
مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الأفعال خالية من ضائرها على ما تصرح به بعد
من الغائيا للضائرا المسترة •

نرى اللجنة في اعراب الأفعال التي تلحقها الواو والنون والالف
لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيا قد يتزلزل امام
تقد يثبت امامه مذهب المازني •

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى :
« فسجدوا » عن آية « وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن
الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم تجف الاخلاء اني لغير جليل من خليلي مهمل
وعن الموضوع في مثل (هويني) من قول الشاعر :

هويني وهويت الغايات الي ان شئت فانصرفت عنهن آمالي
لا يستقيم لها ان تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت
الاول لفظ الاخلاء وفي البيتين الثاني الغايات ، كما قالت الموضوع في
نحو الزيدون قاموا والهندات قبن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ،
لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغايات ظاهرة
في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مضموم دائما •
ولا يسكن عينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول
المسند اليه هو الضمير المستر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة
الي العدد •

متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة
وتفسيهم له الى متعلق عام ومتعلق خاص ، ثم قالت « وترى اللجنة
ان المتعلق العام لا يقتصر وان الحصول في مثل زيد عندك وفي الدار هو
الظرف » •

لاحظ النحاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى ان هذا الحول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قال سم فإذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ إذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد . ولما كانت حكمه لعرب زبني لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه . وثق النحاة بأن العرب لا بد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حيلها على المبتدأ وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه . والتركيب يتناقض بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكان امام المحاسب فقالوا ان الحول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النحاة أيضا ان حروف الاضافة وضعت لتربط بين الاسماء والأفعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل أو ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فإذا جاءت بهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل أو ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من الفعل أو نحوه فوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما يتناقض اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكان قال النحاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا سنويا هو من معنى ان يكون العام فقصد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونبهوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهري حال الجملة وقالوا كما كانت

اللجنة : ان الظرف والجار والمجرور هو الخبر ولا حاجة الى تفسير متعلق . غير ان هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تذكر التفسير المستتر في زيد قام لا تسبغ ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فان فؤادي عندك الدهر اجتمع » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجتمع تأكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكدا مضموم .

الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المحصول ولا ضمير فيه ، وليس بجمله كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند القاء الجملة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فنحو « كتب » من قولك امرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل ، فالنحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند اليه الفعل دلوا عليه بنفث الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة ان نفث كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

زهر مفتوح على انه مفعول به تكملة . فانه سبق لها ان قالت :
« والموضوع مضوم دائما » .

ومما يساعد النحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده
اسم ظاهر . ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد
الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه الا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو
قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له قد نالا

فان قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه الا على الضمير المستكن في
قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :

قلت اذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الفلا تعفن رملا

فان قوله (زهر) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله :
« أقبلت » .

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على ان نحو « رأيت الذي سافر
يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح .

وقلت اللجنة « ومثل أقوم - ونقوم ما يقدر فيه الضمير مستترا
وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت
عنه ، وكفى ذلك في اعرابه » .

يقول النحاة في الافعال المشار اليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير
مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضوع أشارت اليه الهمزة والنون
فأغنت عنه » وقد كتبت اللجنة انها يمرت بهذا الصنيع قاعدة من قواعد
النحو ، ولا افنتها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضوع لا يقلل
عن قول النحاة : ان الموضوع مستتر أي ملاحظ في نفس التكملة :
والنحاة يفسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تقديره أنت

أو نحن : ولا ندري ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت اليه الهزة أو التور . ولعلها تفضل فتذكر هذه الضائير التي يذكرها النحاة : وإذا استطاع التلميذ أن يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير إلى الموضوع ، لم يعسر عليه أن يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف مضاف إليه بحرف . ولهم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير إلى الموضوع في فعل الأمر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « التفسير المتصل البارز منه الدال على العدد : وقد اعتبر إشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت أو قمتن » التفسير موضوع ، والفعل قبله محمول : وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت أنا وأنا قمت » .

بهنا فيما سلف على التفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقومان . والزيدون يقومون » والنسوة يقسن » وقول اللجنة هنا : وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له : عبارة غير واضحة لأن موضوع بحثها الاعراب . ومتتضي موضوع البحث أن تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل « قمت أنا » أما نحو « أنا قمت » فالتفسير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المحدود من التوابع . وإنما هو مبتدأ أخبر عنه بجملة . وحصل توكيد النسبة من تكرار الاسناد ، لأن فعل القيام اسند إلى الضمير المتصل على وجه الفاعلية . واسند إلى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية . فإذا كانت اللجنة تريد أن تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فلتكن عباراتها أوضح مما كتبت . حتى يكون للنقاد رأي في هذه المخالفة .

التكلمة

اختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع : والمختول تكلمة ، ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضها الى تكلمة لبيان الزمان او المكان « المفعول فيه » ، وبيان العلة « المفعول المطلق » ، وبيان المفعول « المفعول به » ، أو لبيان « الحال » ، أو لبيان النوع « التمييز » ، ثم قالت اللجنة وبذلك جمعنا كثيرا من الأبواب كالمفاتيح : والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكلمة دون ان نضيق غرضا .

اذا كان الناسي ، يقن اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يستند على ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء يوقن انها استندت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها ، نفى نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال . ونقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة . وفي نحو عندي عتروني كتابا يقول النحاة كتابا تمييز . ونقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان النوع . فالذي نرى ان المصطلحات النحوية تشعر بالاغراض مع الايجازة فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تخريجها على قواعدهم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأيت اللجنة أن تدرس هذه على أنها اساليب بين معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما اعرابها فسهل » ما احسن « صيغة تعجب » والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح « واحسن « صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور مع حرف الانضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك تنقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اعمال لاعرابها اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمختول ، واعراب

جمله التعجب على الوجه الذي ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحصول ، وإذا كان النحاة قد تعبوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجهها من الوجوه التي تعبوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجمل ، وإذا بدا للجنة ان النحاة لم يصبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التي خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فتنورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجهها من الاعراب ايسر من وجوههم وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاغراء » كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، ولما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى شق الاستقصاء لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

اذا قيل للتليذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وأخاك في نحو « أخاك أخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيا ، الى ان هذه الكلمات تكلمات من تكلمات الجمل ، ويتشوف لمعرفة ركني الجمل « الموضوع والمحصل » فماذا يكون جواب المعلم له « اقول له ، هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاغراء يستدعي بيان معنى الصيغة ، واذا استبان معناها كان من السهل ما يلقيه التليذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكلمات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفها لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البائع في الاعراب صرف العرب عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التليذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة . هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، ولله الامر من قبل ومن بعد

الإمتاع

بما يتوقف تأنيته على السماع

الحمد لله العلي الاعلى * والصلاة والسلام على مرشد الامم الى
الطريقة المثلى * والرضا عن آله الابرار * وصحبه الاخيار * اما بعد
فهذه رسالة في الالفاظ المؤنثة سمعا جمعتها مرتبة على حروف المعجم
لتكون تذكرة لى وان شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدى *

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من
ائمة اللغة * ويستجد فيها ما ينهك على ان الشيخ ابن الحاجب وغيره
قد اوردوا كلمات فيما يجب تأنيته والتحقيق انها مما يجوز فيها التذكير
والثانيث * واليك ما تفصيت اثره ووقعت عليه يدى من هذه الاسماء .

حرف الهمزة

(الابطط) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء : قد يؤث . قاموس
وقال ابن جنى : يذكر ويؤث وتذكره أجود . قال أبو حاتم سألت
بعض فصحاء العرب عن تأنيث الابط فانكره اشد الإنكار فقلت انه
حكى لنا از بعض العرب قال : وقع الوث حتى برقت ابطه فقال :
ليس هذا من العربية انما هو حتى وضح ابطه . المختص
(الابهام) اكبر الاصابع وقد تذكر . قاموس . وقال ابن جنى :
الايهام يؤث وتذكره لغة لبني أسد .

(الاذن) الاذن بالضم وبضتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي
لسان العرب : وأذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على التشبيه
وكنه مؤث .

بحث نشره المؤلف في رسالة صغيرة مطبوعة .

(الأرنب) : هما ابن الحاجب فيما يجب تأنيته وعدم صاحب المكمل
فيما يؤث . وظاهر عبارة الميرد في الكامل أنه يؤث اذا قصد به التني
ويذكر اذا أريد به ذكر . قال : ان العقاب يقع على الذكر والانثى وانما
ميز باسم الاشارة كالارنب .

(الأروى) : هي جمع أو اسم لأروية وهي الانثى من الوعول . عندها
صاحب المكمل فيما يؤث . وفي اللسان . والأروى مؤث .

(الأرنب) : السرعة والنشاط مؤث . يقال سر فلان وله أرنب منكورة
اذا مر مرا سريعا من النشاط . لسان العرب .

(الأزار) : الملحقة ويؤث . قاموس . والازار الملحقة يذكر ويؤث
عن اللحياني . لسان العرب . وقال ابن سيده : وقول أبي ذؤيب « وقد
علقته ذه القتيل ازارها » يجوز ان يكون على لغة من انث الازار .

(الأنت) : عدم ابن الحاجب فيما يجب تأنيته : وتورده صاحب
المكمل في شرح المفصل في قبيل المؤث السماعي

(الاصبع) : أشار صاحب القاموس الى وجوب التأنيث والتذكير
بقوله : وقد تذكر . وقال أبو فارس : الاجود في اصبع الانسان
التأنيث . وقال الصاعاني : يذكر ويؤث والغالب التأنيث .

(الاثني) : المثقب والسراد يغزو به ، ويؤث . قاموس .

(الاثنيحي) : جمع اضعة وهي الذبيحة يذكر ويؤث . ومن ذكر
ذهب بها الى اليوم . لسان العرب ، وأدب الكاتب لابن قتيبة .

(الافعى) : ذكرها ابن الحاجب فيما يجب تأنيته وكذلك توردها
صاحب المكمل في حساب ما يؤث .

(الألف) : الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدراهم لجاز .
قاموس . وقال ابن جني الألف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب
بها الى الدراهم

(الآل) هو السراب أو خاص بسا في أول النهر ويؤث • قاموس •
وقال ابن جنى : الآل الذى يشبه السراب مذكر وتأنيته لغة

حرف الباء

(بكّر) أوردده صاحب المكل فيما يؤث ويذكر ومعناه أنه يضع على
الأنثى والذكر ولكن يقال هي بشر وعو بشر كما في لسان العرب
(البطش) خلاف الظهر مذكر • قاموس • ومثله في لسان العرب
ثم قال : وحكى أبو عبيدة أن تأنيته لغة

(البلد) بلد يذكر ويؤث • مصباح • قال سيويه هذه الدار نعت
البلد فأثت حيث كان الدار : لسان العرب •

(البنصر) البنصر مؤنثة • قاموس • ومثله في اللسان

(البير) هي أنثى • قاموس • ومثله في اللسان

حرف التاء

(تثر) يذكر ويؤث • المكل في شرح المفصل

حرف الشاء

(الشدى) أشاء صاحب القاموس إلى وجه التأنيث بقوله ويؤث •
وقال النووى في شرح مسلم • الشدى مذكر وقد يؤث في لغة • وفي
المحكم • الشدى معروف يذكر ويؤث •
(ثعلب) عندها ابن الحاجب فيما يجب تأنيته

حرف الجيم

(انجيم) عنده ابن فتيبة وابن الحاجب فيما يؤث • وقال ابن جنى •
النجيم من بين أسماء جنهم مذكر وسائر أسماؤها مؤنثة •
(الجزور) يقع على الذكر والأنثى • وهو يؤث لأن اللفظة مؤنثة •
تقول هذه الجزور وإن أردت ذكرا • لسان العرب •
(الجعمار) جبل يفند به المستقى وسطحه إذا نزل في البحر ثلاث يقع

فيها • عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤث •
 (الجناح) عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤث : وقال
 صاحب اللسان • جمع الجناح أجنحة وأجنح : حكم الأخيرة ابن جني
 وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل وهو من تكسير المؤنث لأنهم
 ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

(الجن) عده صاحب المكمل في جيلة ما يؤث • وفي اللسان قوله
 « لا ينفخ التقريب منه الا بهرا اذا عرته جنسه وابتظرا »
 قد يجوز ان يكون جنون مرجه وقد يكون الجن هنا هذا النوع
 المستتر عن العيون أي كأن الجن تستعته • ويقويه قوله : عرته • لأن
 جن المرح لا يؤث انما هو كجنونه

(جهنم) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث •
 لسان العرب •

(الجام) عده صاحب المكمل فيما يؤث وقال صاحب اللسان •
 ابن بري : الجام جمع جامة وتصغيره جويمة وهي مؤنثة أعنى الجام •
 (جبال) الضبع قال ابن بري جبال غير مصروف التأنيث والتعريف •
 لسان العرب •

حرف الحاء

(الحافوت) يذكر ويؤث التبريزي في شرح معقنة طرفة • وقال ابن
 جني والزجاج هي مؤنثة فان ذكرت فانما يعنى بها البيت •
 (الحدثان) قال الازهرى : ربما اثت العرب الحدثان يذهبون
 به الى الحوادث • وقال الفراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثان • لسان
 العرب •

(الحذور) يقال وقعنا في حذور منكرة وهي الهبوط لسان العرب •
 (الحرب) الحرب أثى وحكى ابن الاعرابي فيها التذكير والاعرف

تأنيها وأنا حكاية ابن الاعرابي فادرة • لسان العرب •
(حقائق) بيت على الكسر لانه حاصل فيا العسل والتأنيث والصفة

الغالب • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالقة

(الحال) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر
ويؤنث : اللحياني يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال
هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جميعه نحو الا ومن اثنا جميعه حالات •
لسان العرب •

(الحشام) قال ابن بري : وقد جاء الحشام مؤنثا في بيت زعيم
الجوهري انه يصف حشاما وهو قوله :

فاذا دخلت سمعت فيها رجة لفظ المعول في بيوت هداد

قال ابن سيده : والحشام الدياس مشتق من الحميم مذكر تذكره
العرب • وقال سيبويه : جعوه بالالف والتاء وان كان مذكرا حين لم
يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير • لسان العرب •

(حضاجير) هي انضبع آوردها مظفر الدين صاحب المكنل في شرح
المفصل في قبيل ما يؤنث ساعا وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم
للذكر والاثني من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه

(حضار) عدة صاحب المكنل فيا يؤنث ساعا • وقال صاحب
اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجرورا بدا اسم كوكب

حرف الخاء

الخبرئق : ولد الارنب يذكر ويؤنث المكنل في شرح المفصل : وفي
اللسان انه يقع على الذكر والاثني

(الخليفة) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم

ويؤنث :

(الخمر) قال ابن جنى : الخمر اثني وكذلك جميع اسائها • وذكر

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر • قال شارحه المرتضي :
الاعرف في البحر التأنيث وقد يذكر وانكره الاصمعي •
(الخنصر) الخنصر بفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى
مؤنث • قاموس •

حرف الدال

(الدبور) اساء الرياح كلها مؤنثة إلا الاعصار • ناج العروس في
مادة (دبر)

(الدرع) الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث •

حكى اللحياني درع سابعة ودرع سابغ • وتفسير درع دريع بغير هاء
على غير قياس لأن قياسه بالناء وهو أحد ما شذ من هذا الضرب • لسان
العرب • وقال ابن جنى : درع الحديد أنثى ودرع المرأة مذكر لا غير •
وهذا ما قاله اللحياني في درع المرأة • وفي اللسان : ودرع المرأة قبيحها
وهو أيضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها وكلاهما مذكر
وقد يؤنثان

(الدلو) الدلو معروضة واحدة الدلاء التي يستقى بها تذكر وتؤنث •
لسان العرب • وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو • وهذا يدل على أن
الأكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيسا يجب تأنيثه :

(الدار) هو المحل يجتمع البناء والعريضة وقد تذكر قاموس • وقال
الجوهرى : الدار مؤنثة وإنما قال تعالى (ولنعم دار المتقين) فذكر على
معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل (نعم الثواب وحسنت مرتبتنا)
فأنث على المعنى :

حرف الذال

(الذراع) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطى
أنثى وقد تذكر • وقال أبى يرى الذراع عند سيويه مؤنثة لا غير •

لسان العرب • وقال ابن جنى الذراع مؤنثة وربما ذكرت
(ذكاء) بالنظم اسم الشمس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف
واللام تقول هذه ذكاء طائفة • لسان العرب •

(الذنوب) • هي الذنوب أو فيها ماء أو الماء أو دون الماء • قاموس
في تهذيب التبريزي • الذنوب تذكر وتؤنث • المزهري • وقيل ان الذنوب
تذكر وتؤنث • لسان العرب •

(الذنود) (القطيع من الابل • قال ابن سيده الذنود مؤنث وتصغيره
بغير هاء على غير قياس • لسان العرب
(الذهب) الذهب النبر ويؤنث • قاموس • يقال ان التأنيث لغة
أهل الحجاز • وسائر العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس •

حرف الراء

(الرَجُلُ) قال أبو اسحق • والرجل من أصل الفخذ الى القدم
أُنْثِي • لسان العرب •
(الرَّحِمُ) هو بيت الولد أنثى • المخصص • والرحم رحم الأنثى
وهي مؤنثة • لسان العرب •

(الرِّيح) الرِّيح مؤنثة • قاموس • ابن سيده الرِّيح الحجر العظيم
أنثى والريح معروفة التي يطحن بها • لسان العرب •

(الروح) الروح النفس يذكر ويؤنث والجمع الارواح • التهذيب
قال أبو بكر ابن الأثير الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر
والنفس مؤنثة عند العرب • لسان العرب • وقال ابن جنى الروح مذكر
فان انت فأنما يعنى به النفس • وأشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث
بقوله ويؤنث •

(الرِّيح) الرِّيح نسيم الهواء أنثى • مخصص • الرِّيح نسيم اجواء
وكذلك نسيم كل شيء وهي مؤنثة • لسان العرب • وقال صاحب

المكمل في تعداد ما يؤنث : الريح وجبجج أسائها كالجنوب والشمال
وغيرها .

حرف الزاي

(الزقاق) الزقاق السكة يذكر ويؤنث قال الاخفش أهل الحجاز
يؤنثون الطريق والسرائط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو
سوق البصرة وبنو تميم يذكرون هذا كله . لسان العرب .

حرف السين

(سباط) كقطام هي الحصى ذكرها صاحب المكمل فيما يؤنث .
(السبيل) السبيل الطريق وما وضح منه يذكر ويؤنث . لسان
العرب . وقال ابن الأثير : والسبيل في الأصل الطريق والتأنيث فيها
أغلب .

(السراب) قال اللحياني . السراب يذكر ويؤنث لسان العرب .
(السراويل) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف
الأصمعي فيه إلا التأنيث . لسان العرب . وعلى تأنيثها اقتصر ابن جنى
في رسالته وابن العاجب في قصيدته . وأشار صاحب القاموس إلى
وجهي التأنيث والتذكير بقوله . وقد تذكر

(السرى) سيرة عامة أنيل ويذكر . قاموس وكذلك قال صاحب
اللسان . تذكره العرب وتؤنث قال ولم يعرف اللحياني إلا التأنيث .
(السعير) عدها الشيخ ابن العاجب فيما يجب تأنيثه وسبق في
الكلام على جحيم قول ابن جنى . الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر
وسائر أسائها مؤنث .

(سقر) عدها الشيخ ابن العاجب فيما يجب تأنيثه وقال تعالى (وما
أدرأك ما سقر لا تبقى ولا تذر لواءه للبشر عليها تسعة عشر) الآية .

(السقنطى) مثلث السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام
الورى ذكره صاحب المكل فسا يؤنث في اللسان عن ابن سيده انه
يذكر ويؤنث .

(السكين) السكين المديّة تذكر وتؤنث . قال ابن الاعرابى لم
اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمعه القراء قال الجوهري .
والغالب عليه التذكير لسان العرب .

(السلاح) هو ما يقاتل به يذكر ويؤنث والتذكير اعلى لانه يجتمع
على اسلحة وهو جميع للمذكر . متسباح . وقال صاحب اللسان .
السلاح اسم جامع لآلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديد
يؤنث ويذكر والتذكير اعلى لانه يجتمع على اسلحة وهو جميع المذكور
مثل حصار وأحمره . ورداء وأردية

(السلطان) السلطان الوالى وهو فعلاّن يذكر ويؤنث . وقال ابن
الكيت السلطان مؤنثة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنت به
السلطان . قال الأزهري وربما ذكر السلطان لان لفظه مذكر . وقال
القراء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤنث فمن ذكر السلطان
ذهب به الى معنى الرجل ومن آتاه ذهب به الى معنى الحجة . لسان
العرب .

(السلم) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث . لسان
العرب .

(السثم) كسكر المرقاة وقد تذكر . قاموس وفي المحكم . السلم
الدرجة والرقاة يذكر ويؤنث .

(السماء) وساء كل شيء اعلاه مذكر . والسماء التى تظل الارض
اتى عند العرب لانها جمع ساءة . والسماء السحاب والسماء المطر
مذكر . ومنهم من يؤنثه وان كان بمعنى المطر كما تذكر السماء وان

كانت مؤنثة • لسان العرب • النساء معروفة وقد تذكر • قاموس •
(السَّمُومُ) الرِّيحُ الحَارَّةُ تَوْتُثُ • لسان العرب •

(السَّنُّ) سَنُ الجَارِحَةِ مؤنثة ثم استعيرت للعرس استدلالاً بها على
قوله وقصره وبقيت على التأنيث • النهاية لابن الأثير • السن واحد
الإنسان : ابن سيده السن الضرس أنثى • لسان العرب •

(الساق) ولسان مؤنث قال الله تعالى (والقب الساق بالساق) •
لسان العرب •

(السواك) السواك اسم العود السواك يذكر ويؤنث وفيل السواك
تؤنث العرب وفي الحديث « السواك مطهرة للفم » قال أبو منصور
ما سمعت أن السواك يؤنث • فهو مذكر وقولهم مطهرة كفولهم : الولد
مجنبة مبغلة • لسان العرب • وأما صاحب القاموس إلى الوجهين
بقوله : والعود مسواك وسواك بكسرهما أي (الفم والسن) ويذكر •
(السُّوقُ) ابن سيده : السوق التي يتعامل فيها تذكر وتؤنث •
لسان العرب • ونقل صاحب الماهر عن الأخص أن أهل الحجاز يؤنثونها
ويتو تسيم يذكرونها •

(سَه) هي الأسب عده صاحب المكمل في جملته ما يؤنث وقال ابن
« واثت السه السفلى إذا دعيت نصر »

حرف الشين

(سنوب) عندها صاحب المكمل في شرح المنصل فيما يؤنث سماعاً •
وفي اللسان : شعبته شعوب أي المنية

(السَّسَالُ) قال ابن سيده في المختص • وقد كسرت يعني سبال
على الزيادة التي فيها فقالوا سبال كما قالوا في الرسالة رسائل إذ كانت
مؤنثة مثلها

(الشمس) قال ابن جنى • الشمس الطالعة مؤنثة والشمس الذي

في القلادة ذكر • الشمس معروفة مؤنثة • قاموس • قال اللجاني •
الشمس ضرب من الحلى مذكر • لسان العرب •

حرف الصاد

(الصَّبُوب) عدة صاحب المكمل فيها يؤنث • وكذلك قال ابن
جنى : الصَّبُوب مؤنثة مثل الصعود

(الصبا) توردها صاحب المكمل وغيره فيسا يؤنث واعاد عليها
صاحب القاموس • الضمير مؤنثا •
(الصعود) الطريق صاعدا مؤنث • لسان العرب • وقال ابن جنى •
الصعود من الارض مؤنثا •

(الصِّلَاح) والصِّلَاح بكسر الصاد مصدر الصالحة والعرب تؤنثها
والاسم الصلح يذكر ويؤنث • لسان العرب •

(الصِّلَاحُ) الصلح بانظم السلم ويؤنث قاموس •
(صَكَيْفٌ) هي صفحة العنق يذكر ويؤنث • المكمل في شرح المفصل
(الصَّاعُ) قال ابن جنى • الصاع يذكر ويؤنث • وقال صاحب
اللسان • والصاع مكيال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث
فمن ات قال ثلاث اصوع مثل ثلاث أدور ومن ذكره قال اصواع مثل
اثواب وقيل جبعة اصوع • وفي القاموس • الصاع الذي يكال به
ويؤنث •

(الصَّوَّاعُ) قال صاحب اللسان الصواع اثناء يشرب فيه مذكر ثم
قال • واما قوله تعالى (ثم استخرجها من وعاء آخيه) فان التفسير راجع
الى السقاية من قوله (جعل السقاية في رحل آخيه) وقال الزجاج هو
يذكر ويؤنث •

حرف الضاد

(الضَّبْعُ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السباع

أنشئ ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجذبة مؤنث قال عباس بن مرداس .

أبا خراشة أما أنت ذا نهر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
وفي القاموس الضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة
(الضحى) قال التبريزي في شرح المعلمات : الضحى مؤنثة تأنيث
صيفة وليست الألف فيها بألف تأنيث وإنما هو بمنزلة موسى الحديد .
وفي لسان العرب والضحى مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس
قال . وتصغيرها بغير هاء لثلاثين بتصغير ضحوة

(الضرب) بسكون الراء وفتحها أشهر وهو العمل الأبيض يذكر
ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جني سوى التأنيث .
(الضرس) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لأن
الإنسان كلها أُنثى إلا الأضراس والأنياب وقال ابن سيده الضرس السن
يذكر ويؤنث وأنكر الأصمعي تأنيثه لسان العرب : والضرس بالكسر
السن مذكر . قاموس

(الضلع) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضي
هذا هو المشهور وقيل مذكرة وقيل بالوجهين وهو مختار ابن مالك .
وفي اللسان الضلع والضلع لغتان محنية الجنب مؤنثة

حرف الطاء

(الطاغوت) ما يعبد من دون الله قال ابن جني . الطاغوت يذكر
ويؤنث ومثله للشعالي في فقه اللغة . وفي اللسان : الطاغوت يقع على
الواحد والجميع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكيت هو مثل
الفلك يذكر ويؤنث .

(الطريق) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضي والذي
صرح به الصاغاني أن التذكير أكثر . وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فجعله على التذكير أطرفة كرخيف وأرخفة وعلى التانيث أطرق كيبين
وأيمن *

(الطاس) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات . وتقل
الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب ان طست مؤنثة . والتحقين ان التاء
في طست ليست أصلية بدليل جبعده على طساس وتصغيرها على طسية
(الطاس) قال ابن جنى الطاس مؤنثة *

حرف الظاء

(الظير) قال صاحب اللسان : الظير ساعة الزوال ولذلك قيل
صلاة الظير وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظير يريدون صلاة
الظير *

حرف العين

(العائق) مذكر وقد انت المخصص . وقال ابن جنى العائق يذكر
ويؤنث . وأشعر صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث
(العجز) قال صاحب اللسان : بعد ان حكى فيه لغات شتى : يذكر
ويؤنث وقال اللحياني . هي مؤنثة فقط . والعجز ما بعد الظير وجميع
تلك اللغات تذكر ويؤنث والجبع اعجاز لا يكسر على غيره . وأشعار
صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث *

(العرب) بالضم وبالتحريك خلافا للعجم مؤنث قاموس .
(العرس) طعام الابتداء انشئ المخصص . في اللسان : والعرس
والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل طعامه خاصة انشئ تؤنثها العرب وقد
تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر اذ هو مؤنث على ثلاثة احرف
(العروض) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول
سالما او مغيرا مؤنثة . قاموس . وربما ذكرت كما في اللسان . مرتضي
(العسل) اشار صاحب القاموس انى وجبى التذكير والتانيث
بقوله : ويؤنث *

(العصا) العود اثى • قاموس •

(العصر) وقالوا هذه العصر على سعة الكرام يريدون مساء قاله العبر
لسان العرب •

(العضد) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤث
وقال اللحياني : العضد مؤنثة لا غير وفي المخصص : وهي تذكر ويؤث •
(العقب) مؤخر القدم اثى • المخصص •

(عقرب) معروف ويؤث • قاموس • وقال الليث يذكر ويؤث
بلفظ واحد والغالب عليه التأنيث • وقال ابن جنى : العقرب اسم للذكر
والاثنى •

(عنبر) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :
ويؤث وفي المصباح : يقال : هو العنبر وهي العنبر
(العنق) وصلة ما بين الرأس والجسد • يذكر ويؤث •
لسان العرب •

(العنكبوت) وقال ابن جنى : العنكبوت يذكر ويؤث واسمار
صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر
(العير) والعير بالكسر القالة مؤنثة • قاموس
(العيش) الباصرة مؤنثة • قاموس • والعين يتبوع الماء الذي ينبع
من الارض ويجرى اثى • تاج العروس

حرف الغين

(الغول) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان :
تفيلت الغول تخيلت وتلوت قال ذو الرمة
فيوما يجارينا الهوى غير ماضي فيوما ترى منهن غولا تغول

حرف الفاء

(الفأس) الفأس آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع • اثى •
لسان العرب •

(الفخذ) وصل ما بين الساق والورك ، اثى • لسان العرب •
 (الفرس) يقال للذكر والاثى • قال ابن سيده : واصله التأنيث
 فلدنت قال سيبويه : ويقول ثلاثة فراس اذا اردت المذكر الزمودة التأنيث
 وصار في كلامهم لتسؤنث اكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القند •
 لسان العرب • •

(الفردوس) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله
 تعالى (الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) وانما انب لانه على
 به الجنة وهو قليل • تاج العروس •

(الفرسن) هو البعير كالحافر نفوس مؤنثة • قاموس والترسن
 فرسن البعير وهي مؤنثة • لسان العرب •
 (القملك) قال ابن جنى القملك يذكر ويؤنث • وقال صاحب القاموس
 القملك السفينة ويذكر • وقال صاحب المخصص : القمات واحد وجمع
 ويذكر •

(الفهر) اشار صاحب القاموس الى وجهى التذكير والتأنيث بقوله :
 ويؤنث خلاف قول الميث : عامة العرب تؤنث الفهر •

حرف القاف

(القنكب) قال ابن جنى القنكب من الامعاء اثى وقال صاحب القاموس
 القاموس القنكب اكاف البعير مذكر وقد يؤنث •

(قدام) قال ابن جنى : قدام اثى وتضعفها بالهاء وأشار صاحب
 القاموس الى الوجيبن بقوله قدام ضد وراء وقد يذكر •

(القدم) اقتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث ونقل شارحه
 المرتضى انه اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث •
 (القدوم) القدوم آلة للنجر مؤنثة • قاموس •
 (القدير) معروفة اثى : أو يؤنث • قاموس •

(التقيت) قال الأزهرى : التقى منصور مؤخر : من التقى : أو . * العرب
توثيا والتذكير اعم . وقال ابن سيده : التقى وراء العنق اثنى وتقال
للحياني : التقى يذكر ويؤث . *

(التقلت) هي التمره في الجبن ينقع فيها الماء . وفي اللسان
والمختص ورسالة ابن جنى : التقلت اثنى . *

(التليب) البر قبل ان تضوى . تذكر وتوث قال ابن جنى : التليب
تذكر وتوث وإشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤث . *

(القاع) هو ما انبسط من الارض قال صاحب اللسان : ويصغر
قروعة من أث ومن ذكر قال قريع . *

حرف الكاف

(الكأس) مؤنثة . لسان العرب . الكأس الاء يشرب فيه أو
ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس . *

(الكبك) افتقر ابن جنى فيها على التأنيب وكذلك قال للحياني :
هي مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : ويذكر .
ونسب شارحه وجه التذكير الى القراء وغيره . *

(الكنف) هي عظم عريض خلف المنكب ، اثنى . لسان العرب .
(الكحل) السنة الشديدة يقال مرحت كحل أي اجديت به عنه
صاحب المكنل نيا يؤث وقال صاحب اللسان : الكحل تصرف ولا
تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم . *

(الكرش) الكرش نكل مجتر في الإنسان وغيره بمرلة المعدة
للإنسان ، توثيا العرب . لسان العرب . *

(الكراج) مستأى الساق ويؤث . قاموس . وقال ابن جنى هي
اثنى وقد يذكر . *

(الكنب) قال شيخنا . الكنف مؤنثة وتذكيرها غلط غير معروف

جوزه بعض تأويلا • وقال بعض هي لغة قليلة • تاج العروس •
(الكسيت) كزير الذي خالف حمرة قنوء • ويؤث قاموس •

حرف اللام

(اللبوس) هي الدرع • عده صاحب المكمل فيسا يؤث •
(اللسان) يذكر ويؤث قال في المصباح : رب انت على معنى
الرسالة والقصيدة من الشعر وقال الفراء : اللسان لم يسمع من العرب
الا مذكرا وقال عمرو بن العلاء : اللسان يذكر ويؤث •
(لظى) لظى اسم جهنم غير مصروف للعسيلة والثأيت ، وفي التزيين
العزير (كلا انها لظى نزاعة للشوى) لسان العرب •

حرف الميم

(المكن) مت الظير مكتنف الصلب ويؤث • قاموس • وقال ابن
جنبي : المتن مذكر وربما انت •
(المجرى) في التهذيب : المجر قديوثه هي التي يدخل بها النباب •
لسان العرب •
(المسك) قال ابن سيده : المسك ضرب من الطيب مذكر وقد اثنه
بعضهم على انه جمع واحدته مسكة •
وقال الجوهري • واما قول جرير العود :
لقد عاجلتني بالسباب وثوبها جديده ومن اردانيا المسك تنفج
فانما تله لانه ذهب به الى ريح المسك • لسان العرب •
(الميعى) من اعفاج البطح • وقد يؤث • قاموس •
(الملح) معروف وقد يذكر • قاموس • وقال صاحب اللسان
الملاح ما يطيب به الضم يؤث ويذكر • الثأيت ديه اكر •
(المنجسين) التذلف التي ترمى بها الحجارة تسجي معرب • من
صاحب اللسان هي مؤنثة • وأشار صاحب القاموس الى وجهي التأت
والتذكير بقوله : وقد تذكر •

(المَتَوْنُ) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث ، فمن انجبل على المثية ، ومن ذكر حمل على الموت •

(المَوْسَى) ما يخلق به . من جعله فعلى قال يذكر ويؤنث • وحكى الجوهري عن الثراء قال هي فعلى ويؤنث • وقال عبد الله بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير وهو مفعول من أوسيت رأسه قال أبو عبيد : ولم يسمع التذكير فيه إلا من الأموي • لسان العرب •

حرف النون

(النفس) قال أبو بكر بن الأنباري من اللغويين من سوى النفس و الروح وقال هاشم ، واحد إلا أن النفس مؤنث والروح مذكر : وقال المحياني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فتؤنث وكذلك رأيت نفسا فإذا قالوا رأيت ثلاثة نفس وأربعة نفس ذكروا وكذلك جميع العدد وقد يجوز التذكير في الواحد والاثني والثاني في الجميع • لسان العرب •

(النوى) قال ابن جني • النوى البعد مؤنث : وقال الجوهري : والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير والنوى الدار والنوى التحول من مكان إلى مكان آخر أو من دار إلى دار غيرها كل ذلك أنثى • لسان العرب • وفي اللسان : النوى جمع نواة التمر وهو يذكر ويؤنث •

(الناب) السن خلف الرباعية مؤنث • قاموس

حرف الواو

(الوردك) بالفتح والكسر وكثف ما فوق الفخذ مؤنثة • قاموس • والوردك ما فوق الفخذ كالكثف فوق انعضد أنثى • لسان العرب •
(وراء) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة • وأشار صاحب القاموس إلى الوجيهين بقوله : ويؤنث •

حرف الهاء

(الهبوط) : قال ابن جني الهبوط في الارض انتهى •
(الهندي) ابن سيده : الهندي ضد الغلال وهو الرشاد والدلالة
أنهى • وقفه حكى فيه التذكير وأشار صاحب القاموس الى وجوب التذكير
والتأنيث بقوله : ويذكر • وقال ابن جني قال اللحياني الهندي مذكر
قال وقال الكسائي • بعض بني أسد يؤنثه • لسان العرب •

حرف الياء

(اليد) اليد مؤنثة وكذلك يد القيس ويد الرحا واليد التي يتخذها
الرجل عند آخر • المخصص •
(اليسار) الشمال • مؤنثة • المخصص •
(اليسين) القسم • مؤنث • القاموس •
هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوبا أو جوازا باتفاق أو
على أحد الأقوال • وسينتها « الامتاع » بما يتوقف تأنيته على السماع •

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

★★★

المفهرس

٢	حياة المؤلف	٣٤٦	الحديث الشريف
٥	٢ - القياس في اللغة العربية	٤٠	القياس على الشاذ
٧	المقدمة	٤٦	القياس على مالا بدء من تأويله
٩	المدخل - فضل اللغة العربية		يخلاف الظاهر
	ومسايرتها للعلوم والمدنية	٤٩	سبب اختلافهم في القياس
١٠	١ - اللغة	٥١	القياس في صيغ الكرم واشتقاقها
١٠	أصل نشأة اللغة	٦٨	الاشتقاق من أسماء الاعيان
١١	تأثير الفكر في اللغة	٧٢	قياس التمثيل
١٢	تأثير اللغة في الفكر	٧٣	قياس الشبه وقياس العلة
١٣	هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟	٧٤	اقسام علة القياس
١٤	اللغة العربية لا تموت	٧٦	اقسام قياس العلة
١٥	اللغة في عهد الجاهلية	٧٨	شرط صحة قياس التمثيل
١٧	تأثير الاسلام في اللغة	٨٠	مباحث مشتركة بين القياس
١٧	فضل اللغة العربية		الاصلي والقياس التمثيلي
٢٠	الحاجة الى مجمع لغوي		القياس في الاتصال
٢٢	تمهيد	٨١	القياس في الترتيب
٢٥	الحاجة الى القياس في اللغة	٨٦	القياس في الفصل
٢٧	انواع القياس - وماذا نريد	٨٧	القياس في الحذف
	بحته في هذه المقالات ؟	٨٩	القياس في مواقع الاعراب
٣٠	القياس الاصري	٩٢	القياس في العوامل

٩٨ - القياس في شرط العمل	١٦٩ - وجهة نظر المجوزين
١٠١ - القياس في الاعلام	١٧٠ - مناقشتهم لادلة الماتعين
١٠٢ - الكلمات غير القاموسية	١٧٧ - تفضيل وترجيح
١١٢ - ب - حياة اللغة العربية	١٨١ - د - موضوع علم النحو
١١٤ - مقدمة	١٩٤ - وجهات البحث النحوي
١١٦ - دلالة الالفاظ	٢٠٥ - ه - التضمن
١١٨ - سير اللغة في البيئات الاجتماعية	٢٠٨ - و - تيمم وضع مصطلحات
١٢٠ - اطار اللغة العربية	الالوان
١٢٨ - فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها	٢٠٩ - اسماء الالوان
١٣١ - حكمة تراكيبها	٢١٧ - اسماء الالوان الساذجة غير
١٣٤ - تعدد وجه دلالتها	القابلة للتصريف
١٣٦ - تعدد اساليبها	٢١٧ - اسماء عيات الاشياء المركبة
١٣٩ - طرق اختصارها	من الوان
١٤٤ - اتساع وضعها	٢١٨ - اسماء الالوان المركبة القابلة
١٤٩ - ابداع العرب في التشبيه	للتصريف
١٥٣ - اقتباسهم من غير لفهم	٢٢١ - اسماء الالوان المركبة غير قابلة
١٥٥ - ارتفاع اللغة مع المدنية	التصريف
١٥٩ - اتحاد لغة العامة والعربية	٢٢١ - الاسماء المرامي في معانيها
١٦٢ - حياة اللغة العربية	لون
١٦٦ - ا - الاستشهاد بالحديث في	٢٢٨ - ز - طرق وضع المصطلحات
اللغة	انطية وتوحيد في البلاد
١٦٦ - ما المراد من الحديث ؟	العربية
١٦٧ - هل في الحديث مالا شاهد	٢٣٩ - ح - حول تبسيط قواعد
له في كلام العرب ؟	النحو والصرف والرد عليها
١٦٨ - الاختلاف في الاحتجاج بالحديث	٢٣٩ - باب الاعراب
١٦٩ - وجهة نظر الماتعين	٢٤٠ - العلامات الاصلية للاعراب
	والعلامات الفرعية
	٢٤٠ - القاب الاعراب والبناء

٢٤١ - الجملة	٢٤٧ - العلامات الأصلية للاعراب
- تسمية الجزأين الأساسيين	والعلامات الفرعية
٢٤٢ - أحكام اعرابهما	٢٤٨ - ألقاب الاعراب والبناء
٢٤٢ - الترتيب بين الموضوع والمحمول	٢٥٠ - أحكام اعرابها
٢٤٢ - المطابقة بين الموضوع والمحمول	٢٥١ - المطابقة بين المحمول والموضوع
٢٤٣ - معنى الظروف وحروف	٢٥٢ - متعلق الظروف وحروف الإضافة
٢٤٣ - الضمير	٢٥٤ - الضمير
٢٤٣ - الضمير	٢٥٥ - تسمية الجزأين الأساسيين
٢٤٤ - التكملة	للجملة
٢٤٤ - أغراض التكملة	٢٥٧ - التكملة
٢٤٤ - الأساليب	٢٥٧ - الأساليب
٢٤٥ - ملاحظات المؤلف على	٢٥٩ - الامتناع بما يتوقف تأنيته على
الاقتراحات	الاسماء

ملاحظة : طبعت أبحاث : القياس في اللغة العربية - حياة اللغة العربية -
الإمحاء بما يتوقف تأنيته على السماع. طبعتها الأولى في كتب منفردة ، أما
بقية المواضيع فقد جمعت من مجلة "الهداية الإسلامية" التي كان
يصدرها المؤلف بالقاهرة .



الخطا والصواب

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أونرو
٢٠	١	آنسو	آنسوا
٣٤	٦	(ص)	صلى الله عليه وسلم
٤٥	٢	أن	أو
٥٧	١٤	المعتدي	المتعدي
٦٠	٦	خلسة	خلسه
٦٢	٩	عليه	عليه
٦٢	١٣	فعَّال (٢)	فعَّال (١)
٨٩	٣	لومان	لومان
١٢٣	٤	سقط سهواً ما يلي : وان وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع، فتسلم لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيع ألسنتهم عن القصد فيحرفون ...	
١٣٢	٩	اللوزيتخ	اللوزيتخ
١٤٤	١٠	فأنا	فأنا
١٤٥	٦	الموئث	الموئث
١٥١	١٤	اعضاءهم	أعضاءهم
١٥٢	١	—	مباعدة بين شطري البيت
١٥٣	١٧	ان تزلناه	إثنا أنزلناه

السنة	السنة	٤	١٦٠
استطاع	استطاع	٥	١٦٣
سلوك	سلوك	١٠	١٦٤
يا بن الضائع ^(٢)	يا بن الضائع ^(٣)	٣	١٦٨
يا بني حيان ^(١)	يا بني حيان ^(٢)	٤	١٦٨
يا بن مالك ^(١)	يا بن مالك ^(٢)	١٥	١٦٨
يا بن هشام ^(٢)	يا بن هشام ^(٣)	١٦	١٦٨
ابن	ابن	٦	١٧٦
المظلم	المظلم	٤١	١٧٧
السنة	السنة	١٩	١٧٨
الشرطية ^(٥)	الشرطية	٢٣	١٨٧
اللغة	اللغة	١٨	٢٣٣
وإبداء	وإبداء	١٢	٢٤٥
تكملة .. وتكررت	تكملة	١	٢٥٧
الخطيئة عدة مرات في نفس الصفحة :			
تعالى	تعال	٢٢	٢٦٦
الأضراس *	الأضراس	١٢	٢٧٠

وهناك بعض الأخطاء الطفيفة التي لا تغيب على القارئ . *

* * *

ملاحظة : نقلنا بحث (حياة اللغة العربية) كدهوني الأصل المنبوع

عام ١٩٥٩ ميلادي *

كتب للمؤلف

- ١ - التفسير
- ٢ - رسائل الإصلاح
- ٣ - الشريعة الإسلامية
- ٤ - محاضرات
- ٥ - الخيال في الشعر العربي
- ٦ - تراجم الرجال
- ٧ - الدعوة إلى الإصلاح
- ٨ - هدى ونور
- ٩ - السعادة العظمى
- ١٠ - خواطر الحياة (ديوان شعر)
- ١١ - نقض كتاب في الشعر الجاهلي
- ١٢ - نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم

المكتب الإسلامي

للطباعة والنشر

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

دمشق - حلبوني ٠ ص ٠ ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧

يقوم بشراء وبيع الكتب القديمة والمخطوطة

يصدر قريباً

- ١ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بتحقيق وتعليق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٢ - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٣ - شرح ثلاثيات الامام أحمد بن حنبل للسفارينبي

تطلب منه مؤلفات

المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني

- | | |
|--|--------------------------------|
| ١ - صفة صلاة النبي (ص) | ٥ - صلاة التراويح |
| ٢ - آداب الزفاف | ٦ - صلاة العيدين |
| ٣ - حجة النبي صلى الله عليه وسلم | ٧ - تحذير المساجد |
| ٤ - حجاب المرأة المسلمة | ٨ - الأحاديث الضعيفة والموضوعة |
| ٩ - تصحيح حديث افطار الصائم قبل سفره بعد الفجر | |

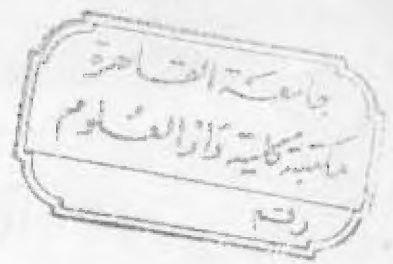
دمشق - شارع سعد الله الجابري - بناية المولوية
ص ٥٠ ب (٤٧٥) هاتف (١٦٦٦٣)

تقديم :

عموم أصناف القرطاسية والورق والكتب العلمية والادبية

وقد صدر عنها :

السعر		
٣٠٠	للاستاذ علي الطنطاوي	مقالات في كلمات
٣٠٠	» » »	من حديث النفس
٢٨٥٠	للدكتور شوكت الشطي	الاسلام والطب وشرحه
٥٠٠	» » »	تاريخ طبقات الأطباء
٥٠٠	» » »	تاريخ الطب قبل الاسلام
٥٠٠	» » »	» » عند العرب
٥٠٠	» » »	كتاب النظافة والحركة وأثرها
١٥٠	» » »	» المسكرات ومضارها
١٥٠	للاستاذ بشير العوف	كيف غلبت الموت



تم طبعه بعون الله وفضله

يوم الخميس في ١٢ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لـ ٧ تموز سنة ١٩٦٠ م

